جامعة حلب
كلية الاقتصاد
قسم الاقتصاد والعلاقات الدولية
الدراسات العليا

استراتيجية الشراكة الأورومتوسطية و أثرها في التنمية الاقتصادية (تونس – مصر) نموذجاً وآفاقها المستقبلية في سورية

رسالة ماجستير في
الاقتصاد والعلاقات الدولية

إعداد
تالين فرج ديكرمانجيان

٢٠٠٩ م

جامعة حلب

كلية الاقتصاد

قسم الاقتصاد والعلاقات الدولية

الدراسات العليا

استراتيجية الشراكة الأورومتوسطية و أثرها في التنمية الاقتصادية

(تونس - مصر) نموذجاً

وآفاقها المستقبلية في سورية

رسالة ماجستير في

الاقتصاد والعلاقات الدولية

إعداد

تالين فرج ديكرمانجيان

بإشراف

أ.د. خضر الأورفلي

أستاذ دكتور في قسم الاقتصاد والعلاقات الدولية

كلية الاقتصاد-جامعة حلب

٢٠٠٩ م

تصريح

أصرح بأن هذا البحث الذي يحمل عنوان:"استراتيجية الشراكة الأورو- متوسطية وأثرها في التنمية الاقتصادية (تونس- مصر) نموذجاً وآفاقها المستقبلية في سورية"، لم يسبق له أن نشر، أو قبل للحصول على أية شهادة، ولا هو مقدم للحصول على شهادة أخرى.

المرشحة

تالين ديكرمانجيان

شهادة

نشهد بأن العمل المقدم في هذه الرسالة هو نتيجة بحث قامت به المرشحة تالين ديكرمانجيان بإشراف الأستاذ الدكتور خضر الأورفلي في قسم الاقتصاد والعلاقات الدولية، جامعة حلب، وإن أية مراجع ذكرت في هذا العمل موثقة في نص هذه الرسالة.

المرشحة	المشرف الرئيسي
تالين ديكرمانجيان	أ.د.خضر الأورفلي

Abstract

This search included 6 chapters, cleared history of European Arab economic relationship. Then European Arabian dialogue to reach to European Mediterranean partnership. After that explained partnership motives, stages, its types and economic partnership importance .Then economic interest of European Union.

In later chapter talked about partnership strategy and signed protocols then new policy of European states and European Mediterranean partnership real goals.

This search also cared about European Arabic commercial exchange motives and partnership futuristic skylines.

The search also focused on partnership effect on economic development and explained sustainable development, and European role in sustainable development domain.

Finally studied states of partnership:

-European Tunisian partnership reality.

-European Egyptian partnership reality.

-And partnership futuristic skylines in Syria.

Declaration

It is hereby declared that this work "European Mediterranean Partnership Strategy and its Effect in the Economic Development (Tunis - Egypt) as Examples and its Futuristic Skylines in Syria" has not already been accepted for any degree, nor is it being submitted currently for other degree.

Candidate

Talin Dekermanjian

Testimony

The described work in this treatise is the result of search conducted by the candidate Talin Dekermanjian under supervision of Dr.Khoder Alurfaly (main supervisor), As. professor at the department of Economic and International relations, Faculty of Economy, University of Aleppo. Any other references mentioned in this work are documented in text of the treatise.

Candidate

Talin Dekermanjian

Main supervisor

Prof.Khoder Alurfaly

Aleppo University
Faculty of Economics
Department of Economics and International Relations

European Mediterranean Partnership Strategy and its Effect in the Economic Development (Tunisia - Egypt) as Examples and its Futuristic Skylines in Syria

Composing by
Talin Faraj Dekermanjian

2009

Aleppo University
Faculty of Economics
Department of Economics and International Relations

European Mediterranean Partnership Strategy and its Effect in the Economic Development (Tunisia - Egypt) as Examples and its Futuristic Skylines in Syria

Composing by
Talin Faraj Dekermanjian

Supervised by
Prof. Khoder Alurfaly

2009

الفهرس

المقدمة

لقد جاءت العولمة بتغييرات عميقة، إلى حد أنها أصابت شواطئ المتوسط القديمة، فالهياكل تم تحريكها بسرعة بسبب تدفق الأشخاص، الأفكار، البضائع والخدمات، ولهذا فإن الطريقة الوحيدة لبناء مستقبل مشترك بشكل مبتكر هي المشاركة معا في بناء مسار التغيير.

إن مؤتمر برشلونة لعام ١٩٩٥ أكد على هذا بالصيغة التالية: "إن التقاليد الثقافية و الحضارية في منطقة المتوسط و الحوار بين هذه الثقافات إضافة إلى التبادل البشري و العلمي والتكنولوجي كلها عوامل أساسية لتقريب الناس من بعضهم البعض مما يحفز على التفاهم بينهم و يحسن نظرتهم تجاه الآخرين".

إن ما يشغل الناس في شمال المتوسط و جنوبه هو ايقاف المعالجة الضبابية للتغيرات الدولية بشكل منفصل كل من جهته، إنما المطلوب هو الوصول إلى الحلول معا، و لكن مع احترام اختلافاتهم. إن الحوار بين الأشخاص والثقافات يجب أن يلعب دورا مصيرياً في بناء منطقة المتوسط التي تجمعهم معاً.

وبما أن العرب يحتلون جنوب منطقة المتوسط وشرقها فان لهم مكانة مهمة في استراتيجية كل القوى السائدة في المجتمع الدولي. ولعل مرد هذه الأهمية يعود الى عدة اعتبارات:

أولها: يحتل العرب موقعا مميزا جداً بالإضافة للممرات و المضائق التي يتحكم بها.

ثانياً: ازدادت أهمية العرب بعد اكتشاف النفط في أراضيهم وامتلاكهم لاحتياطي كبير من هذا الذهب الأسود، عصب الحياة الصناعية في العالم المعاصر.

وبعد الحوار بين العرب وأوروبا تطورت العلاقة الى شراكة. والهدف من ورائها كان:

١: تأمين الاستقرار في الجنوب مما يؤدي الى تأمين الاستقرار في الشمال.

٢: الحد من القيود التجارية بين شمال المتوسط وجنوبه والتحول الى التبـــادل التجـــاري الحر.

٣: تنظيم الهجرة ، و الحاجة للأيدي العاملة و معرفة استخدامها الاستخدام الامثل.

وقد دعمت دول الشمال هذه الشراكة عن طريـــق المســـاعدات الماليـــة و الاســـتثمارات لتتفاعل دول جنوب المتوسط وشرقه مع الاقتصاد العالمي عبر البوابة الاوروبية ....

و قادت كل هذه الامور للخوض في مضمار هذا البحث ألا وهو استراتيجية الشراكة الاورومتوسطية و أثرها في التنمية الاقتصادية باعتبار أن غاية الجميع أصبحت أن ينـــال موقعاً مهما في المسرح العالمي للاقتصاد.

ولكن التساؤلات التي تدور في أذهان الجميع هي:

من هو المستفيد الأكبر ؟

متى و كيف ستنتهي المنافسة الاقتصادية ؟

أهمية البحث:

بعد توحد أوروبا اقتصادياً وسياسياً بدأ البحث عن التعاون مع بلدان الجوار والتي تعد مطلباً اساسياً في ظل المتغيرات الدولية و بدأ الحوار العربي الأوروبي المتمثل بشمال المتوسط الأوروبي وجنوبه وشرقه متطوراً إلى شراكة أورومتوسطية.

وتبرز أهمية الشراكة في عدة نقاط :

١.النفوذ التقليدي لأوروبا في دول جنوب المتوسط و شرقه والصلة التاريخية بين أوروبا و العالم العربي.

٢.المنافع المتبادلة بين الطرفين و ذلك باعتبار أوروبا الشريك الاقتصادي الأول للعالم العربي، و بالمقابل تعد المنطقة العربية من المناطق المهمة لأوروبا بما تحتويه من موارد أولية حيوية.

٣.العنصر الجيواستراتيجي والتبادل الثقافي والحضاري والعلاقات الإنسانية بين المنطقتين.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى:

١.دراسة المراحل التي مرت بها الشراكة والتحديات التي واجهتها والدوافع الحقيقية من هذه الشراكة.

٢.بيان المصالح الاقتصادية للاتحاد الأوروبي من وراء هذه الشراكة.

٣.تسليط الضوء على البروتوكلات الموقعة والأهداف الحقيقية من وراء إقامة الشراكة الأورومتوسطية.

٤.تحديد الصيغ المقترحة لتفعيل التنمية الاقتصادية العربية.

مشكلة البحث :

يغلب على البحث الجانب الاقتصادي للشراكة و من أولويات اهتمامنا تأتي التنمية الاقتصادية، و بالتالي تكمن المشكلة في تفاوت درجات التنمية المتحققة بين دولة وأخرى مما يدفع البحث في إعادة هيكلة قرارات الشراكة لتتناسب مع متطلبات كل الدول.

فروض البحث:

يقوم البحث على افتراضين أساسين هما:

أولاً:إن الدول الضعيفة اقتصادياً في الشراكة تمتلك قاعدة أساسية لتحقيق التنمية المطلوبة.

ثانياً:عدم تحقيق الغاية المرجوة من الشراكة لكلا الطرفين.

منهجية البحث:

يسلك البحث المنهج التاريخي، الوصفي والتحليلي.

١.المنهج التاريخي: يدرس التسلسل التاريخي للعلاقة بين الدول العربية وأوروبا بدءاً من الحوار إلى الشراكة الأورومتوسطية.

٢.المنهج الوصفي: يلقي البحث الضوءعلى الاستراتيجية المتبعة من قبل الدول الأوروبية تجاه دول الشراكة، و بالطبع يصف الواقع الحالي والرؤية المستقبلية لهذه الشراكة بالإضافة إلى أثر الشراكة في التنمية الاقتصادية في دول الجنوب.

٣.المنهج التحليلي: يقوم البحث بدراسة واقع حالتين من الشراكة لبلدين هما تونس و مصر.

دراسات سابقة:

– هيثم ابراهيم جعفر بعنوان " مستقبل التعاون الاقتصادي بين سورية و الاتحاد الأوروبي في إطار المشاركة الأوروبية المتوسطية و امكانية تعظيم الاستفادة منها مع الإشارة لتجارب بعض الدول العربية "، اطروحة دكتورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس٢٠٠٦ ،٣٣١ صفحة.

وقد تم التطرق في هذه الرسالة إلى:

١– تطور التعاون الاقتصادي بين الاتحاد الأوروبي و تونس.

٢– تطور التعاون الاقتصادي بين الاتحاد الأوروبي و مصر.

– ناصر هويس بعنوان " سورية بين تحديات الشراكة الأورو– متوسطية و أزمة التكامل الاقتصادي العربي في ظل المتغيرات الدولية "، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة حلب ٢٠٠٦، ٢٤٤ صفحة .

و لقد تطرقت الى :

١ـ الحوار العربي الأوروبي و آلية تطوره.

٢ـ الحوار العربي الأوروبي في اطار المتغيرات الدولية.

٣ـ أثر الشراكة الأورومتوسطية في التكامل الاقتصادي العربي.

حدود البحث:

يدرس البحث أثر الشراكة الأورومتوسطية في التنمية الاقتصادية لدول الجنوب محدداً واقع الشراكة في كل من تونس و مصر، مع التنويه للآفاق المستقبلية للشراكة في سورية.

الفصل الأول

المدخل التاريخي للشراكة

المبحث الأول:تاريخ العلاقات الاقتصادية العربية الأوروبية.

المبحث الثاني:الحوار العربي الأوروبي.

١-مفهوم الحوار.

٢-الأولويات والأبعاد.

٣-دوافع الحوار وأهدافه.

٤-مراحل الحوار.

٥-معيقات الحوار.

المبحث الثالث:الحوار من السبات إلى الشراكة.

المبحث الرابع:الشراكة الأورومتوسطية (ماهيتها).

المبحث الأول: تاريخ العلاقات الاقتصادية العربية الأوروبية

تتدرج العلاقات العربية الأوروبية داخل تاريخ يمتد قروناً عدة اتسمت بالتقارب والتعاون أحياناً، وبالصراع والمواجهة أحياناً أخرى.

ومع ذلك فإن شعوب المنطقة استطاعت الحفاظ على علاقات مؤسسة على أساس تبادل السلع والخدمات، وهذه العلاقات تتجسد اليوم في صيغ جديدة ومجالات مختلفة: اقتصادية سياسية اجتماعية وثقافية وتوازنات جيواستراتيجية.

وهناك من يعتقد أن التأثيرات المتبادلة بين الشرق والغرب بدأت منذ أواسط الألف الثالث قبل الميلاد، وأن هذه التأثيرات المتبادلة قد حدثت عبر البحر المتوسط الذي تدل تسميته لغويا (MEDI TERRANNEE) على معنى الوساطة أو الواسطة بين الأقاليم البرية التي تقع حوله وهي في جملتها أقاليم أوروبية أو عربية(١).

وهناك من يؤكد أن فكرة المتوسطية تعود إلى تاريخ بعيد يرتبط بحضارة الشرق القديم. ولاسيما في عصر الاسكندر الأكبر (القرن الثالث قبل الميلاد) عندما عرفت ضفتا المتوسط حضارة تواصلت فيما بينها جعلت من البحر المتوسط ملتقى روحياً وتجاريا وعلمياً(٢).

إذا كان هذا التاريخ القديم قد وفَر الأرضية اللازمة للتلاقح الحضاري، حيث تربط أوروبا والعالم العربي علاقات تاريخية بل علاقات صراعية أيضا، فثمة تاريخ مشترك يربط بين هذين العالمين هو تاريخ من التعاون والتحالف وتاريخ من الاحتدام لمدة قرون وقرون . . .

وفي حالتي الصراع والارتباط كان هذا التاريخ تاريخ فلسفات وأخرى تاريخ فتوحات وتلاقي حضارات وأخيرا تاريخ أطماع واستعمار.

ولعل للعامل الجغرافي أثرا كبيرا في هذا الاحتكاك بين هذين العاملين، إلا أن خط الحدود وفاصلة التواصل لا تتمثل في البحر الأبيض المتوسط فحسب، وإنما تتمثل أيضاً في الفكر والاقتصاد ونزعة التعارف.

---

(١) – د.صارم سمير ، أوروبا والعرب من الحوار إلى الشراكة ، دمشق ، سورية ، دار الفكر المعاصر ٢٠٠٠ . ص ١٢٢.

(٢) – د. المسفر محمد صالح ، "الاتحاد الأوروبي و أبعاد مشاريعه المتوسطية . العلاقات العربية الأوروبية حاضرها و مستقبلها " ، مركز الدراسات العربي الأوروبي ، بروكسل (٩- ١٩٩٧/٢/١١) . ص ١٢٤.

هذه هي عناصر التداخل في هذين العالمين اللذين كتب عليهما الترابط في العسر واليسر معاً. وباختصار فقد صنع هذان العالمان المتناحران والمتكاملان معاً تاريخاً مشتركاً بات هو الذاكرة الحية دوما لشعوب الضفتين المتوسطيتين.

وعند حديثنا عن العلاقات العربية الأوروبية يمكن لنا أن نحدد ثلاثة عناصر تبين تشابك العلاقات العربية – الأوروبية، وتبرز أهمية الجماعة الأوروبية بالنسبة للعالم العربي، وهي(١):

١- النفوذ التقليدي لأوروبا في دول جنوب حوض البحر المتوسط وشرقها. إذ كانت أوروبا رمز الخطر العسكري والنفوذ الاستعماري أحيانا، وكانت رمز الحضارة الحديثة التي تعرف العرب من خلالها إلى الأشكال الجديدة للنظم الاجتماعية والثقافية.

٢- الروابط الاقتصادية حيث تمثل أوروبا أهمية متميزة بالنسبة إلى العالم العربي بوصفها الشريك الاقتصادي والتجاري الأول، وذلك بفضل ما تحتويه المنطقة من موارد أولية حيوية ، وبسبب الاستثمارات والتجارة وانتقال العمال. ومن هنا فإن العالم العربي يعد بوابة أوروبا نحو دول الجنوب(٢).

٣- وأخيرا العنصر الجيواستراتيجي الذي يتمثل بالقرب والجوار الجغرافي، وحركة الأفراد والأفكار بين المنطقتين حيث يقع العالم العربي على الجناح الجنوبي والشرقي لأوروبا.

وانطلاقا من عامل المصالح المشتركة للوطن العربي وأوروبا على شتى أصعدتهم، وهذا العامل هو حصيلة ما ينتج عن تفاعل حقائق المكان (الجغرافيا) وعبرة الزمان (التاريخ) وفي وقتنا الحاضر على صعيد الاقتصاد وصعيد الثقافة وصعيد السياسة، بحيث يصبح الحوار ضرورة المستقبل بالنسبة لطرفيه(٣).

وعلى الصعيد الاقتصادي الذي هو صلب عامل المصالح عند كثيرين، نراه يشمل مجالات التنمية والتجارة والعلاقات المالية في كل من الوطن العربي وأوروبا الغربية، وفي مجـــال التنمية الصناعية يشير المختصون إلى صناعة تكرير النفط والصناعات الفوسفاتية اللازمة

---

(١) – الرشدان عبد الفتاح ،"العرب والجماعة الأوروبية في عالم متغير"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، العدد١٢ (١٩٩٨). ص ١٠.

(٢) –د. أبو عامود محمد سعد ، " العلاقات العربية ــ الأوروبية رؤية مستقبلية"، السياسة الدولية، (يوليو٢٠٠٤).

(٣) –د. الدجاني أحمد صدقي ، الحوار العربي الأوروبي الفكر و المسارات والمستقبل وجهة نظرعربية ، دار المستقبل العربي (١٩٩٣) . ص ٤٠.

لتطوير الزراعة، وإلى الصناعات التعدينية والصناعات المرتبطة بالنفط. وهذه الصناعات جميعاً تشد اهتمام طرفي الحوار، كلٌ من زاويته ويتطلب إقامة تعاون سليم بينهما.

ولم يكن العثور على كميات من النقود العربية التي تعود إلى القرن التاسع الميلادي في بعض الدول الاسكندينافية وشمال روسيا بأمر مستغرب.

فكما اتصف تاريخ العلاقات العربية الأوروبية بجانب علمي وثقافي وحضاري نقل العرب من خلاله الكثير من العلوم في الطب والفلك والرياضيات إلى الغرب، كذلك اتصف في جانب منه بالطابع الاقتصادي.

والعثور على هذه النقود يدل على أن التعامل الاقتصادي بين العرب وأوروبا بمختلف أنحائه جاء على مراحل تبدأ بالعلاقة مع الأجزاء الأوروبية الغربية كفرنسا وإيطاليا وبلاد الإغريق، ثم تتسع لتشمل أجزاء أخرى، حتى يصل العرب بنفوذهم التجاري إلى الشمال في القرن التاسع الميلادي(١).

وقد شهدت العصور الوسطى نمو العلاقات بين أوروبا في جزئها الغربي والدول العربية، حيث نشطت التجارة بين حلب ومرسيليا وجنوه عبر البحر المتوسط وصقلية. كما كانت البضائع تصل إلى الأندلس عن طريق الإسكندرية وشمال إفريقيا، وتوزع بعد ذلك على مراكز أوروبا التجارية. ومع قدوم القرن السادس عشر، قرن الاكتشافات الجغرافية، بدأت أوروبا تأخذ موقع القوة المهيمنة مع بدايات التصنيع فيها، وانحصرت العلاقات التجارية مع العرب في الامتيازات التي حصلت عليها دول أوروبية لاحتكار الحاصلات الزراعية أو احتكار الصيد في بعض الموانئ العربية.

إذاً نستطيع القول: إن الحوض المتوسطي كان أحد مراكز التبادلات التجارية والثقافية والحضارية الدولية الأكثر نشاطا ، بسبب وضعه الجغرافي الاستراتيجي بين أوروبا و افريقيا و آسيا(٢).

ولم يفقد هذا الحوض تأثيره في كتلة الاقتصاد العالمي إلا بعد اكتشاف الأمريكيتين، وتطور قدرات الأسطول البرتغالي الذي توصل إلى الدوران حول رأس الرجاء الصالح والوصول بحرياً إلى الهند الشرقية، فانتقل مع بداية القرن السابع عشر ثقل الرأسمالية الصناعية من البحر المتوسط وجنوب أوروبا إلى شمال أوروبا والمجالات الأطلسية.

---

(١)– د. صارم سمير ، مرجع سابق، ص ١٢٣.
(٢)– د. أبو عامود محمد سعد، مرجع سابق.

ولكن مع انهيار الإمبراطورية العثمانية دخل البحر المتوسط عصر الهيمنة والمنافسة الاستعمارية، ومن ثم عصر الاهتمام بالدول المحيطة به مع ما استتبع ذلك من تخلف واضح لهذه الدول، واتساع الهوة الثقافية والمعرفية والتقانية التي نشهدها اليوم.

ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية تطورت العلاقات بين ضفتي المتوسط لتدخل مرحلة توازنات، فرضتها الثنائية القطبية منذ بداية الحرب الباردة.

كانت العلاقات بين أوروبا والعرب وحتى النصف الأول من القرن العشرين ذات طابع صراعي احتدامي، لعل أبرز صوره حرب السويس عام ١٩٥٦.

بيد أن هذه العلاقات اتخذت بنهاية حرب الجزائر في عام ١٩٦٢ ودخول الولايات المتحدة بوصفها قوة عظمى لها مصالحها في المنطقة،اتخذت منحىً آخر سار على أساس التعاون، ثم جاء انهيار الاتحاد السوفيتي، ليترك الفرصة للولايات المتحدة لكي تفرض نوعا من الهيمنة على العالم عامة وعلى منطقة الشرق الأوسط بشكل خاص.

المتوسطية وعلاقات التعاون في النصف الثاني من القرن العشرين :

نذكر أن أوروبا الجنوبية بادئ ذي بدء اهتمت بشكل خاص بإقامة علاقات تعاون ثقافية واقتصادية وسياسية مع دول جنوب المتوسط، وكان ذلك من خلال الحوار والعلاقات الثنائية بين دول جنوب أوروبا الخمس (فرنسا وإيطاليا والبرتغال واسبانيا واليونان) ودول شمال إفريقيا الأربع (دول اتحاد المغرب العربي: تونس والمغرب والجزائر وليبيا). لذلك أطلق على هذا الحوار (٥+٤)(١).

وجدير بالذكر في مجال التجارة أن معظم الدول الأوروبية، تتلقى معظم احتياجاتها النفطية من الدول العربية، وتصدر لها ما يشكل كثيرا من وارداتها الصناعية(٢).

وفي مجال العلاقات المالية: نجد الأرصدة الضخمة للدول العربية في أوروبا، ويمكننا القول إن التعاون الوثيق بين المنطقتين تمليه بإلحاح حقيقة اعتماد كل منهما على موارد ضرورية، تمتلكها المنطقة الأخرى، وحاجة كل منهما في إزالة المشكلات التي تعترض سبيل الأخرى.

---

(١)–د. المسفر محمد صالح، "الاتحاد الأوروبي و أبعاد مشاريعه المتوسطية . العلاقات العربية الأوروبية حاضرها و مستقبلها " ، مرجع سابق، ص١٢٦.

(2)-Tim Niblock and Rodney Wilson, The Polotical Economy of the Middle East (International Economic relations), Volume2, UK, 1999,p2.

والمثال الحي على ذلك اعتماد العرب على أوروبا بوصفها سوقاً رئيسية لصادراتهم ومصدراً هاماً لاستيراد السلع الضرورية والتكنولوجية، وفي اعتماد أوروبا على العرب لتوفير متطلباتها الضرورية من الطاقة والتمويل.

كما يتضح أن لكل من الطرفين مصالح حقيقية في حل بعض المشكلات التي تواجه الجانب الآخر كمشكلة التضخم المالي ومشكلة التقلبات النقدية، وأنهما يتحملان مسؤولية مشتركة تجاه الدول الفقيرة، وأن مصالحهما بل ومصالح كل الدول النامية والمتقدمة، ترتكز أساسا على تحرير التجارة الدولية بإطراد وتركيز النظام النقدي الدولي وإقامة نظام اقتصادي دولي، يمكن الدول النامية والمتطورة من المشاركة في الرفاهية العالمية ومن التفاعل على قدم المساواة.

وبالرغم من اتفاقيات أفضلية الروابط بين العالم العربي والمجموعة الأوروبية منذ الستينات من القرن العشرين، فإن هذه الاتفاقيات لم تحل دون تدهور العلاقات الاقتصادية بين المجموعة الأوروبية والعالم العربي(١).

وبالمقابل فإن بلدان آسيا الصناعية الجديدة، والتي لم ترتبط باتفاقيات الأفضلية التجارية مع المجموعة الأوروبية، حققت الاختراق الأكبر لأسواق المجموعة الأوروبية.

أما في القطاع التي يتمتع فيها المنتجون العرب بأفضلية تنافسية، فقد سدت الطرق أمامهم بفعل إجراءات الحماية من المجموعة الأوروبية.

كما أن توسع المجموعة الأوروبية والتغييرات في بنيتها، قد أحبط الأفضلية الممنوحة لعدد من الدول العربية لتوصيل منتجاتها إلى السوق الأوروبية.

لذا توجب على العالم العربي والمجموعة الأوروبية التوصل إلى قاعدة جديدة لمواجهة تراجع علاقاتهما التجارية وإحداث تحول عكسي لزيادة هذه العلاقات(٢).

أتت حرب تشرين ١٩٧٣ وظهر ما لدى الجانب العربي من قوة اقتصادية عندما استخدم سلاح النفط إذ أدى ارتفاع أسعار النفط إلى أزمة عالمية،وكانت البلاد الأوروبية الصناعية أولَ من عانى آثارها السلبية في اقتصادياتها، فكان من أثر هذه الأزمة نمو شعور أوروبي–عربي يرى أن نوعاً من التفاهم والتقارب الأوروبي مع العالم العربي أجدى على

(١)– توكسز مينا ، ترجمة عبد النبي حسن ، "جيوب التأثير ، تراجع تأثير المجموعة الأوروبية على الاقتصاديات العربية " ، تقارير استراتيجية ، ١٩٩٥ ص ٦٣ .

(٢)– مرجع سابق، ص٦٤.

المدى البعيد، وأنه من الأفضل عقد صلات اقتصادية وثقافية مع الدول العربية، تقوم على تبادل المنفعة(١).

لذلك نستطيع القول إن حرب ١٩٧٣ شكلت في نتائجها ومجرياتها ونتائجها العملية المباشرة على الدول الأوروبية، لاسيما سلاح النفط العربي وتوظيفه في خوض المعركة، بداية تاريخ جديد للحوار العربي الأوروبي.

وأكدت حرب تشرين لأوروبا أنه من المهم لمصالحها التعاون مع الدول العربية، ولاسيما أن ذلك يضع حداً لمحاولات تعزيز الوجود الأمريكي في المنطقة، وتغييب الدور الأوروبي.

فكانت الدعوة إلى الحوار، و من ثم الحوار الذي مر بحالات متعددة من القوة والضعف والغياب، وعلى أساسه وفي ضوء متغيرات جديدة بدأت مفاوضات الشراكة، فكانت قمة برشلونة ١٩٩٥ التي ركزت على بعض الأمور التي تهم أوروبا وتعدها مقلقة لها في مجالات التعاون والهجرة وغير ذلك.

---

(1)-Tim Niblock and Rodney Wilson, The Polotical Economy of the Middle East (International Economic relations), op,cite,p٣.

المبحث الثاني: الحوار العربي الأوروبي

إن المصالح المشتركة على الصعيد الاقتصادي قائمة بين الوطن العربي و أوروبا، وهي تدعو إلى الحوار بهدف التعاون.

وطبيعي أن يستجيب كلا الطرفين لهذه الدعوة منطلقين من فكرة مفادها إن كل طرف بحاجة للطرف الآخر.

١- مفهوم الحوار:

الحوار هو عبارة عن صيغة لمواجهة أوضاع لم يتم حلها، ويمكن أن يبدأ من تبادل الحديث في مكان محدد إلى التفاوض في أوضاع متوترة إلى مواجهة ضمن إطار محدد إلى علاقة مبهمة لا تتضمن حتماً صلة حقيقية.

وعلى مستوى العلاقات الدولية فقد اكتسبت كلمة حوار دلالة تفيد أكثر من مجرد اللقاء، لكن تبقى أقل من المحادثات أو المفاوضات.

وأول من استعملها في العلاقات بين العالم العربي والمجموعة الأوروبية كان ميشيل جوبير في ١٠ كانون الأول ١٩٧٠ وزير خارجية فرنسا آنذاك(١).

وقد نبعت الكلمة من أزمة الطاقة في معنى جديد تسوده قوة المصالح الأوروبية التي أصبحت في حاجة ماسة إلى التعاون مع العرب .

ففكرة الحوار العربي الأوروبي تعود إلى تاريخ سابق للأزمة النفطية، إلا أن هذه الأزمة هي التي أوجدت الحوار على صيغة الواقع(٢)، ولم يأخذ الحوار الصفة المؤسسية إلا في حزيران عام ١٩٧٥ خلال انعقاد الاجتماع الأول لخبراء العرب و الأوروبيين في القاهرة.

وفي طبيعة الحوار نقول أياً كانت الأسباب المباشرة التي حفزت القيام به و أوصلت إليه، سياسية أواقتصادية، فهو في حقيقته عمل حضاري يشمل جوانب الحياة المختلفة، وتفرضه حقائق عالمنا المعاصر و معطياته و أحلام الإنسان في عالم الغد بعد أن حلم به تاريخاً طويلاً. وهو لقاء بين حضارتين وضعتهما حقائق الجغرافيا في محاذاة بعضهما البعض ولكل منهما إسهامها في تراث حضاري إنساني.

---

(١)-د. صارم سمير، أوروبا والعرب من الحوار إلى الشراكة ، مرجع سابق، ص ١٣٠.

(2)-Tim Niblock and Rodney Wilson, The Polotical Economy of the Middle East (International Economic relations), op,cite, p p3-4.

هذا التعاون العربي الأوروبي، وإن اقتصر في بدايته على مجال واحد، فإنه لا بد أن يتسع ليشمل شتى المجالات.

ولقد شرحت كلمة الجانب الأوروبي في افتتاح الحوار حيث جاء فيه " من المهم أن نؤكد أن ما يشغلنا الآن هو حوار بين فريقين ".

إذاً يمكننا القول إن العلاقات من خلال الحوار هي علاقات بين شركاء على قدم المساواة، يحرص كل منهم على احترام سيادة الآخر، ويخدم المصالح المتبادلة لجميع الأطراف المعنية.

كذلك فإن مدلول الحوار يتضمن معنى العمل الطويل المدى الذي يتميز بالنفس الطويل والاستمرارية، وقد سجلت مذكرة القاهرة المشتركة هذا الحرص على الاستمرارية، حين أوردت في نهاية المقدمة هذه العبارة " يعرب الجانبان عن رغبتهما في أن الحوار سوف يستمر إلى أن تتحقق الأهداف المرجوة "(١).

نذكر أن الحوار بين الأمم والشعوب وتبادل الخبرات والتجارب سمة من السمات البارزة للإنسانية، منذ فجر التاريخ وإلى ما قبل الحرب العالمية الثانية حيث كانت لغة الحوار الدولي هي الفاعلة بين الدول الصناعية المحدودة العدد والتي كانت مسيطرة آنذاك على مقدرات معظم الشعوب النامية المستعمرة.

وبعد استقلال هذه الدول، وبهدف تحقيق تطورها الاقتصادي والاجتماعي، تولدت لدى البعض أهمية إجراء حوارات فيما بينها وبين الدول المتقدمة، فكان أن عقدت الأولى أي الدول النامية مؤتمر باندونغ *١٩٥٥ في محاولة لتشكيل قوة مفاوضات ضاغطة، تليها مؤتمرات أخرى نتج عنها فكرة حوار الشمال والجنوب الذي كانت تحكمه أساساً المصالح الاقتصادية . وحوار العرب وأوروبا هو أساساً حوار شمال غني وجنوب فقير.

ومع بداية الجلسات الأولى ظهرت حاجة كل طرف للتعاون مع الآخر. هذا ما أكده مؤتمر القمة العربية السادس الذي انعقد في الجزائر في ٢٨ تشرين الثاني ١٩٧٣ في بيانه الذي أكده على أن"أوروبا الغربية تتصل بالشعوب العربية عبر البحر الأبيض المتوسط بصلات

*مؤتمر باندونغ ١٩٥٥:عقد مؤتمر باندونغ في جزيرة جافا في انونيسيا في نيسان ١٩٥٥ ضم المؤتمر ممثلي ٢٩ دولة من آسيا وافريقيا ومراقبين من عديد من حركات التحرر الوطني في القارتين و شاركت الدول العربية في المؤتمر و على رأسها مصر. و رفع المؤتمر شعار الدفاع عن العالم الثالث.

(١)–د . الدجاني أحمد صدقي، الحوار العربي الأوروبي الفكر و المسارات والمستقبل وجهة نظرعربية ،مرجع سابق ، ص٥٢.

حضارية متينة ومصالح حيوية متداخلة، لا يمكن أن تنمو إلاّ في إطار تعاون تسوده الثقة والمصالح المتبادلة".

٢-الأولويات والأبعاد .

منذ بدء الحوار العربي _ الأوروبي كانت أولويات الأطراف المشاركة فيه مختلفة. فقد كانت أولويات الدول العربية تتجه نحو مطالبة أوروبا بتأكيد موقفها الداعم للقضايا العربية، وكانت أولوية الجماعة الأوروبية في الحوار هي ضمان تزويد أعضائها بالنفط وبأسعار معقولة .

ويمكن القول إن أبعاد الحوار قد تحددت منذ البداية في ثلاث دوائر هي:

الدائرة الاقتصادية: وتدور حول نوع من المقايضة بالأخذ والعطاء في الجوانب الاقتصادية.

الدائرة الثقافية والحضارية: تتركز حول نقل التقنية والتبادل الثقافي.

والدائرة السياسية: وهي تدور حول المساندة الدولية في نطاق التعامل الدولي من حيث حدودها وقيودها.

وفيما يتعلق بالدائرة الأخيرة كان هناك تباين في مفهوم الجانب العربي عن مفهوم الجانب الأوروبي نحوها.

ومن هنا فإن الحوار كان يمر بمراحل، تتراوح من الخفوت إلى الجمود، ثم العودة كتحصيل حاصل دون فعالية، إلى أن وصل الحوار إلى مرحلة فقد فيها فعاليته و فائدته من وجهة النظر الأوروبية.

٣-دوافع الحوار وأهدافه :

أ- بالنسبة للجانب العربي(١) :

كان أبرز ما يهدف إليه الجانب العربي من الحوار هو ما يلي :

١ – القيام بدور رئيسي ومكثف بغية التوصل إلى سلام عادل وشامل ودائم في الشرق الأوسط.

(١)- خولي ادوار، "الحوار العربي الأوروبي من خلال دور النفط و أثره في التنمية "، جامعة حلب ،كلية الاقتصاد١٩٨٦،ص٧٣-٧٤.

٢ – بالنسبة للمشاريع الصناعية التي ستقام في الوطن العربي نتيجة للحوار، كان هناك مسعى عربي لانعتاق هذه الصناعات، وبالتالي الاقتصاد العربي، من التبعية شبه المطلقة، ومحاولة إيجاد بيئات عربية تكنولوجية تساعد على إيجاد الصناعات الاستراتيجية باستقلالية تامة.

٣- التأكيد على البعد الثقافي في الحوار والذي يمكن أن تتأسس عليه الأبعاد الاقتصادية والسياسية، وتوفير عوامل نجاحه من خلال إيجاد إرادة سياسية مرتكزة على ممارسة ثقافية عازمة على التجديد والإبداع.

ب- بالنسبة للجانب الأوروبي:

أعطى الجانب الأوروبي الأسبقية للحوار الاقتصادي لاعتبارات عدة، منها أن القطاع الصناعي في العالم العربي لم يزل في بداياته، ويحتاج إلى المساعدة الخارجية، إضافة إلى أهمية الأسواق العربية بالنسبة للصناعة الأوروبية.

كذلك فإن الجماعة الأوروبية التي نشأت بمضمون اقتصادي، تعتقد بأن الجانب الاقتصادي هو الكفيل لنجاح الحوار.

لذلك فقد كان أبرز ما يرمي إليه الجانب الأوروبي من الحوار هو:

١- إقامة صندوق مشترك برأسمال ضخم، يمكن أن يصل إلى مليار دولار، لإقامة المشروعات التي يتم الاتفاق عليها.

ويساهم الجانب العربي بنسبة ٨٠% منها مقابل ٢٠% للجانب الأوروبي الذي سيخصصها لتمويل مستورداته من النفط.

٢- إقامة مشروعات في المنطقة العربية ترفع من القوة الشرائية للأفراد، في الدول الفقيرة منها من جهة، وتمكنها من زيادة مستورداتها من الخارج من جهة أخرى، لاسيما المشروعات الاستهلاكية وبعض مشروعات البتروكيماويات والأسمدة وبعض مشروعات تصنيع الإنتاج الزراعي وتحسين المراعي.

٣- محاولة دمج الاقتصاد الأوروبي المتطور بالاقتصاد العربي النامي والاستفادة من أسواقه.

٤- القيام بأبحاث مشتركة في مجالات تكنولوجية وجيولوجية، وإنتاج الكهرباء والمياه، وإضافة إلى رغبة أوروبا في إبراز هويتها بالاستقلال عن سياسة الولايات المتحدة، والتعبير عن عزمها السياسي والاقتصادي في التعامل مع العالم العربي(١).

وجدير بالذكر إن الهدف الأساسي للحوار هو التعاون من خلال توثيق المعارف، والسير في طريق له قواعد ثابتة، تقوم على أرضية صلبة.

٤- مراحل الحوار

يأتي الحوار العربي _ الأوروبي ضمن النسق العام لحوارات الشمال والجنوب، فأقطار الوطن العربي ال٢٢ هي ضمن الدول النامية لها سماتها وخصائصها، وتعاني معاناتها، وتطمح إلى طموحاتها نفسها، فهي متخلفة في المجالات الاجتماعية والصناعية والزراعية والبنى الأساسية، وغائبة عن مفردات العلم والتكنولوجيا.

أما الدول الأوروبية فهي في مجملها دول صناعية متقدمة صناعياً واقتصادياً واجتماعياً، تهدف إلى الحفاظ على درجة تطورها عبر هيمنتها على مقدرات شعوب أخرى نامية، وتملك حصيلة وافرة من رؤوس الأموال ومن التقدم العلمي والتكنولوجي(٢).

كما تهدف إلى إمداد مصانعها بالطاقة التي يتوفر جزء كبير منها في الوطن العربي، إضافة إلى رغبتها في أن تكون أسواق الوطن العربي الواسعة مستهلكة لمنتجاتها.

- مرحلة الانطلاق :

في ١٩٧٤/٣/٤ تم تشكيل لجنة للاتصالات الدولية للبدء بالحوار. لكن الفيتو البريطاني أجهضها، ولم يسحب الفيتو إلا في ١٩٧٤/٦/١٠ بعد إلغاء الحظر النفطي عن هولندا والولايات المتحدة خلال اجتماع للمجموعة الأوروبية، نوقش فيه موضوع التعاون السياسي.

وقد مهد ذلك لبدء إجراء اتصالات أوروبية /عربية في باريس على المستوى الوزاري في ١٩٧٤/٦/٣١ وتحديد بنية التعاون الأوروبي في ١٩٧٤/٩/١٦.

وفي الوقت نفسه وبين ١٤ و ١٩٧٤/٩/١٧، انعقد المؤتمر البرلماني للتعاون الأوروبي العربي، ووافقت القمة العربية في الرباط بتاريخ ١٩٧٤/١٠/٢٨ على مبدأ الحوار العربي الأوروبي، واستؤنفت المناقشات في ١٩٧٥/١/١٨ حيث انعقد لقاء تشاوري ، تبعه لقاء

(١)– د. بوعشة محمد ، التكامل و التنازع في العلاقات الدولية الراهنة – دراسة المفاهيم و النظريات ، بنغازي ليبيا، دار الكتب الوطنية ١٩٩٩،ص١٨٤.
(٢)– خولي ادوار ، مرجع سابق، ص ٢٥-٢٦.

آخر في دبلن بتاريخ ١٩٧٥/٢/١٣ ، تم فيه الاتفاق حول مشاركة المنظمة باعتماد صيغة التفاوض بين مجموعتين عربية و أوروبية، لا بين دول. وأعلنت الجامعة العربية بتاريخ ١٩٧٥/٤/٢٦ قبولها صيغة دبلن.

وبين ١٠ و ١٩٧٥/٦/١٤ انعقد أول اجتماع تمهيدي للخبراء الأوروبيين والعرب في القاهرة التي شهدت الانطلاقة الأولى للحوار العربي الأوروبي.

وفي هذا الاجتماع أخذ الحوار الصفة المؤسسية، وتبنى المجتمعون مبادئ الحوار و أهدافه و أصعدته، لكن الطابع الغالب على ما صدر عن هذا الاجتماع كان صورياً مثل: التركيز على الروابط الحضارية التي تصل الطرفين عبر المتوسط .

ويرى الجانب الأوروبي أن أول أهدافه يتمثل في تنظيم الاتصال بين الطرفين، قصد تجميع الآراء المبدئية المتعلقة بتعاونهما في الميادين الممكن ربط التعاون فيها . . . الخ.

المرحلة الأولى ١٩٧٥-١٩٨١.

أ–اجتماع القاهرة ١٠-١٤/٦/ ١٩٧٥.

تحددت أهداف الحوار في هذا الاجتماع بميادين التعاون التي سيشملها الحوار ب(إقامة علاقات خاصة بين المجموعتين)، استنادا إلى (الإرث الثقافي المشترك وعلاقات الجوار) و(إيجاد شروط أساسية لتنمية العالم العربي)، لأن من شأن ذلك(تشجيع الاستقرار والأمن والسلام العادل في المنطقة).

ب–اجتماع روما ٢٢-١٩٧٥/٧/٢٥.

ذهب الطرفان في هذا الاجتماع أبعد قليلاً وأسسا سبع مجموعات عمل للميادين التالية:

-التصنيع

-البنية التحتية

-التنمية الزراعية والريفية

-التعاون المالي

-التجارة

-التعاون العلمي والتقاني

-القضايا الثقافية والاجتماعية،واليد العاملة

أبدى البيان المشترك الصادر عن هذا الاجتماع ارتياحه للقرارات المتخذة، وأكد مجدداً على:(التصميم المشترك في التوصل إلى نتائج ملموسة في مصلحة الطرفين العربي والأوروبي).

ج-اجتماع أبو ظبي ٢٢-١٩٧٥/١١/٢٧.

لم ينجم شيء بارز عن هذا الاجتماع الذي اكتفى بعرض أعمال المجموعات السبع المتخصصة(١):

الاجتماع الأول للجنة العامة في اللوكسمبورغ ١٨-١٩٧٦/٥/٢٠.

الاجتماع الثاني للجنة العامة في تونس ١٠-١٩٧٧/٢/١١.

الاجتماع الثالث للجنة العامة في بروكسل ٢٦-٢٩ /١٠/ ١٩٧٧.

الاجتماع الرابع للجنة العامة في دمشق ٩-١٩٧٨/١٢/١١.

المرحلة الثانية ١٩٨١-١٩٨٨.

يمكن القول إنه، وفي هذه المرحلة، غفا الحوار في سبات عميق، وبالطبع لعبت عدة عوامل دوراً في هذا السبات منها تتعلق بطرفي الحوار(الانقسام بين الدول العربية، التوجه الأوروبي للتعاون مع أخذه الوقت الكافي لصياغة مواقفه)، وأخرى تتعلق بأطراف خارجة عنه.

المرحلة الثالثة ١٩٨٨-١٩٩٠.

تميز المشهد في مطلع هذه الفترة أوروبياً ببدء الانهيارات الاشتراكية في دول أوروبا الشرقية، وسقوط جدار برلين، وتزايد عدد دول المجموعة ،ليصل إلى اثنتي عشر دولة ، وبالتالي بروزها كقوة اقتصادية جديدة ، سواء أكانت بوصفها ناتجاً اقتصادياً، أم سوقاً ، أم حجم تجارة عالمية.

---

(١)- خولي ادوار، الحوار العربي الأوروبي من خلال دور النفط وأثره في التنمية، مرجع سابق، ص٣١.

فالمتغيرات والمعطيات الجديدة دفعت لتنشيط الحوار العربي الأوروبي من جديد، لذلك وتلبية لدعوة فرنسية بإطلاق حوار عربي أوروبي شامل تشارك فيه كل الدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية، انعقد بتاريخ ١٩٨٩/١٢/٢٢ في باريس المؤتمر الوزاري المكلف بإعادة إحياء الحوار، ونجم عن المؤتمر تشكيل مجموعتي عمل:

الأولى: لتقديم التوصيات بشأن التعاون الاقتصادي والتقني والاجتماعي.

الثانية: لإعادة بنى الحوار العربي / الأوروبي.

وقد أعدت المجموعة سلسلة من مشاريع تعاون تتعلق ب:

-حماية الاستثمار وتشجيعه.

-نقل التقنيات.

-أوضاع الهجرة.

-العلاقات الثقافية.

إضافة إلى مشاريع اتفاقات حول الشباب والبيئة والبتروكيماويات وغيرها.

أما المجموعة الثانية، على الصعيد الاقتصادي والتقني والفني والاجتماعي، والتي رأت أنها تتحقق من خلال اللجنة العامة التي تجتمع سنويا ، وتكون وظيفتها التوجيه والمراقبة. وهكذا كان على الحوار العربي أن يعود مرة أخرى إلى سباته، لينتظر وقتا طويلا قبل أن يعود إلى حد ما إلى عافيته وحركته من جديد(١).

٥- معيقات الحوار.

يمكن تلخيص معيقات الحوار التي أدت إلى تعثره وتوقفه بما يلي:

١-إن الأوضاع الداخلية في كل من المنطقتين العربية والأوروبية تحكم مسار العلاقات بينهما.

٢-ولقد كان لمواقف أطراف أخرى خارجية من العلاقات العربية الأوروبية أثرها الفعال في مسارهذه العلاقات، ويأتي في مقدمة هذه المواقف موقف الولايات المتحدة الأمريكية التي لم تخف عدم حماسها للحوار، بل عبرت عن ضيقها به.

---

(١)-الدجاني أحمد صدقي، العلاقات العربية الأوروبية بعد عقد الحوار ، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ، ١٩٨٦، ص١٦.

٣-عدم حدوث التقدم المطلوب عربيا في مجالات الاستثمار والتجارة، ونقل التكنولوجيا وفقا لمصالح الجانب العربي.

بقيت العلاقات العربية الأوروبية على المستوى الثنائي و مستوى الجماعة مع دول عربية كل على انفراد قائمة خلال توقف الحوار، وأكدت أرقام ميزان التبادل التجاري بين المنطقتين أن المصالح التي تجمعها كثيرة، وهي تنتظر الصيغة المناسبة والمناخ الصالح.

المبحث الثالث: الحوار من السبات إلى الشراكة

في عام ١٩٩٠ والذي يعد المرحلة الرابعة للحوار حاول الجانب الأوروبي أن يحمل الجانب العربي في مرحلة لاحقة مسؤولية توقف الحوار، مستندا إلى طلب تقدم به عميد السلك الدبلوماسي في بروكسل بالتأجيل المؤقت للحوار إلى حين بناء وحدة الحوار في الجامعة العربية التي انتقل مقرها إلى تونس.

ولما كان البحث في الجانب الاقتصادي للحوار دون الجانب السياسي غير مقبول من الجانب العربي، فقد آثر الجانب العربي أن يقف الحوار لفترة، قبل أن يعود على مستويات مختلفة، وفي أوقات متباعدة، ليشهد تطورات حتى مع بعض الدول، تصل إلى حد الشراكة، و مع دول أخرى يقطع خطوات الوصول إلى هذه الشراكة، وهذه هي الدول العربية التي تطل على البحر المتوسط يضاف لها الأردن وموريتانيا(١).

أما بعض الدول الأخرى كالدول الخليجية فلا يزال الحوار على المستوى الذي يتطلع أطرافه إلى مرحلة متقدمة أكثر تصل إلى الشراكة.

ومن ثم حدثت تغيرات عديدة أصابت العالم ومنطقة البحر المتوسط أثرت وشكلت دافعا لانطلاقة جديدة لأوروبا للعمل ، بعد تغير النظام العالمي، وانهيار الاتحاد السوفيتي، وظهور أوروبا كمنافس للولايات المتحدة في عملية السلام.

وإذ كان توقف الحوار في ١٩٩٠ أي بعد الحرب الباردة، وفشل الحوار العربي الأوروبي حيث لم يستطع هذا الحوار تحقيق أهدافه في القضية الفلسطينية والنفط، ولم يستطع تبني قرارات خاصة بدون الانسجام مع رغبة الأمريكيين، حيث أن كلا الطرفين العربي والأوروبي حملا منذ البداية تصورات مختلفة حول ماهية أهداف الحوار وطبيعته، وعدم القدرة على إقامة علاقات بعيدا عن التأثيرات السلبية والتدخلات الخارجية واختلاف

الأولويات، فأوروبا تتصرف ككتلة واحدة مع كل دولة عربية لوحدها مما جعلنا أمام طرف قوي مهيمن مقابل طرف ضعيف غير مجتمع في كتلة واحدة(٢).

---

(١)-د. صارم سمير ، أوروبا والعرب من الحوار إلى الشراكة، مرجع سابق،ص١٤١.

(٢)- قرم جورج، العلاقات الاقتصادية والمالية العربية-الأوروبية ١٩٦٠-١٩٨٧، بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية و البحوث و التوثيق ١٩٩٤، ص٣٩.

يرى محمد حسنين هيكل أن الشروط الضرورية لإنجاح الحوار العربي الأوروبي لم تكن متوافرة حيث يقول: "إننا أمام طرفين يختلف بينهما موضع النظر وأولويات الاهتمام ورؤى المستقبل ".

كان قد شهد الحوار جولات من النقاش وتبادل الآراء والتخطيط والتنظيم، ولاسيما في المجالات الاقتصادية والثقافية والسياسية والتقنية والعلمية.

ومن حقنا أن نتساءل عن مصير هذا الحوار ومؤسساته وعن منزلته في التخطيط للمشروع المتوسطي، ولنا هنا أن نلاحظ أن الجانب الأوروبي بدأ يحقن مؤسسات الحوار ولجانه بالتعطيل والإعاقة، لاسيما عندما جنح إلى التعامل مع الجانب العربي بوصفه دول وليس كمجموعة واحدة، ولم يشجع توسيع الاستثمارات الغربية في الدول العربية، ولم يستجب للطلب القوي بنقل التقنية المتطورة إلى العالم العربي.

وقد سار الحوار من جهة أوروبا نحو السعي إلى إيجاد علاقات في موضوع التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري، ولكنه لم يلب الطموحات والتطلعات العربية، والتي كانت تسعى إلى ربط التعاون الاقتصادي بموقف سياسي أوروبي مؤيد للمطالب العربية بخصوص الصراع العربي الإسرائيلي(١).

ويأتي طرح فكرة الشراكة المتوسطية بعد بدء عملية السلام في الشرق الأوسط التي انطلقت في مؤتمر مدريد عام ١٩٩١، علما أن التعاون الإقليمي عبر المتوسط قد تضاءل إلى حد كبير قبل عقد قمة برشلونة للشراكة المتوسطية عام ١٩٩٥، فقد توقف الحوار العربي الأوروبي رسميا عام ١٩٩٢، وإن كانت هناك بعض المشاورات فيما بين دول المغرب العربي ودول جنوب أوروبا، ليستأنف فيما بعد إثر الدعوات الكثيرة ليتبلور مع انعقاد مؤتمر دول الاتحاد الأوروبي في مدينة كان الفرنسية الذي توقف عند المتوسطية، وذلك من خلال تحقيق تعاون بين دول المتوسط وتمهيد الطريق لانعقاد مؤتمر برشلونة

المتعلق بالتعاون الأوروبي المتوسطي الذي عدّ حجر الزاوية في الشراكة المتوسطية التي انطلقت فيما بعد(٢).

فهذه المنطقة التي تزايد الاهتمام بها ، وذلك بدافع المصالح والأهمية الكبيرة حيث أنها

(١)- الرشدان عبد الفتاح ، العرب والجماعة الأوروبية في عالم متغيير، مرجع سابق، ص ٤٤.

(٢)- مرجع سابق ،ص٤٥.

بحيرة هائلة من الطاقة النفطية التي تشكل عصب الاقتصاد العالمي والأوروبي بالذات.

وأيضا اعتماد اليابان على الطاقة المستوردة التي يشكل الشرق الأوسط أهم مصادرها، وارتفاع نسبة اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية على نفط الشرق الأوسط.

ثم إن هذه المنطقة التي هي من أكبر الأسواق العالمية للتقنية الحديثة والتكنولوجيا الصناعية المدنية وسوق رائجة للمعدات العسكرية.

وجدير بالذكر أن مؤتمرا للحوار البرلماني العربي / الأوروبي قد شهدته دمشق خلال شهر آب عام ١٩٩٧، قدم فيه كل جانب تصوراته لمرحلة التعاون المقبلة، فقد كرر الجانب العربي الكثير مما سبق وطرحه في الاجتماع الذي عقده الجانبان في مالطا في شهر تشرين الثاني ١٩٩٧ ، وأكد في المجال الاقتصادي على(١):

-تطوير التجارة العربية / الأوروبية، وتجنب المظاهر السلبية للعولمة.

-تشجيع شراكة عربية / أوروبية من أجل التنمية.

-حمل منظمة التجارة العالمية على تخفيف قيودها على الدول النامية.

-تشجيع المعونات الفنية والمالية للبلدان الافريقية والعربية.

أما الجانب الأوروبي، فقد أبدى تفهما واضحا لما طرحه الجانب العربي، لكنه أضاف جملة من قضايا يعدها ذات أهمية بالنسبة له منها.

-الاهتمام بقضايا الهجرة، والعمل على التحكم بتيارات الهجرة إلى أوروبا(٢).

-تشجيع تعليم اللغات الأوروبية كطريق لتبادل المعارف.

(١)-د. صارم سمير ، مرجع سابق ، ص ١٤٠ وما بعد.
(٢)-د. العايب خير الدين ،" الشراكة الاقتصادية الأوروبية المتوسطية "، آفاق اقتصادية ، مركز البحوث و التوثيق،أبوضبي، العدد ٩٩ (٢٠٠٤) ،ص٦٤ .

المبحث الرابع: الشراكة الأورومتوسطية (ماهيتها)

للبحث في موضوع الشراكة الأورومتوسطية وماهيتها التي سبق وأشرنا إليها في المباحث السابقة، نتناولها في هذا المبحث بالتفصيل.

إن اصطلاح الشراكة يثير الكثير من التساؤلات باختلاف المجالات والقطاعات التي طبق بها، لذا اختلفت الرؤى والمفاهيم والإدراكات المتعلقة بهذا الاصطلاح الذي يشمل جميع الشراكات التي يتم التعامل بها، سواء أكان على نطاق الفرد أم المؤسسة أم الدولة(١).

في ٢٨/٢٧ تشرين الثاني ١٩٩٥ تم التأسيس لما سمي بالشراكة الأورومتوسطية بين الدول الأوروبية ودول جنوب حوض المتوسط في برشلونة (اسبانيا) من ٢٧ دولة :١٥ دولة، تمثل الاتحاد الأوروبي حينئذ (النمسا – بلجيكا – الدانمارك – فنلندا – فرنسا – ألمانيا – ايرلندا – إيطاليا – اليونان – لوكسمبورغ – هولندا – البرتغال – اسبانيا – السويد – بريطانيا) و١٢ دولة هي (مصر – سورية – لبنان – الأردن – السلطة الفلسطينية – إسرائيل – تونس – المغرب – الجزائر – قبرص – مالطا – تركيا) بمشاركة المجلس الأوروبي والمجموعة الأوروبية ، بهدف تحويل حوض البحر المتوسط إلى منطقة يسود فيها الحوار والتبادل والتعاون ، تضمن السلام والاستقرار والازدهار.

لقد كانت الشروط الأوروبية لتوقيع هذه الشراكة تتمثل بتحقيق إصلاحات هيكلية في الدول العربية المتوسطية والتي يمكن تلخيصها بما يلي (٢):

١-استقرار الاقتصاد الكلي واعتمدت مقاييساً لذلك (التضخم ، عجز الموازنة ، سعر الصرف الحقيقي، ومركز الحساب الجاري الخارجي).

٢- تقليل الاعتماد على الضرائب.

٣- تخفيف عبء الدين الخارجي.

٤- الانفتاح التجاري.

وهي شروط ومتغيرات يمكن قياسها.

---

(١) – د. وهيب مؤيد ، " أبعاد الشراكة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة "، آفاق اقتصادية، مركز البحوث و التوثيق ، أبوضبي، العدد ١٠٧ (٢٠٠٦)، ص ١٣٦ .

(٢) – المهنا إبراهيم سليمان ، " مشروعات التعاون الاقتصادي الإقليمية و الدولية " ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، العدد ٢١ (١٩٩٩) ص ٢٨ وما بعد.

–ولقد أعلن الاتحاد الأوروبي بأن المساعدات المالية من الاتحاد لدول المنطقة وضمن إطار الشراكة، ستكون من خلال برنامج Meda وسيتم التركيز على المجالات التالية(١):

–دعم التحول الاقتصادي.

–دعم برامج الإصلاح الهيكلي.

–إيجاد توازن اقتصادي – اجتماعي أفضل.

–دعم التعاون الإقليمي وعبر الحدود(٢).

–تحسين وضع مواطني الدول المعنية بالبرنامج.

–تعزيز دور المرأة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

ولقد تعهد المجلس الأوروبي بتقديم مساعدة مالية مقدارها نحو ٦ مليارات دولار عن الأعوام ١٩٩٥ – ١٩٩٩ للدول الثماني العربية المتوسطية (مصر –سورية – لبنان – الأردن – السلطة الفلسطينية – الجزائر – تونس –المغرب). كما سيضيف البنك الأوروبي للاستثمار مساهمته على شكل قروض متزايدة للدول المتوسطية.

ينجم عما سبق أن أوروبا تتطلع من خلال طرح فكرة المتوسطية ومحاولة تحقيقها إلى هدف استراتيجي يتجسد في تنظيم العلاقة المتوسطية في شكل منظمة على غرار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وتضم الدول العربية وغيرها من الدول المشاطئة لحوض المتوسط.

وإذا كانت هذه الفكرة تراود الأوروبيين منذ زمن، ولكنها تأجلت بسبب حرب الخليج الثانية، وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية بعد ذلك بشكل كبير على إدارة دفة الأمور في منطقة الشرق الأوسط، فإن مؤتمر برشلونة قد أخرجها إلى حيز الوجود بهدف إيجاد مجمع إقليمي منافس، تؤدي فيه أوروبا بإمكانياتها المادية الدور المحرك والرئيسي، وخاصة في ظل التصور الأوروبي الذي تبلور في التسعينات من القرن العشرين، ويرتكز على مبدأ أن استقرار أوروبا مرتبط باستقرار جنوب المتوسط وشرقه.

هذا وتحظى منطقة البحر المتوسط بمكانة عالمية مهمة، حيث تقع على حدود ثلاثة مسارات، وتنقسم الدول المشاطئة لها إلى ثلاث مجموعات هي:

---

(١)-http://www.euromed.info.eu/site.554.comtent.ar.html

(٢)-الليني أحمد ، أوروبا و البرامج التنموية للدول العربية، موقع إذاعة هولندا العالمية، العربية/اقتصاد، ١٧-٥-٢٠٠٥.

المجموعة الأوروبية والآسيوية والإفريقية. وهي تشكل من الناحية *الجيوبوليتيكية مصدرا للتطورات السياسية والاستراتيجية المعاصرة، حيث إنها تعد أكثر مناطق العالم تعقيدا وتباينا في التقدم والتخلف.

كما أن البحر المتوسط والدول المحيطة به تمثل مجموعة من التحديات المهمة بالنسبة إلى مستقبل الاتحاد الأوروبي، والتي تشمل التحديات الديموغرافية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية والثقافية والسياسية والعسكرية.

وقد اكتسبت قضية الأمن في منطقة حوض المتوسط أهمية محورية في إطار العلاقات بين شمال المتوسط وجنوبه.

وتعود المتوسطية من جديد بمبادرة من الجانب الأوروبي للحيلولة من دون وقوع صدام الحضارات عبر المتوسط الذي شهد مولد الكثير منها ولأسباب متعددة ومختلفة عن السابق، ومن أهم هذه الأسباب ما يلي:

١ – يأتي الطرح الأوروبي لفكرة الشراكة المتوسطية ردا على إصرار الولايات المتحدة على أن تنفرد هي بمقدرات الشرق الأوسط (وبشكل خاص تأمين السيطرة على النفط والتحكم في أسعاره)(١).

٢ – هناك أسباب أمنية حيث أن دول الاتحاد الأوروبي تشعر، وهي تستكمل وحدتها، بأن استقرارها أصبح مهدداً بسبب بعض الأخطار الناجمة عن الضفة الجنوبية والشرقية للمتوسط مثل الهجرة الضاغطة.

لذا فإن دول أوروبا المتوسطية، وخاصة فرنسا، ترى ضرورة استيعاب الفجوة المتفاقمة بين الشمال والجنوب، إذ تتجلى أهم مظاهر هذه الفجوة بتفاقم المديونية في دول الجنوب، وما تقضي إليه من فقر ومشكلات الهجرة المتزايدة من دول الجنوب إلى دول الشمال، وما يترتب على ذلك من ازدياد عدد المقيمين في الدول الأوروبية(2).

وأخيرا يحتم السياق العالمي الحالي ضرورة التعاون العربي الأوروبي في جميع المجالات للإيفاء بالأهداف المطلوبة للألفية بحلول العام ٢٠١٥ ، ولتحقيق المزيد من التقدم والتطور

*جيوبوليتيك= علم الجغرافية السياسية.

(1)-Tim Niblock and Rodney Wilson, *The Polot ical Economy of the Middle East (Economic Development)*, Volume1 1999, UK.p448.

(٢)– د. محمود محمد رأفت ، السوق العربية المشتركة ومستقبل الاقتصاد العربي ، تحرير د.محمد ابراهيم منصور،مركز دراسات المستقبل، تشرين الثـــاني ١٩٩٧–١٩٩٨،ص٥٠٠.

في جميع المجالات، على أن تكون العلاقات الأوروبية العربية علاقات فاعلـــة وســـلمية تصب في مصلحة الجانبين.

الفصل الثاني

الشراكة – الشراكة الاقتصادية

المبحث الأول:دوافع الشراكة الاقتصادية.

١- الدوافع الاقتصادية لأوروبا.

٢- الدوافع الاقتصادية للعرب.

المبحث الثاني:مراحل الشراكة الاقتصادية وأبعادها وتحدياتها.

١- مراحل الشراكة الاقتصادية وأبعادها.

٢- تحديات الشراكة.

المبحث الثالث:تطور فكرة الشراكة الاقتصادية.

المبحث الرابع:أهمية الشراكة الاقتصادية.

١- الحركة التجارية.

٢- مبادلات الخدمات.

٣- التحويلات وحركة الرساميل.

المبحث الخامس:أشكال الشراكة ومسبباتها.

المبحث السادس:المصالح الاقتصادية للاتحاد الأوروبي.

١-إقامة منطقة للتجارة الحرة.

٢-تقديم المساعدات المالية.

٣-إقامة تعاون مشترك.

تعتبر الشراكة الاقتصادية طريقة متبعة من طرق المؤسسات في التعاون مع بعضها البعض، للقيام بمشروع معين ذي اختصاص. وهذا يكون بتوفير وتكثيف الجهود و الكفاءات، علاوة على الوسائل والإمكانيات الضرورية المساعدة على البدء في تنفيذ المشروع أو النشاط، مع تحمل جميع الأعباء و المخاطر، التي تنجم عن هذه الشراكة بصفة متعادلة بين الشركاء.

وعليه يمكن القول إن الشراكة هي شكل من أشكال التعاون والتقارب بين المؤسسات الاقتصادية باختلاف جنسياتها، يقصد القيام بمشروع معين حيث يحفظ لكلا الطرفين مصلحتهما.

المبحث الأول: دوافع الشراكة الاقتصادية

يجب أن نميز منذ البداية بين الدوافع الضرورية و الدوافع الكامنة التي أدت إلى تنظيم مؤتمر برشلونة. فثمة عوامل جغرافية و تاريخية و ديموغرافية و ثقافية، قد أسهمت في التفاعل بين الشعوب الأوروبية وشعوب منطقة حوض البحر المتوسط منذ آلاف السنين.

ولا شك أنَ العامل الاقتصادي المهيمن على العلاقات الأوروبية – المتوسطية يعزى إلى اكتشاف النفط و الغاز الطبيعي في المنطقة. كما تعد الخطوط الملاحية في هذا البحر بالغة الأهمية في سياق إمداد الاتحاد الأوروبي بالطاقة، بوصفها معبراً إلى مصادر الطاقة الواقعة في شرق منطقة البحر الأبيض المتوسط و جنوبها، وإلى أضخم مستودعات احتياطي النفط في العالم في منطقة الخليج العربي(١).

البحث يذكر بعض هذه الدوافع:

١- دوافع سياسية و أمنية: مثل قضية السلام في الشرق الأوسط.

٢- دوافع اقتصادية: لتوفير فرص عمل، وتنمية الموارد البشرية عن طريق اكتساب الخبرات(٢).

٣- دوافع اجتماعية وثقافية وإنسانية: وذلك بهدف الحد من التدفق المتتالي لموجات

(١)- رامازاني آر.كيه. ،"دراسات عالمية الشراكة الأوروبية المتوسطية- إطار برشلونة"،مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية،العدد ٢٢،ص ٧٠.

(٢)- د.وهيب مؤيد، أبعاد الشراكة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة، مرجع سابق،ص١٤٦.

الهجرة الغير القانونية من دول الجنوب إلى دول شمال البحر الأبيض المتوسط، واحتمالات تفاقمها، حتى أصبحت من أهم الموضوعات التي تثير الكثير من ردود الأفعال والتصرفات المختلفة. لذا أرادت أوروبا وضع برامج محلية للتدريب المهني(١).

٤ – تنفيذ سياسة مستدامة للبرامج التربوية و تسهيل اللقاءات الإنسانية.

الدوافع الاقتصادية تتمثل ب :

- تقديم معونات للبنى التحتية و تشجيع الاستثمار.
- تطوير وسائل الربط بين الجانبين دعماً لحركة التصدير و الاستيراد.
- إقامة منطقة للتجارة الحرة بين أوروبا والدول المتوسطية ابتداء من سنة ٢٠١٠(٢).

١-الدوافع الاقتصادية لأوروبا:

من الملاحظ أن مفهوم العولمة الحالية، بات يرتبط بمفهوم الهيمنة الأمريكية على العالم، بسياستها وسلعها و ثقافتها.

وقد بدأت الدول الأوروبية في ظل انتشار مظلة هذه العولمة و انتشارها ، تفقد الكثير من مكاسبها و امتيازاتها الاقتصادية، التي سبق و حققتها خلال عقود عدة(٣).

لذلك كان لابد من أن تعمل أوروبا من اجل أن تبقى الشريك التجاري الأول مع الدول العربية، وقد كان هذا هو أحد الدوافع القوية لأوروبا لسعيها نحو تنمية العلاقات الأوروبية مع دول جنوب وشرق المتوسط ، كذلك يساعد في إنشاء منطقة ازدهار متقاسمة من شأنها تدعيم التنمية الاقتصادية في السوق المتوسطية عبر اتفاقات جديدة للشراكة والتبادل الحر، لذلك يشكل الجانب الاقتصادي محور هذا التعاون العربي الأوروبي.

(١)- وإن النسبة المئوية للمهاجرين من الوطن الأم –قبل مؤتمر برشلونة- كانت كما يلي:

المغاربة ١٥,٩% و الأتراك ٩,٧% من المهاجرين إلى بلجيكا.

الأتراك ١٨,٧% و الإيرانيون ٤,٦% من المهاجرين إلى الدنمارك.

الأتراك ٢٩,٨% من المهاجرين إلى ألمانيا.

المصريون ٤,٨% من المهاجرين إلى اليونان.

المغاربة ١٤,٣% من المهاجرين إلى اسبانيا.

الجزائريون ١٧,١% و المغاربة ١٥,٩% و التونسيون ٥,٧% من المهاجرين إلى فرنسا.

(٢)- أ.د. يعقوبي محمد ــ أ. عزي لخضر،"الشراكة الأورومتوسطية و آثارها على المؤسسة الاقتصادية" ، مجلة علوم انسانية، العدد١٤ السنة الثانية(اكتوبر٢٠٠٤)، ص١١.

(٣)- خولي ادوار، الحوار العربي الأوروبي من خلال دور النفط وأثره في التنمية، مرجع سابق، ص ١٨٣.

وركيزته فيما يسمى الشراكة العربية / الأوروبية، والتي تعني تداخل اقتصاديات دول جنوب المتوسط و شرقه مع دول المجموعة الأوروبية في مجال اقتصادي أرحب و أوسع.

إضافة إلى أن الشراكة الأوروبية المتوسطية تخدم التوجهات الأوروبية بدرجة أولى وأساسية من خلال السعي لتحقيق النقاط التالية(١):

١- تطوير عملية الاندماج الأوروبي.

٢- تدعيم إبراز الجماعة الأوروبية كقوة اقتصادية من خلال توسيع مناطق نفوذها لتشمل كل حوض المتوسط.

٣- تدعيم الموقف الأوروبي في عملية المنافسة الحادة مع القوى الاقتصادية العالمية الأخرى (كالولايات المتحدة، واليابان، ...)، وذلك من خلال العمل على اكتساب أعمق لمجالات أنشطتها التجارية و الإنتاجية، و مبادلاتها الخارجية(٢).

٤- الرغبة الأوروبية الكبيرة للعب دور مؤثر في السياسات العالمية.

٥- تحقيق المزيد من الاندماج والتكامل في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية، من اجل تطوير حوض المتوسط إلى منطقة للتعاون، و لضمان السلام والاستقرار على المدى الطويل.

٢-الدوافع الاقتصادية للعرب:

بالتأكيد فإن المستفيد الأول من الشراكة على الصعيد الاقتصادي هو الدول الأوروبية، نظراً لحجم الأسواق التي تشكلها المجموعة العربية المتوسطية، وحاجتها إلى العديد من المستوردات التي تتراوح بين سلع استهلاكية بسيطة، وأخرى معمرة، وإلى آلات وتقانات تساعدها في نهضتها التي تطمح إليها.

وبالمقابل فإن الدخول في الشراكة، يجب أن يشجع العرب على إقامة مشروعهم الاقتصادي القومي، والمتمثل حالياً بإقامة منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى وتشجيع

(١)– د. العايب خير الدين، الشراكة الاقتصادية الأوروبية المتوسطية، مرجع سابق، ص٦٠ .

(٢)– د.حبيب مطانيوس،الاقتصاد السوري ومتطلبات الشراكة السورية الأوروبية، محاضرة في جمعية العلوم الاقتصادية،ص٨، يمكن مراجعتها على الموقع

http://www.mafhoum.com/syr/articles/habib/index.htm

التجارة البينية، و مع أوروبا التي تشترط أن تكون مكونات السلع الصناعية المصدرة إليها من مكونات محلية بنسبة ٦٠%.

أما ابرز المزايا التي يمكن أن تتوخاها الأقطار العربية المتوسطية من هذه الشراكة فهي:

١–فتح الأسواق الأوروبية أمام صادراتها من جهة، وتخفيض القيمة المفروضة على الصادرات الزراعية بسبب حمائية السياسة الزراعية المشتركة *(CAP) لأعضاء المجموعة الأوروبية من جهة أخرى. وبذلك ستضمن هذه الأقطار تحقيق فوائض كبيرة في مبادلاتها التجارية مع الجماعة الأوروبية.

٢–الحصول على مساعدات و قروض إنمائية لتمويل مشاريعها، إلى جانب تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، و خاصة الأوروبية منها، إضافة إلى دور البنك الأوروبي للاستثمار في هذا المجال.

٣–تشجيع المساهمة في نقل التكنولوجيا من خلال المشروعات الاستثمارية الأوروبية على الأراضي العربية(١).

كما أن هناك الكثير من العناصر المشجعة والمساعدة التي تمكنها من تمهيد الطريق أمام المسار العربي– الأوروبي، و مواجهة التحديات التي انتجتها المتغيرات العالمية.

فكلا الطرفين المتطلعين للشراكة (العرب وأوروبا) بحاجة إلى التحالف إن صح التعبير مع الآخر.

و خاصةً و أن العالم يشهد ازدهاراً لمشروعات التكتل والتعاون في آسيا **(ASEAN) و أمريكا الشمالية ***(NAFTA) و منظمة التجارة العالمية ****(WTO).

Common Agricultural Policy =CAP *

Association of south East Asian Nations = ASEAN ** رابطة شعوب جنوب شرق آسيا.

North American Free Trade Agreement (Mexico-U.S.-Canada) =.NAFTA *** اتفاقية امريكا الشمالية للتجارة الحرة.

World Trade Organization = WTO ****

(١)- د.حبيب مطانيوس،مرجع سابق، ص١٠.

المبحث الثاني: مراحل الشراكة الاقتصادية و أبعادها و تحدياتها

١-مراحل الشراكة الاقتصادية و أبعادها

في عام ١٩٩٠ أعلنت المجموعة الأوروبية عن سياسة جديدة تجاه المنطقة كلها، عندما خصص لها مساعدة مالية بلغت بين الفترة ١٩٩٢-١٩٩٦ مبلغ (٥,٧) مليار دولار في مطلع عام ١٩٩٥.

وأنجزت المجموعة ما عرف ببرنامج Meda، وهو البرنامج الأول للمعونة والتعاون، المعروف اختصاراً باسم "ميدا" لتطوير الوضع الاقتصادي في الدول الواقعة جنوبي البحر المتوسط. و يمول بنك الاستثمار الأوروبي جزءاً كبيراً من ميزانية البرنامج.

ومن ثم يهدف Meda إلى إقامة نوع أفضل من التعاون مع الدول المتوسطية. وقد تم عرض البرنامج المذكور على قمة برشلونة لوضع اللمسات الأخيرة عليه(١).

ونذكر أنه في مؤتمر برشلونة في تشرين الثاني عام ١٩٩٥ بمشاركة ٢٧ دولة، وضع الخطوات الأولى لتأسيس نظام تعاون إقليمي وسياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي جديد، ليصل إلى إقامة تجارة حرة أوروبية متوسطية بحلول عام ٢٠١٠، يتم فيها التخلص من جميع القيود التجارية أمام حرية انتقال السلع الصناعية والزراعية.

بالنسبة للاعتمادات المالية والمعونات التي قدمها الأوروبيون لدول الجنوب، بلغت وفق برنامج Meda مبلغ (٣,٥) مليار يورو للمساعدات المالية والمنح خلال الفترة من ١٩٩٦- ٢٠٠٠.

أما برنامج المعونة والتعاون الثاني Meda II، فقد قرر تخصيص مبلغ (٥,٣٥٠) مليار يورو للفترة من عام ٢٠٠٠-٢٠٠٦، و ترافق هذه المنح من ميزانية المجموعة الأوروبية فرصة توفر إمكانية اقتراض مبالغ معادلة من بنك الاستثمار الأوروبي(٢).

ومن ثم تكون المبالغ المخصصة قدرها تقريبياً (٨,٨) ميليار يورو.

كما قدم لها البنك الأوروبي للاستثمار (١٠) مليار يورو بوصفها قروضاً بين الفترة ١٩٩٥–٢٠٠٥. ولكن كل هذه الأموال لم يتم استغلال إلا القدر الضئيل منها، حيث نجد

---

(١)- http://www.euromed.info.eu/site.554.comtent.ar.html

(٢)-الليني أحمد ، أوروبا و البرامج التنموية للدول العربية، موقع إذاعة هولندا العالمية، العربية/اقتصاد، ١٧-٥-٢٠٠٥.

أن نسبة الدعم المالي كانت ضئيلة جداً ٢٩%، ثم انتقلت نهاية سنة ٢٠٠٣ إلى ٨١%.

و نذكر أن البنك الاستثماري الأوروبي، قد خصص كذلك مبلغاً قدره (٦,٤٠٠) مليون ايكو(١) بين ٢٠٠٠–٢٠٠٧.

فنجد أن برنامج Meda التابع للاتحاد الأوروبي، يوفر حوالي مليار يورو سنوياً، كهبات تدفع على شكل قروض مقدمة من بنك الاستثمار الأوروبي.

ولقد حقق النشاط الاقتصادي المتبادل بين أوروبا ودول حوض المتوسط مستويات عالية، ويبلغ حجم واردات حوض المتوسط حالياً من الاتحاد الأوروبي أكثر من (٣٠) مليار يورو (قرابة ٤٧% من مجمل الواردات)، بينما تصل صادرات منطقة حوض المتوسط إلى أوروبا إلى أعلى من ذلك بكثير وتبلغ ٦٣ مليار يورو (قرابة ٥٢%).

إن تأسيس شراكة اقتصادية ومالية وفقاً للفصل الثاني لإعلان برشلونة مبنية على الأسس التالية(٢):

– التأسيس التدريجي لمنطقة تجارة حرة، من خلال إبرام اتفاقيات الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والشركاء المتوسطيين.

– التعاون الاقتصادي وتضافر الجهود في المجالات ذات الصلة:من خلال وضع برامج التعاون الاقتصادي، وتعزيز الإصلاحات الاقتصادية، وذلك في إطار سياسة الجوار(٣).

– زيادة كبيرة في المساعدة المالية، التي يقدمها الاتحاد الأوروبي إلى الشركاء المتوسطيين: من خلال صياغة بند لميزانية برنامج Meda.

ويتمثل دور المفوضية الأوروبية في إدارة برنامج Meda في دعم التحول الاقتصادي(٤)، و تقديم المساعدة المالية و الفنية لدول الشراكة عند الضرورة.

– الحوار الاقتصادي والتحول الاقتصادي: قامت المفوضية الأوروبية بتنظيم اجتماعات دورية للخبراء ، في سبيل فتح باب المناقشة حول المسائل الرئيسية المتعلقة بالتحول

(١)- ايكو (ECU):هي العملة الأوروبية الموحدة التي تزامن انشاؤها مع إقامة النظام النقدي الأوروبي عام ١٩٧٩، تحدد على أساس سلة من الأوزان النسبية للعملات الخاصة بالدول الأعضاء وفقا لحجم التجارة الخارجية لكل دولة. ويستخدم الايكو في تسوية المعاملات النقدية بين البنوك المركزية للدول الأعضاء.

(٢)- http://www.euromedinfo.eu/site531content.ar.html

(٣)- د.حبيب مطانيوس،مرجع سابق، ص٩.

(٤)- الليني أحمد ، أوروبا و البرامج التنموية للدول العربية، موقع إذاعة هولندا العالمية، العربية/اقتصاد، ١٧-٥-٢٠٠٥.

الاقتصادي في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط.

وبدعم من الاتحاد الأوروبي، قام بنك الاستثمار الأوروبي والمؤسسات المالية الدولية ومتعددة الأطراف والشركاء المتوسطيين بتنفيذ إصلاحات اقتصادية جوهرية ترمي إلى(١):

- العمل على استقرار الاقتصاد الكلي الذي يقوم على سياسات مالية نقدية سليمة.
- الخصخصة وإزالة القيود.
- تحرير التجارة الدولية في إطار التنمية التدريجية لمنطقة التجارة الحرة الأورومتوسطية.
- تبسيط و تحسين اللوائح التنظيمية والإجراءات الإدارية.
- تعزيز الحماية الاجتماعية.

- تنمية القطاع الخاص والتعاون الصناعي: تعد تنمية القطاع الخاص أمراً جوهرياً للنمو الاقتصادي في منطقة البحر المتوسط، ولطالما كان ينظر إلى مسألة إبرام أو إمكانية إبرام اتفاقيات شراكة مع الاتحاد الأوروبي بمثابة الدافع الرئيسي للتغيرات الاقتصادية في المنطقة.

ولنجاح أي مشروع يستلزم عدداً من الشروط والمقومات التي يجب توفيرها لضمان عملية النجاح المنشودة وفي موضوع الشراكة فإن أهم مقومات نجاحها ما يلي(٢):

١-الإرادة السياسية: وتوجد في تجربة قيام السوق الأوروبية المشتركة خير دليل على أهمية الإرادة السياسية، التي كانت أهم عامل من عوامل الوصول إلى تحقيق الوحدة النقدية.

ومن خلالها تم التغلب على الكثير من المعيقات أو تجاوزها، لأن انجاز الهدف كان يعلو على كل معيق أو خلاف، و نشير إلى أن أوروبا قي مجال الإدارة السياسية بحاجة إلى موقف حاسم تجاه الشراكة، بعيداً عن الولايات المتحدة الأمريكية.

٢- القناعة بالمشروع: إذ من المهم جداً أن تكون أطراف الحوار على قناعة بضرورته أولاً، وأهمية وجوده ثانياً، وأنه حاجة ملحة لهذه الأطراف لمواجهة التحديات الراهنة،

---

(١)- http://www.euromedinfo.eu

(٢)-د. صارم سمير، أوروبا والعرب من الحوار إلى الشراكة، مرجع سابق، ص ٢٢٧.

أو للعبور نحو المستقبل، بما يخدم مصالحها السياسية والاقتصادية والتقانية.

٣-ضرورة التعاون: إذ لا بد من تعاون أطراف مشروع الشراكة، من أجل تحقيق النجاح على جميع المستويات وأصعدة المشروع، وأن كل طرف مسؤول مسؤولية كاملة عن تنفيذ التزاماته المتفق عليها. و يجب أن يجعل كل طرف المصلحة المشتركة الركيزة الأولى للعمل الجماعي.

٤-التكافؤ في العلاقة: إذ من الصعب توفير ضمانات النجاح لأي المشروع، إذا كان ثمة تباين بين أطرافه لأن مثل هذا التباين سيحقق امتيازات لطرف على حساب الطرف أو الأطراف الأخرى، و تتناسب هذه الامتيازات طرداً مع شدة التباين.

وتوصلت الباحثة إلى أن برنامج MedaI و MedaII جاء تنفيذاً للدعم المالي المقدم لجنوب وشرق المتوسط من أجل عملية الانتقال الاقتصادي ومن ثم خلق منطقة واسعة للتبادل الحر تستند إلى مبادئ اقتصاد السوق و النهوض بالقطاع الخاص.

٢-تحديات الشراكة

إن النظرة الأولى للشراكة ينبغي أن تنصب على التغيير الذي استمدته في قواعد التكامل الإقليمي، التي سادت العلاقات الاقتصادية الدولية طوال العقود المنصرمة، فالذي يحدث الآن هو تكامل بين الشمال المتقدم و الجنوب النامي، بينما كان هذا التكامل في السابق يحصل بين الشمال والشمال، وبين الجنوب والجنوب، علاوة على أن اتجاه الشراكة نحو التكيف مع النظام الاقتصادي الدولي الجديد، وهو اتجاه ذو أهمية فائقة وسيحمل معه في كل الأحوال عدداً من التحديات أبرزها(١):

١- لابد من إدراك الفلسفة التي يتبناها الاتحاد الأوروبي في عملية الشراكة هذه، ومؤداها تهيئة الشريك الضعيف، وإقحامه في المشاركة بغية رفع مستواه، حتى يرتقي إلى مستوى الأعضاء الأكثر تقدماً.

وهي فكرة تشكك في مصداقية الأوروبيين على تطبيقها، وفقاً لما يظهره لنا تاريخ العلاقات العربية الأوروبية. ولعل من أبرز تلك التجارب في هذا المجال التعاون بين المجموعة الأوروبية وأقطار المغرب العربي، التي أسفرت عن إهمال هذه الأخيرة في مجابهة أسواق الأقطار الصناعية الشريكة المتقدمة.

---

(١)- د. صارم سمير،مرجع سابق، ص٢٢٣-٢٢٤.

٢- تتضمن إحدى التزامات أعضاء الاتحاد الأوروبي، بموجب اتفاقية *ماستريخت، بعدم استيراد المواد التي تتمتع بمنافسة عالية للإنتاج الأوروبي الزراعي. وفي وقت يقتضي من تلك الأعضاء الالتزام بمبادئ ال **GATT المتضمنة عدم منح أية رعاية أو تفضيل لدولة أكثر من أخرى.

ولا شك أن هذا يمثل خرقاً واضحاً لجوهر الشراكة المتوسطية. طالما أن الاتحاد ينقض بتعهداته تجاه جيرانه من الأقطار جنوب شرق المتوسط، التي تقوم بتصدير المنتوجات الزراعية، و المنسوجات و بعض السلع ذات التقانة المتدنية.

مقابل ذلك ستفتح الأقطار العربية /المتوسطية أسواقها امام المنتجات السلعية و الخدمية، التي ينتجها الاتحاد الأوروبي، مما سيترتب عليه محافظة أعضاء الاتحاد على حصتها في تلك الأسواق، الأمر الذي سيجعل الأقطار العربية تنظر إلى مستقبل شراكتها مع أوروبا بعين الترقب والحذر، خوفاً من أن تضطر إلى الخروج من تلك الشراكة نتيجة لعدم القدرة على المنافسة.

ومن ثم فإن إقامة منطقة التجارة الحرة في إطار الشراكة المتوسطية، سيشمل في حقيقة الأمر الصناعات التحويلية فقط وليست منتوجات الصناعة الاستخراجية أو السلع الزراعية، وهذا يعني صعوبة تطوير الصناعة التحويلية لأقطار جنوب المتوسط و شرقه، التي تكون بحاجة إلى الحماية وما يترتب عليه من ارتفاع معدل البطالة في هذه القطاعات، وتكثيف برامج الخصخصة فيها.

٣- ثم إن الأقطار العربية المتوسطية ستواجه مشكلة صعوبة الاندماج الاقتصادي المؤسسي فيما بينها، و ذلك بهدف تحقيق الجودة والنوعية الصناعية المطلوبة، التي تشترط الشراكة توفرها عند التصدير إلى أوروبا. و بالتالي ستجابه هذه الأقطار منافسة شديدة من هذه النواحي إزاء المنتجات الأوروبية.

---

*ماستريخت: معاهدة الاتحاد الأوروبي التي تعرف أيضا بإسم اتفاقية أو معاهدة ماستريخت ،هي الاتفاقية المؤسسة للاتحاد الأوروبي و أهم تغيير في تاريخه منذ تأسيس المجموعة الأوروبية في نهاية الخمسينات. تم الاتفاق عليها من قبل المجلس الأوروبي في مدينة ماستريخت الهولندية في كانون الأول ١٩٩١. دخلت هذه المعاهدة، التي تم توقيعها في ٧ شباط ١٩٩٢ في ماستريخت، حيز التنفيذ في الأول من تشرين الثاني ١٩٩٣.

General Agreement on Tareff and Trade= GATT**

٤- يمثل المشروع المتوسطي حالة من عدم التكافؤ الاقتصادي بين طرفي الشراكة هذه، بافتراض أن الطرف العربي سيتقدم كطرف واحد. فالراهن أن الدول العربية، تتعامل حتى الآن مع هذا المشروع كأطراف فردية(١).

ومن ثم فإن قوتها التفاوضية ستكون ضعيفة، إضافة إلى ضعفها الاقتصادي، مقابل تكتل اقتصادي أوروبي مهول، سواء أكان مجتمعاً أم منفرداً.

٥- أما بخصوص المساهمات التي يقدمها الاتحاد الأوروبي لشركائه الثمانية من الأقطار العربية، فإنها غالباً ما تعتمد على مؤشر، يرجح أن يكون غير موات لهذه الأقطار، مثل عدد السكان حيث ستضرر منه لبنان بوصفها من أصغر بلدان المنطقة.

وعلاوة على ما ذكر، فإن الاتحاد الأوروبي عادة ما يلقي مسؤولية التمويل لأغراض التنمية في أقطار جنوب المتوسط إلى المؤسسات الدولية المعنية، مثل صندوق النقد و البنك الدوليين. وفي مرحلة تلقي الأقطار العربية المتوسطية لهذه المساعدات المالية، فإنها لن تكون سوى نزر ضئيل من احتياجاتها المالية الفعلية.

٦- وبالارتباط مع النقطة أعلاها، وفي حالة تدفق الاستثمارات الأوروبية إلى الأقطار العربية المتوسطية، وما تحمل معها من تقانة وخبرات، فإنه من المتوقع أن تتجه صوب قطاعات محددة، مثل النفط والصناعات الاستخراجية والقطاع المصرفي.

٧- يصر الاتحاد الأوربي على إقامة منطقة تجار حرة، تكون مستكملة عام ٢٠١٠، وذلك يعكس مصلحته، بينما يتحفظ بإقامة منطقة تجارة حرة تشمل السلع الزراعية أو منتوجات

الصناعات الاستخراجية، والتي قد تكون أقل ضرراً من منظور الأقطار العربية المتوسطية(٢).

وعلى سبيل المثال، نصت اتفاقية الشراكة مع تونس، على أن تستثني من منطقة التجارة الحرة المكون الزراعي، الذي يدخل في إنتاج السلع المصنعة، مما يعني أن منتوجات الصناعات الغذائية أو النسيجية المصدرة من تونس إلى الاتحاد في حال استكمال منطقة التجارة الحرة بينهما، لن تدخل دون رسوم جمركية على المكون الزراعي الداخل في

(١)- د. حنوش زكي ، " دور الاتحاد الأوروبي في دعم التنمية في الوطن العربي – رؤية عربية للشراكة " آفاق اقتصادية ، مركز البحوث و التوثيق، أبوضبي،العدد ٨٢ (٢٠٠٠) ، ص ٦٥.

(٢)- مرجع سابق، ص، ٦٦.

إنتاج السلع المصنعة.

٨- وفي مجال تحليل آثار منطقة التجارة الحرة المقترحة في السلع المصنعة، فإن أثر ذلك على الصناعات التحويلية العربية القائمة سيكون سلبياً إلى حد بعيد. وقد يؤدي إلى القضاء على الكثير منها، نظراً لتقدم الصناعات التحويلية في الاتحاد الأوروبي، ولضخامة سوق أوروبا، واستفادتها من اقتصاديات الإنتاج الواسع. أما بالنسبة لإقامة صناعات متقدمة مستقبلاً وغير موجودة في الوقت الراهن، فإن الشراكة ستؤدي إلى الحيلولة من دون قيامها.

وسينعكس ذلك بطبيعة الحال على تزايد البطالة، بسبب انعدام فرص العمل التي تتيحها إقامة صناعات جديدة. ولن تتمكن هذه العمالة من الانتقال إلى الطرف الآخر، بسبب شروط الشراكة التي تتيح انتقال رؤوس الأموال دون العمالة. وسيبدو الأمر أكثر خطورة، كما وضحنا سابقاً، عندما تنتقل رؤوس الأموال الأوروبية – عبر الشراكة المتوسطية – إلى الأقطار العربية، ليس بهدف إقامة مشروعات جديدة، بل بهدف شراء صناعات قائمة عبر سياسات التخصص، مما لا يشكل استثماراً بالمفهوم الاقتصادي، لأنه لا يؤدي إلى زيادة الطاقات الإنتاجية، ونتيجة فقط انتقال الملكية من طرف إلى طرف.

تلك هي أهم التحدبات التي ستواجه الأقطار العربية/المتوسطية بعد انضمامها للشراكة الأوروبية، و في ضوء ذلك ينبغي على هذه الأقطار أن تتحمل تكاليف التحول كشروط مسبقة لإنجاح دخولها في الشراكة وهي(١):

١- استقرار الاقتصاد الكلي: وذلك من خلال إزالة عوائق الاستيراد واتباع أسعار صرف واقعية.

٢- تقليل الاعتماد على الضرائب التجارية: وهذا يتطلب تغيير هيكل السياسة الضريبية، باتجاه الضرائب ذات القاعدة المحلية، إلى جانب تقليل الإنفاق بغية تحديد الصدمات المالية الناجمة عن الدخول في الشراكة.

٣- تقليل أعباء الدين الخارجي: وذلك لما يترتب على الدين الخارجي من آثار سيئة على الاستثمار، وما يتطلب من سياسات الإصلاح الاقتصادي الشامل.

٤- درجة عالية من الانفتاح : أي اتباع إصلاحات واسعة للتجارة قبل الانضمام إلى

---

(١)-د. صارم سمير ، مرجع سابق ، ص ٢٢٥.

الشراكة وإعادة تخصيص الموارد من خلال تقليل التعريفات الجمركية، وإزالة القيود الكمية، القيود غير التعريفية على حد سواء.

٥- توسيع شبكة الضمان الاجتماعي: فدخول الأقطار العربية بالشراكة، سينجم عنه خسائر مؤقتة في حجم العمالة لديها، إضافة إلى انخفاض الدخول الحقيقية لبعض شرائح المجتمع.

لذلك لا بد من تعزيز شبكة الضمان الاجتماعي، التي تستهدف أولاً معاونة الشريحة الأكثر عرضةً للخسائر، وتقديم الدعم لإعادة تدريب العمال الذين سيتم تسريحهم.

تلك هي السياسات اللازمة لنجاح الشراكة المتوسطية، من أجل تحقيق حد أدنى من تكافؤ الشركاء، وهي السياسات التي تستغرق وقتاً حتى يتم تطبيقها.

المبحث الثالث: تطور فكرة الشراكة الاقتصادية

سبقت اتفاقيات الشراكة الأوروبية المتوسطية والمعقودة بين الاتحاد الأوروبي ودول حوض المتوسط، اتفاقيات تعاون اقتصادي، تعود إلى عام ١٩٧٧، كانت تعرف باتفاقيات المشرق، وقد ضمت الأردن وسورية ولبنان ومصر واتفاقيات المغرب، وضمت تونس والجزائر والمغرب(١).

وكانت اتفاقيات التعاون الاقتصادي، تعالج بصورة أساسية الامتيازات التجارية، و تمنحها كمنطقة تجارة حرة باتجاه واحد، أي أنها كانت اتفاقيات معاملة تفضيلية، تقدم من دول الاتحاد الأوروبي لدول المتوسط، وليس على هذه الدول التزامات مماثلة تجاه الاتحاد الأوروبي.

و كانت اتفاقيات التعاون الاقتصادي تضم أيضاً بروتوكولات للتعاون المالي مدة كل منها خمس سنوات، تقدم من خلالها مساعدات و قروض من الاتحاد الأوروبي إلى دول حوض المتوسط، للمساهمة في مشروعاتها التنموية، و تطوير اقتصادياتها و قدراتها الفنية.

ومن ثم فإننا نجد أن فكرة التعاون ليست وليدة اليوم، أو ظاهرة غريبة على المجتمع الاقتصادي الدولي، بل هي متأصلة نظراً لاعتمادها على مبدأ المصالح المشتركة و المتبادلة بين الدول.

إلا أن مبدأ الشراكة بين المؤسسات الاقتصادية كاستراتيجية للتطور والتنمية، لم تحظ بالاهتمام إلا في السنوات الأخيرة، حيث أصبحت تشكل عاملاً أساسياً في تطور المؤسسة الاقتصادية، خاصة بالنظر إلى التطور السريع للمحيط العام للاقتصاد الدولي، الذي تعيش فيه المؤسسات الاقتصادية(٢).

ويمكن ملاحظة التطور بالمؤسسة الاقتصادية من خلال ما يلي:

أولاً: الشراكة التقليدية: تعود هذه الشراكة إلى بداية الثمانينيات من القرن العشرين المنصرم، مستندة على ثلاثة مبادئ أساسية لمواجهة المنافسة الاقتصادية :

أ–مبدأ السيطرة عن طريق التكلفة:

---

(١)– د.صارم سمير،اليورو، دمشق، سورية، دار الفكر المعاصر،١٩٩٩،ص١٩٨.

(٢)– د. وهيب مؤيد ، أبعاد الشراكة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة، مرجع سابق، ص ١٣٨.

يكمن مبدأ قدرة المؤسسة الاقتصادية والاستثمارية وعقلانيتها في حسن استخدام مواردها الاقتصادية والتقليص من تكاليفها الإنتاجية.

ب– مبدأ المفاضلة:

أي تقديم كل ما هو أفضل بالنظر إلى سوق المنافسة، ومبدأ الأفضلية يعتمد على المعايير التالية:

–الآراء والأفكار.

–تطور التكنولوجيا.

–العلامة التجارية للمنتج.

–التسويق.

–النوعية.

ج–مبدأ التخصص:

إن تركيز النشاط يعتمد على البحث عن ثغرة، بواسطتها تستطيع المؤسسة الحصول على مكانة خاصة في سوق المنافسة، عندما يتعلق الأمر بمجموعة من الزبائن، أو منتج، أو سوق جديدة بها خصائص إيجابية مميزة(١).

ثانياً: مرحلة التحول إلى مبدأ شراكة اقتصادية استراتيجية: كما هو متعارف عليه، فإن سياسة الاحتكار، ما لبثت أن تحولت إلى شراكة اقتصادية استراتيجية في التعاون بين المؤسسات، نظراً لتغير المعطيات الاقتصادية و التي تمثلت ب:

– التطورات السياسية التي طرأت على الساحة الدولية وانعكاساتها على الوضع الاقتصادي لهذه الدول، والتي تحولت نحو نظام اقتصاد السوق، والانفتاح الاقتصادي، و تشجيع الاستثمارات الوطنية والأجنبية وثورة تكنولوجيا المعلومات. كل هذه العوامل ساعدت في ترسيخ مبدأ الشراكة الاقتصادية للعديد من دول العالم.

– رغبة الشركات المالية والاستثمارية (الاقتصادية) في زيادة حجم الاستثمارات الخارجية، خارج الحدود الموجودة فيها، حسب الامتيازات الموجودة في هذه الدول(٢).

وتهدف اتفاقيات الشراكة الأوروبية المتوسطية إلى تحقيق منطقة تجارة حرة بحلول عام

---

(١)– أ.د. يعقوبي محمد ــ أ. عزي لخضر،الشراكة الأورومتوسطية و آثارها على المؤسسة الاقتصادية ، مرجع سابق،ص٣.

(٢)– مرجع سابق، ص٤.

٢٠١٠، لكن الدول المتوسطية قد تجد صعوبة في زيادة صادراتها إلى الاتحاد الأوروبي والاستفادة من منطقة التجارة الحرة، بسبب شروط قواعد المنشأ الأوروبية المفروضة في الاتفاقيات. فقد وضع الاتحاد الأوروبي لوائح عرفت بقواعد المنشأ، وغطت جميع السلع، سواء أكانت مشمولة بالاتفاقية أم مستثناة منها. و أدرجت مقابل كل منها الشروط التي يعتبرها الاتحاد الأوروبي كافية، لإضفاء صفة المنشأ المحلي على السلعة.

وتقوم قواعد المنشأ على معايير مختلفة، منها ما هو بسيط، ومنها ما هو مركب، و كلما كانت القيمة المضافة إلى سلعة ما أكبر، كلما كانت الفرصة أكبر لتحقيق شروط المنشأ المحلي، ومن ثم تصديرها.

منطقة التبادل الحر بين الدول العربية المتوسطية(دول إعلان أغادير):

نظراً لصعوبة تحقيق شروط المنشأ في الكثير من السلع المنتجة في دول حوض المتوسط بسبب ضعف القيمة المضافة فيها محلياً، طالبت هذه الدول الاتحاد الأوروبي، باعتماد التراكم الإقليمي للمنشأ، بحيث يمكن لهذه الدول استعمال المكونات المتوفرة لديها، و

تصنيعها، وإدخالها إلى الاتحاد الأوروبي معفاةً من الرسوم الجمركية، وإن لم يتم التصنيع بكامله في بلد واحد(١).

وذلك بأن تؤخذ كل مرحلة من مراحل الإنتاج على حدة، فإذا اكتسب المنتج صفة المنشأ، فإنه يعد عند استخدامه في دولة أخرى من دول المنطقة، وكأنه من منشأ محلي.

ولكن هذا التراكم مشروط بعدة أمور هي:

- أن ترتبط الدول التي تود الاستفادة من المنشأ التراكمي الإقليمي باتفاق تجارة حرة فيما بينها.
- أن ترتبط كل منها بالاتحاد الأوروبي باتفاق مماثل (الشراكة الأوروبية المتوسطية)
- أن تكون قواعد المنشأ موحدة بين الجميع(٢).

ولذا قررت الدول العربية الأربع، وهي (مصر و الأردن و تونس و المغرب) التي وقعت على اتفاقيات الشراكة الأوروبية المتوسطية في اجتماع لها في أغادير في ٥ آب عام ٢٠٠١، إنشاء منطقة تبادل حر بينها، بعد أن استوفت أيضاً شرط وجود اتفاقية تجارة حرة مع بعضها البعض، وسوف تستعمل هذه الدول قواعد المنشأ المعتمدة في أوروبا.

وقد وقعت بالأحرف الأولى عليها في عمان بتاريخ ١١ كانون الثاني ٢٠٠٣، على أن يتم ذلك خلال فترة انتقالية لا تتجاوز ١ كانون الثاني ٢٠٠٥ منذ دخولها حيز التنفيذ(١).

وتهدف الاتفاقية، إلى جانب تحقيق المنشأ التراكمي، إلى تطوير النشاط الاقتصادي بين هذه الدول، وتنسيق السياسات الاقتصادية الكلية في التجارة الخارجية والزراعة والصناعة والأنظمة المصرفية والخدمات و الجمارك، وكذلك التقريب بين تشريعات الدول الأطراف في الاتفاقية.

ومن الملاحظ في بنود الاتفاقية، أنها تشير وباستمرار إلى أن التحرير والاندماج بينها، سيكون مراعياً لاتفاقات الجات ١٩٩٤، وكذلك لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية المختلفة. ولعل هذه الاتفاقية ستكون البداية الجدية للتكامل بين الاقتصاديات العربية، بفعل عامل خارجي، هو اتفاقية الشراكة الأوروبية المتوسطية. والاتفاقية مفتوحة أمام أية دولة عربية مرتبطة باتفاقية شراكة أو تجارة حرة مع الاتحاد الأوروبي(٢).

---

(١)- الاسكوا. اتفاقيات التجارة الإقليمية و قواعد منظمة التجارة العالمية (أوراق موجزة) الإعداد للمؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية (WTO)، المكسيك ١٠-١٤ أيلول ٢٠٠٣، ص ١٦ .

(٢)- مرجع سابق، ص ١٧.

(١)– اتفاقية إقامة منطقة التبادل الحر بين الدول العربية المتوسطية .

http://www.agadiragreement.org/157516041575157816011575160216101577.html

(٢)– د.حبيب مطانيوس، الاقتصاد السوري ومتطلبات الشراكة السورية الأوروبية، مرجع سابق، ص٢٨.

المبحث الرابع: أهمية الشراكة الاقتصادية

تكمن أهمية الشراكة الاقتصادية بالحصول والاستفادة من(١):

- التكنولوجيا الجديدة.
- أسواق جديدة راقية.
- التطور والمراقبة والوصول إلى الدرجة التنافسية.
- تسمح بدولية النشاطات التي تقوم بها المؤسسة، وتدفع بها إلى الدخول في الاقتصاد العالمي.
- تحفيز الاستثمار الأجنبي.
- وسيلة للدخول لبنك المعلومات الاقتصادية.
- استغلال الفرص الجديدة للسوق مع شركاء.

وتبرز أهمية الشراكة الاقتصادية، من خلال الحركة التجارية للسلع، وأيضاً مبادلات الخدمات وحركة الرساميل(٢).

مع ملاحظة أن المعطيات الإحصائية لحركة السلع متوفرة أكثر من حركة الخدمات و الرساميل.

١-الحركة التجارية.

أظهرت المعطيات المعززة بالأرقام الأثر الكبير لارتفاع أسعار الطاقة خلال السبعينات من القرن العشرين في التجارة بين دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية، ودول الجامعة العربية. وبالفعل فقد ارتفعت قيمة واردات دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية من الدول العربية من ١٤% من وارداتها الإجمالية عام ١٩٧٠ (باستثناء الواردات بين دول المجموعة نفسها) إلى ٢١,٥% عام ١٩٧٥، ثم ٢٤% عام ١٩٨٠، قبل أن تتراجع عام ١٩٨٥ إلى ١٤%، ثم إلى ٩,٢% عام ١٩٨٧ (٣).

---

(١)- د. وهيب مؤيد ، أبعاد الشراكة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة، مرجع سابق ،ص ١٤١.

(٢)- أ.د. يعقوبي محمد ــ أ. عزي لخضر،مرجع سابق،ص٥.

(٣)- قرم جورج ، العلاقات الاقتصادية و المالية العربية-الأوروبية ١٩٦٠-١٩٨٧، بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث و التوثيق ١٩٩٤، ص ٤٢.

أما على صعيد الصادرات: فقد سجل تحرك هام ، وإن كان أقل حيوية.

فقد ارتفعت هذه الصادرات من ٧% عام ١٩٧٠ إلى ١٤% عام ١٩٧٥ وإلى ١٧% عام ١٩٨٠ قبل أن تتراجع إلى ١٤% عام ١٩٨٥ ثم إلى ٩,٢ عام١٩٨٧.

ومع العلم أن واردات الدول العربية المتوسطية من دول الاتحاد الأوروبي، تشهد تزايداً سنوياً بمعدل ٣% منذ عام ١٩٩٢، وتقدر قيمة الصادرات الأوروبية إلى الدول العربية المتوسطية ب ٤٠ مليار يورو، تأتي فرنسا على رأس الدول الأوروبية المصدرة إلى المنطقة، وتتصدر مصر الدول المستوردة للمنتجات الأوروبية(١).

بينما بلغت قيمة صادرات الدول العربية المتوسطية إلى الاتحاد الأوروبي ٢٠مليار يورو، معظمها صادرات نفطية ومنتجات زراعية. وتحتل الجزائر المرتبة الأولى من بين الدول العربية المتوسطية المصدرة إلى دول الاتحاد الأوروبي، تليها كل من سورية ومصر.

وبالنسبة للاستثمارات الأوروبية فإنها تمثل جزءاً رئيسياً من الاستثمارات المباشرة في الدول العربية، وعلى جانب آخر، تستورد دول الخليج العربي قسماً كبيراً من صادراتها من دول الاتحاد الأوروبي، حيث تحتل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية المركز

الخامس من حيث أهميتها كسوق مستقبلية للصادرات الأوروبية،ففي عام ٢٠٠٢ استوردت ما قيمته ٣٦ مليار يورو.

ومن جهة أخرى تعتبر منطقة الخليج العربي أهم مصادر حصول الاتحاد الأوروبي على النفط، حيث توفر ثلثي وارداته النفطية، و وصلت قيمة هذه الواردات في عام ٢٠٠٢ نحو ١٨ مليار يورو.

ويقتضي وضع دراسة شاملة للمبادلات التجارية بين دول المجموعة الاقتصادية ودول الجامعة العربية، أخذ مبادلات الخدمات في الحسبان. وتشمل الودائع، والاستثمارات، والمداخيل من العمل المؤقت في الخارج، والعائدات الناتجة عن الممتلكات غير المالية (كالرخص و حقوق التأليف)، إلخ...

(١)– الليني أحمد ، الشراكة الأوروبية العربية و طموحات تفعيلها، موقع إذاعة هولندا العالمية، العربية/اقتصاد، ٢٤-٤-٢٠٠٥.

٢ –مبادلات الخدمات:

وتبرز أيضاً أهمية خدمات المجموعة الاقتصادية الأوروبية مع مجموعة اتحاد المغرب العربي ودول مجلس التعاون الخليجي، وترتبط هذه الأهمية بكثافة العلاقات التجارية و البشرية القائمة بين المجموعة الاقتصادية الأوروبية ودول اتحاد المغرب العربي.

وهذا يولد إلى حد كبير توازناً مع الوسائل المالية الكبيرة، التي تملكها دول مجلس التعاون الخليجي(١).

وفي أي حال، يتضح من هذه المعطيات، إن حركة الخدمات بين المجموعة الاقتصادية الأوروبية ودول الجامعة العربية، تؤدي دوراً أساسياً في مجمل العلاقات التجارية والمالية بين مجموعتي الدول.

ويجدر أيضاً أن تؤخذ بالحسبان الايجابيات، التي تحققها دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية، في علاقاتها مع دول الجامعة العربية، أكثر مما تؤخذ في الحسبان حركة السلع في هذا المجال.

٣–التحويلات وحركة الرساميل:

تميزت العلاقات بين دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية ودول الجامعة العربية، منذ بداية السبعينات من القرن العشرين، بالتحركات المالية الكبيرة، وعلى غرار ما شهدته الحركة التجارية، كان لعامل النفط دور حاسم في تشكيل بنية هذه الحركات المالية، وفي التعديلات التي شهدتها. ويمكن التمييز لغايات التحليل، بين الحركات المالية التقليدية (مساعدات التنمية والقروض المصرفية والتحويلات المالية للمهاجرين العرب في أوروبا إلى دولهم الأصلية)، وبين الحركات المالية الجديدة المتولدة عن فوائض الموازين التجارية للدول العربية المصدرة للنفط(٢).

وقد شهدت هذه الحركات تطوراً استثنائياً بين عامي١٩٧٤-١٩٨٤، قبل أن تتراجع بسرعة، في موازاة تراجع أسعار النفط.

غير أنها ساهمت في إقامة شبكة مصالح مالية بين دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية ودول الجامعة العربية.

---

(١)- قرم جورج ، مرجع سابق، ص ٤٣ وما بعد.
(٢)- توكسز مينا، ترجمة عبد النبي حسن، "جيوب التأثير، تراجع تأثير المجموعة الأوروبية على الاقتصاديات العربية "، تقارير استراتيجية، ١٩٩٥ ص ٩٢.

لكن الأهمية النسبية لهذه الشبكة، تراجعت بسبب النمو الاستثنائي الذي شهدته الأسواق المالية الأوروبية، بفعل الاختلال العام في الأسواق المالية الدولية من جهة، وبسبب الآفاق التي فتحتها السوق الأوروبية الموحدة من ناحية أخرى.

وإذا كانت معطيات ميزان الرساميل، تعرض رصيد عمليات الخارج والداخل، فإنها لا تعطي في المقابل صورة دقيقة عن حجم الحركات بين الداخل والخارج.

وبالفعل فقد تطورت الثروة العربية، من خلال الاستثمارات المالية، التي تمت انطلاقاً من الدول المعنية، لكنها قد تكون تطورت أيضاً في أحيان كثيرة بصورة مباشرة في الخارج، من خلال العمليات التجارية الدولية.

وقد تم استثمار الثروة العربية بصورة كثيفة في قطاع العقارات والفنادق في الولايات المتحدة، وفي أوروبا، وفي تشكيل محفظة من الأسهم والسندات في أسواق البورصة الدولية.

وبالطبع يستحيل أيضاً الحصول على فكرة واضحة لحجم إجمالي عمليات الاستثمار العربية الخاصة أو العامة المباشرة في الخارج، ومن المؤكد أن القسم الأكبر من الاستثمارات العربية في الخارج تشكلت خلال فترة الازدهار النفطي، من اكتتابات

وزارات المالية والمصارف المركزية في دول مجلس التعاون الخليجي بسندات الخزينة الأمريكية بصورة أساسية والألمانية أيضاً والهولندية في بعض الأحيان(١).

ومن ناحية أخرى يرى مراقبون أن الاستثمارات تمثل نقطة الضعف في العلاقات الاقتصادية بين الجانبين، حيث لا يتناسب تدفق الاستثمارات مع قوة العلاقات الجيدة بين دول الاتحاد الأوروبي والدول العربية في المجالات الأخرى، فقد بلغت الاستثمارات الأوروبية في دول الخليج الستة، إضافة إلى اليمن والعراق،١.١ مليار يورو في عام ٢٠٠٢.

وبلغت قيمة الاستثمارات في الدول العربية المتوسطية ٤ مليارات يورو في العام نفسه.

بينما بلغت الاستثمارات المباشرة من دول الخليج واليمن والعراق إلى دول الاتحاد الأوروبي ١,٢ مليار يورو في عام ٢٠٠١.

---

(١)– الليني أحمد ، الشراكة الأوروبية العربية و طموحات تفعيلها، موقع إذاعة هولندا العالمية، العربية/اقتصاد، ٢٤–٤–٢٠٠٥.

ويقول محللون إنه يجب إنشاء هياكل قانونية مستقرة، من أجل جعل الدول العربية جاذبة للاستثمارات الأجنبية، وبصفة خاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

المبحث الخامس: أشكال الشراكة و مسبباتها

هناك أشكال عدة للشراكة الاقتصادية منها(١):

- الشراكة الصناعية.
- الشراكة التجارية.
- الشراكة التقنية أو التكنولوجيا.
- الشراكة المالية.
- الشراكة في المناطق الحرة.

أما عن مسببات الشراكة الاقتصادية، نجد بأنها تلعب دوراً هاماً وأساسياً، بالنسبة للمؤسسة، وهذا راجع لعدة أسباب أهمها:

١- عالمية الأسواق.

شهدت تكاليف النقل والاتصال انخفاضاً وتقلصاً بارزاً، نتيجة وسائل الإعلام الآلي، و أجهزة المواصلات، خاصة مع ظهور شبكة الانترنت، والذي يعد قفزة في عالم

الاتصالات و وسيلة لتسهيل مهام المبادلات التجارية والتقنية بين الدول، في إطار التعاون الدولي، فضلاً عن الدور الذي تلعبه في إحاطة المؤسسة التجارية بكل المستجدات العالمية، التي قد تؤثر فيها، أو تتأثر بها.

إن نظام عالمية الأسواق، في ظل هذا التطور اللامحدود للتكنولوجيا، يفرض على المؤسسة من جهة الاهتمام الدائم بهذا التطور، ومحاولة التجاوب معه، ومن جهة ثانية انفتاحاً أكبر على جميع الأسواق بغرض تسويق منتجاتها وترويجها وتطوير كفاءاتها بكل الإمكانات(٢).

إن المشكلة الدولية المعاصرة، تؤثر بلا شك على أولويات الشراكة الاقتصادية لمختلف المؤسسات التجارية، لذلك فمن الواجب إيجاد وسيلة فعالة للمراقبة الدقيقة للتكاليف الخاصة بالإنتاج. وهذا يوجد محيطاً مشجعاً، ودافعاً للاستثمار، على المدى الطويل.

---

(١)– أ.د. يعقوبي محمد ــ أ. عزي لخضر، الشراكة الأورومتوسطية وآثرها على المؤسسة الاقتصادية، مرجع سابق،ص٨.

(٢)– د. وهيب مؤيد ، أبعاد الشراكة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة، مرجع سابق، ص ١٤٢–١٤٣.

لذلك فإن الشراكة، تعد وسيلة للرد على هذه المتطلبات المتطورة لهذا المحيط المعقد و التنافسي. وهذا كله يرجع للمؤسسة التجارية، التي تبادر بسرعة لإبرام عقود الشراكة ضماناً لنجاحها.

٢–الإبداع التكنولوجي:

يعد الإبداع التكنولوجي عاملاً أساسياً في تطور المؤسسة التجارية، وفي رواج منتوجاتها، وانفتاحها على الأسواق الخارجية. ونظراً لكون التطور التكنولوجي عاملاً مستمراً، فمن الصعب على المؤسسة التجارية أن تواكبه دوماً، نظراً لتكاليفه الباهظة التي قد تشكل عائقاً رئيسياً أمام عمل المؤسسة، مما يستدعي اللجوء إلى سياسة الشراكة الاقتصادية الاستراتيجية، لتقليص تكاليف الأبحاث التكنولوجية(١).

٣– التطورات الدولية :

إن أنماط التغيير، تشهد تطوراً كبيراً، نتيجة للتغيرات المستجدة على المستويين الدولي والمحلي. ونظراً لكون الوقت عاملاً أساسياً في سير عمل المؤسسة وفي ديناميكيتها، فإن هذا الأمر، يستدعي أن تعمل المؤسسة، ما في وسعها، لتدارك النقص أو العجز الذي تعاني منه.

إن الثلاثية المتكونة من الولايات المتحدة الأمريكية والمجموعة الأوروبية واليابان، تشكل ليس نصف السوق العالمية للمواد المصنعة فحسب، بل تشكل كذلك نصف نشاطات البحث والتطوير، خاصة في إطار التكنولوجيا والبحث العلمي. فالتغيرات المتواترة للمحيط الدولي على كافة المستويات، تستدعي اهتماماً بالغاً من المؤسسة الاقتصادية، وحافزاً للدخول في مجال الشراكة والتعاون مع المؤسسات الأخرى، لتفادي كل ما من شأنه أن يؤثر سلباً على مستقبل المؤسسة الاقتصادية(٢).

٤- التنافسية :

تتوقف القدرة التنافسية لدولة ما في نهاية الأمر على أداء مؤسساتها التجارية في الأسواق العالمية، ذلك كونها تمثل العملاء الرئيسيين للتغير التكنولوجي. ذلك أن قدرتها على إحداث المبتكرات التكنولوجية، و إدارتها، وجلب منتجات جديدة إلى الأسواق بأقل كلفة،

---

(١)- أ.د. يعقوبي محمد ــ أ. عزي لخضر،مرجع سابق،ص٦.

(٢)- د. وهيب مؤيد ، مرجع سابق، ص١٤٤.

هو الذي يحدد نمو مبيعاتها وأرباحها، فعندما يسود الاقتصاد شركات ديناميكية تكنولوجية، فإنه سوف ينمو بشكل أسرع. فالنجاح الذي حققته الولايات المتحدة الأمريكية، يكمن في نجاح شركاتها الصناعية الرائدة، لذا فإن ما يجعل المؤسسات التجارية تزدهر وتنمو وتتنافس في الأسواق العالمية، تعد أساساً لفهم عملية لحاق الدول الفقيرة بالدول النامية. وتدفع السياسة الاقتصادية الحرة (نظام السوق) بالمؤسسات التجارية، إلى استخدام كل طاقاتها في مواجهة المنافسة محلياً ودولياً، والشراكة، بوصفها وسيلة للتعاون والاتحاد بين المؤسسات التجارية، بإمكانها مواجهة ظاهرة التنافسية باستغلال المؤسسة لإمكانياتها، والتي تشكل ثقلاً لا بأس به.

المبحث السادس: المصالح الاقتصادية للاتحاد الأوروبي

يسعى الأوروبيون وراء تحقيق جملة من الأهداف، تعيد لهم توازنهم في مواجهة الاستراتيجية الأمريكية، التي تسعى إلى قيادة العالم من دون منازع. ولعل من أهم الأهداف ما يلي(١):

١- خلق فضاء اقتصادي قادر على استيعاب فائض الإنتاج الأوروبي، وإلزامه بمعاهدات واتفاقات، تحتم عليه أن يكون مرتبطاً بالحوض الشمالي للبحر الأبيض المتوسط، بحيث تصبح المنافسة الأمريكية أو الآسيوية ضعيفة جداً، بشكل يجعل دخولها إلى الأسواق المتوسطية، يمر عبر البوابة الأوروبية.

٢- التحول إلى قوة اقتصادية وسياسية وعسكرية وإلى امتلاك الوسائل والقدرات التي تؤهلها إلى أن تصبح أحد أقطاب النظام الدولي الجديد.

مع العلم أن الزبون الفعلي للبترول العربي هو أوروبا، وهي أكبر مستورد للصناعات النسيجية العربية. ومن ثم يؤكد الأوروبيون أنهم هم المؤهلون لمساعدة البلدان المتوسطية على تنمية اقتصادياتها(٢).

ويرون أن وجود الولايات المتحدة بالمنطقة، هو عامل إرباك وليس عامل إدماج، وإنه لا ينبغي للولايات المتحدة أن تستخدم وسائلهم، فهم قادرون على فعل ذلك بمفردهم، وأنهم على استعداد لوضع وسائلهم المالية موضع الرهان. ويشير الأوروبيون إلى أن الاتحاد الأوروبي هو الممول الرئيسي لحوض المتوسط. وتكفي الإشارة إلى أن حجم تحويلات الاتحاد الأوروبي أكثر بثلاثة أضعاف من مساهمات الولايات المتحدة (٣١ مليار دولار مقابل ٩ مليار دولار عام ١٩٩٣ على سبيل المثال).

ويدل الأوروبيون على مصداقية مشروعهم، ببيان حجم التبادل التجاري بينهم وبين دول حوض المتوسط الجنوبي العربي وما يليها، والذي يبلغ قرابة (١٧٠) مليار دولار سنوياً.

---

(١)– د. حنوش زكي، " الشرق أوسطية والشراكة المتوسطية ، نحو مشروع غربي متوسطي أو شرق أوسطي" ، المؤتمر السني الثاني (٢٥ – ٢٧ تشرين الثاني ١٩٩٧) ، السوق العربية المشتركة ومستقبل الاقتصاد العربي . ص ٥١٠.

(٢)– د. حنوش زكي، " دور الاتحاد الأوروبي في دعم التنمية في الوطن العربي – رؤية عربية للشراكة " آفاق اقتصادية، مركز البحوث والتوثيق، أبوضبي، العدد ٨٢ (٢٠٠٠) . ص ٥٨.

وانطلاقاً من هذا الواقع، فإن الشراكة المتوسطية، تهدف إلى لحمة اقتصادية مع بلدان جنوب المتوسط العربية.

وتتحدد العلاقة الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي والدول النامية بصفة عامة والدول العربية بصفة خاصة، على أساس التزامات الاتحاد الأوروبي في إطار اتفاقيات التجارة العالمية، ومنظمة التجارة العالمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وعلى أساس عوامل تاريخية وجغرافية. وتعد هذه الدول من الدول التي يهدف الاتحاد الأوروبي إلى تشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها(١).

وتقوم سياسة الاتحاد الأوروبي مع الدول النامية على أساس تنويع التفضيلات، التي يمنحها الاتحاد في علاقاته الاقتصادية بالدول النامية.

وتتخذ هذه التفضيلات ثلاثة أشكال رئيسية:

١ – إقامة منطقة للتجارة الحرة بين دول الاتحاد وبعض دول المنطقة.

٢ – تقديم المساعدات المالية من الاتحاد إلى بعض دول المنطقة.

٣ – إقامة تعاون مشترك بين الاتحاد الأوروبي وبعض دول المنطقة.

١ – إقامة منطقة للتجارة الحرة.

يرى الاتحاد الأوروبي إقامة منطقة للتجارة الحرة، يجري إنشاؤها تدريجياً من خلال اتفاقيات ثنائية مع كل من مصر و تونس و المغرب والجزائر.

في حزيران ١٩٩٥ وقع الاتحاد الأوروبي مع تونس اتفاقية الشراكة، والتي تغطي الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ومن بين الأهداف الرئيسية للاتفاق إقامة منطقة تجارة حرة بين الاتحاد الأوروبي وتونس في عام ٢٠١٠ (٢).

أما في حزيران ٢٠٠١ الاتحاد الأوروبي ومصر وقعا اتفاق شراكة ليحل محل اتفاق التعاون بينهما، من بين الأهداف الرئيسية للاتفاق إقامة منطقة تجارة حرة بين الاتحاد الأوروبي ومصر بحلول عام ٢٠١٠.

---

(١)– د .الرهوان محمد حافظ عبده – د . أحمد جامع ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، مصر ١٩٩٩ . ص ٣٣٢ .

(٢)– http://www.euromedinfo.eu/site532.content.ar.html

وفي ١٩٩٦ الاتحاد الأوروبي والمغرب وقعا اتفاقية الشراكة، وتغطي الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ومن بين الأهداف الرئيسية، الاتفاق على إقامة منطقة تجارة حرة بين الاتحاد الأوروبي و المغرب بحلول عام ٢٠١٠. وفي عام ٢٠٠٠ دخل اتفاق الشراكة حيز التنفيذ.

وأخيراً في نيسان ٢٠٠٢ وقع الاتحاد الأوروبي مع الجزائر اتفاقية الشراكة، ليحل محل اتفاق التعاون، ومن بين الأهداف الرئيسية للاتفاق إقامة منطقة للتجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر بحلول عام ٢٠١٠(١). وفي عام ٢٠٠٥ دخل اتفاق الشراكة حيز التنفيذ

وتهدف الاتفاقيات الثنائية المشار إليها، إلى إدماج الدول المتعاقدة مع الاتحاد الأوروبي، في شبكة تجارة حرة أوروبية عالمية، وتحقيق هذا الهدف يفرض على هذه الدول عمل ما يلي:

– تطوير السياسة الاقتصادية والتنظيمية، لتحسين الأداء الاقتصادي بها.

– الارتقاء بالقدرة التنافسية للمنتج الوطني، في مواجهة المنافسة القوية بالأسواق العالمية.

– جذب المزيد من الاستثمارات الخاصة المباشرة، وخاصة من بلدان أوروبا.

– تحسين الفهم والإدراك المتبادلين بين أطراف منطقة التجارة الحرة.

– تسريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة بالدول النامية.

وهذا يعني إن الدول العربية، التي ترغب في الاندماج في منطقة التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي، عليها استيفاء المقومات السابق ذكرها.

ومن المزمع أن يكتمل إنشاء منطقة التجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي وبعض الدول العربية المتوسطية، وذلك مع عام ٢٠١٠ وسوف تقدم هذه المنطقة المزايا التالية:

– التحرير المتبادل للتجارة بين الاتحاد الأوروبي بأجزائه المختلفة، غرب ووسط وشرق أوروبا، وبين معظم الدول المتوسطية.

– تقديم معاملة تفضيلية متبادلة للسلع الزراعية في أسواق المجموعتين.

– تحرير التجارة بين الدول المتوسطية بعضها البعض.

---

(1)-http://www.euromedinfo.eu/site.535.content.ar.htm

http://www.deldza.cec.eu.int/

– أن هذه المنطقة من المتصور أن تكون أكبر منطقة تجارة حرة في العالم، حيث تضم تقريباً من ٦٠٠ – ٨٠٠ مليون نسمة في حوالي ٣٠ دولة.

وهذا سوف يزيد من مزايا اتساع السوق، أمام صادرات الدول النامية والتعامل في هذه المنطقة.

٢ – تقديم المساعدات المالية.

إن إقامة منطقة التجارة الحرة بين أوروبا وبعض الدول العربية، يتطلب إنهاء الحواجز الجمركية وغير الجمركية بين دول المنطقة، وإطلاق المنافسة، وحماية الملكية الفكرية، وتحرير تجارة الخدمات، وتحرير انتقال الاستثمارات. وهذه الالتزامات و المتطلبات ورد النص عليها، كذلك في اتفاقيات التجارة العالمية، ومنظمة التجارة العالمية. وتمثل أعباء

على عاتق الدول العربية، خاصة المتوسطية، وهي دول لا تستطيع بوضعها الحالي و إمكانياتها الذاتية، أن تتحملها بكاملها أو تتغلب عليها(١).

ولذلك فهي تحتاج إلى مساعدات من الاتحاد الأوروبي، لكي تستطيع مواجهة هذه الالتزامات. وتتلخص المساعدات المالية ببرنامج Meda التي تم التحدث عنها.

٣ – إقامة تعاون مشترك :

تشير وثائق الشراكة الأوروبية، إلى أن الوقت ما زال مبكراً، لتحقيق شكل ومضمون العلاقة مع بعض الدول المتوسطية، وأن هذا يتوقف على المشاورات مع الدول الشريكة.

وعلى الرغم من ذلك فإن هذا التعاون، يتخذ الأشكال التالية(٢):

– الدخول في حوار متواصل، والتركيز على حزمة واسعة من الارتباط التجاري والاستثماري: (كالضرائب غير المباشرة، والحواجز الجمركية وغير الجمركية، و إجراءات الجمارك، ومشروعات ضمان الاستثمار ... الخ).

– تكثيف التعاون الصناعي في شكل عقود المقاولات، ونقل التكنولوجيا، والتدريب، و المشروعات المشتركة ... الخ .

(١)–د . الرهوان محمد حافظ عبده –د . أحمد جامع ، مرجع سابق ، ص ٣٣٤.

(٢)– مرجع سابق، ص٣٣٨.

– تنمية التعاون في ميادين الطاقة، ولاسيما في شبكات الاتصال، وتكنولوجيا صيانة الطاقة، وتنمية موارد الطاقة الشمسية.

– توجيه الدعم إلى البعد الاجتماعي: التعليم، الحد الأدنى لظروف العمل، الصحة والوقاية، وهذا يتطلب مساعدة عاجلة من الاتحاد الأوروبي، لتعديل سياسات العلاقات الصناعية والحماية الاجتماعية في البلدان المتوسطية.

– دفع التعاون بين الطرفين في مجال صيانة البيئة، وتكثيف الجهود للمحافظة على الموارد المتجددة، ومواجهة التلوث والتصحر ... الخ.

– تكثيف الجهود الرامية إلى دفع التنمية المستدامة، من خلال مجالات الإدارة الإقليمية المشتركة لموارد المياه وإمدادات الطاقة، وكذلك النمو السكاني والتركز الحضاري.

- توسيع التعاون في مجالات النقل والبنى التحتية المتشابكة (المشتركة) والبنوك والخدمات الأخرى.
- تحرير تحركات رؤوس الأموال.

الفصل الثالث

استراتيجية الشراكة

المبحث الأول:مفهوم الاستراتيجية.

المبحث الثاني:البروتوكولات الموقعة.

- تونس.
- مصر.

المبحث الثالث:السياسة الجديدة للدول الأوروبية.

- اتفاقات الشراكة من الجيل الجديد(١٩٩٥-٢٠٠٤).

المبحث الرابع:السياسة المتوسطية للمجموعة الأوروبية.

المبحث الخامس:الأهداف الحقيقية من وراء الشراكة الأوروبية.

المبحث السادس:الأهداف التي تتوخاها الدول المتوسطية من الشراكة.

المبحث الأول: مفهوم الاستراتيجية

يعد مفهوم الاستراتيجية The Strategy من المفاهيم المتداولة في العلوم الاجتماعية والسياسية و العسكرية والاقتصادية، التي تستخدم للدلالة على أكثر من معنى واحد.

فكلمة (استراتيجية) أو (استراتيجي) تستخدمان استخداماً واسعاً من قبل الباحثين والمتخصصين في شتى العلوم.

فقد جاء في أحد منشورات المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، أن مفهوم الاستراتيجية قد اشتق من كلمة استراتيجوس، التي كانت ترمز إلى قائد كل قبيلة من القبائل العشر الممثلة في جيش أثينا، كما كانت تعني القائد(١).

وإذا كان تعبير الاستراتيجية قد اشتق أصلاً من الكلمة اليونانية Strategos بمعنى فن القيادة Art of General ship، فإن استخداماته المعاصرة قد تعددت وشملت الكثير من الميادين. فقد يوصف موقع ما أو جزء من دولة بأنه (استراتيجي) كمضيق هرمز أو باب المندب. وقد يوصف قرار اقتصادي هام بأنه استراتيجي.

وما يهم في البحث هو مفهوم كلمة الاستراتيجية من الناحية الاقتصادية، وفي هذا الصدد من الممكن القول بأن مفهوم الاستراتيجية حقق قبولاً ملفتاً لدى الباحثين الاقتصاديين الذين وجدوا له بسرعة مكاناً بارزاً ضمن المفاهيم الكثيرة التي يعتمدون عليها في شرح أفكارهم الاقتصادية. فإن الخطط الاقتصادية طويلة الأمد، سواء أكانت على مستوى التحليل الجزئي للوحدة الاقتصادية الواحدة، أم على مستوى التحليل الكلي لاقتصاد دولة ما، قد سميت ب(الخطط الاستراتيجية)(٢).

أضف إلى ذلك وجود مفهوم في غاية من الأهمية، هو مفهوم الاستراتيجية الاقتصادية، والذي يشير إلى الإطار الذي تحدد الدولة فيه وعلى أساسه خططها ذات الطابع الاقتصادي، ولاسيما المتعلقة منها بتعبئة وتنظيم مواردها الاقتصادية المادية والبشرية.

---

(1)- http://www.suhuf.net.sa/2000jazhd/dec/27/ar.htm

(٢)- حلبي عبد المنعم، دور سورية الاستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط (دراسة تحليلية)،جامعة حلب،كلية الاقتصاد،٢٠٠٥،ص١٥.

ويمكن التميز بين ثلاثة أنواع (أو مستويات) من الاستراتيجية(١):

- المستوى الوطني، أو المستوى الشامل: وقد تعددت تسميات الاستراتيجية في هذا المستوى بين الدول، فهي استراتيجية عليا أو كبرى أو كلية وشاملة، أو عامة.
- المستوى التخصصي: وفيه تختص الاستراتيجية بمجال معين، كالاستراتيجية العسكرية military strategy ، والاستراتيجية السياسية political strategy، والاستراتيجية الاقتصادية economic strategy، وهكذا.
- المستوى الفرعي: وفيه تهتم الاستراتيجية بنوع من مجال معين، فتكون للتصنيع استراتيجية وللتجارة الخارجية أخرى، وهكذا.

(١)- http://www.al-difaa.com/Detail.asp?InSectionID=1069&InNewsItemID=99161

المبحث الثاني: البروتوكولات الموقعة

يتمثل التعاون الأوروبي المتوسطي باتفاقيات وبروتوكولات موقعة بين الجانبين بأشكالها المختلفة (مالية، اقتصادية، اجتماعية،....الخ).

حيث تغطي اتفاقات المشاركة الجديدة حركة البضائع الصناعية والزراعية والتجارة والخدمات وحركة رؤوس الأموال وقواعد المنافسة والتعاون الاقتصادي والفني والتكنولوجي والاجتماعي والثقافي والمالي، إضافة إلى المؤسسات والإجراءات المتعلقة بحل النزاعات.

تضمنت اتفاقات الشراكة الموقعة مع تونس والمغرب و التي كانت معروضة على مصر والجزائر والأردن وسورية ولبنان وموريتانيا والسلطة الفلسطينية، البدء بتحرير تجارة المنتجات الصناعية، يتبعها تفحص إمكانية إعطاء امتيازات متبادلة بالنسبة للمنتجات الزراعية على أساس كل منتج على حدة وعلى نحو منظم ومتقابل(١).

وفي مجال تأسيس الشركات، ستعطى حقوق متماثلة للطرفين لتأسيس الشركات في الطرف الأخر، الأمر الذي يعني عملياً استفادة الطرف الأوروبي دون الطرف العربي.

وفيما يتعلق بالاستثمارات وانتقال رؤوس الأموال، يكفل الطرفان حرية انتقال رؤوس الأموال، منذ بدء سريان الاتفاقية وتصفية الاستثمارات وإعادتها مع أرباحها.

وفيما يتعلق بالتوريدات الحكومية، فيجب إجراء فتح متبادل للأسواق بين الطرفين للتوريدات الحكومية والتوريدات الخاصة (٢).

وفي مجال التشريع، فيجب تطوير التشريعات لتقارب التشريعات الأوروبية في مجال المعايير الفنية ، وجودة المنتجات والبيئة والجمارك ، وقانون الشركات، وقانون البنوك، والخدمات المالية وقواعد المنافسة وحماية صحة الأشخاص.

---

(١)- د. الفحل حسين، الندوة الاقتصادية الأولى حول العلاقات الاقتصادية السورية اللبنانية (الواقع والأفاق)، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد (١٩٩٧) ص٢٠٣.
(٢)- مرجع سابق، ص٢٠٦.

وفي مجال الملكية الصناعية والفكرية، فبجب تأمين الحماية الكافية الفعالة لحقوق الملكية الفكرية والصناعية والتجارية وفقاً لأعلى المعايير الدولية.

وبالنسبة للصناعة والزراعة، ويجري التحرير تدريجياً، وعلى مدى ١٢ – ١٥ سنة، لتحديثها وتأهيلها، حتى يصبح بالإمكان اقتسام منافع المنطقة التجارية الحرة بين الطرفين.

وتتضمن اتفاقيات الشراكة توسيعاً لمفهوم المنشأ المحلي إلى مفهوم "المنشأ الشراكي". ويجب الوقوف ملياً أمام الآثار العملية لتطبيق هذا الشرط، فقد يساعد على توسيع التجارة فيما بين الدول العربية، فيما لو قامت بتنسيق العلاقات الاقتصادية فيما بينها، وأنشأت أنشطة متكاملة ومتداخلة.

ويتميز مشروع الشراكة بأنه لا يتوقف عند الاندماج السلبي (إلغاء التعرفة الجمركية) بل يتجاوزه إلى الاندماج الإيجابي، الذي يقتضي التعاون بين الأطراف في السياسات الاقتصادية، لتنسيقها ومنع تعارضها مع تقليل هامش الخصوصيات قدر الإمكان، وذلك لمعالجة الأسباب المعيقة للتبادل، والتي قد تمنع السلع من الدخول، حتى بعد إلغاء التعرفة الجمركية مثل الشروط البيئية والاجتماعية والفنية والصحية وغيرها(١).

وبالبحث في التواريخ الرئيسية للبروتوكولات ومسيرة التعاون لكل من تونس ومصر مع الاتحاد الأوروبي يظهر ما يلي:

تونس:

في عام ١٩٦٩ وقع الاتحاد الأوروبي وتونس أول اتفاق ثنائي(٢).

وفي عام ١٩٧٦ وقع الاتحاد الأوروبي وتونس اتفاق تعاون اقتصادي.

---

(١)- د. عبد القادر دربال ــ الأستاذ بلقاسم زايري ،"تأثير الشراكة الأورومتوسطية على أداء و تأهيل القطاع الصناعي في الجزائر"،مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، الجزائر،عدد١(٢٠٠٢)،ص٥.

(٢)- http://www.euromedinfo.eu/site542.content.ar.html

أما في حزيران ١٩٩٥ الاتحاد الأوروبي وتونس وقعا اتفاق شراكة يغطي الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. وكان من بين الأهداف الرئيسية للاتفاق إقامة منطقة تجارة حرة بين الاتحاد الأوروبي وتونس في عام ٢٠١٠.

وفي تشرين الثاني من نفس العام قام الاتحاد الأوروبي والبلدان المتوسطية بإطلاق عملية برشلونة لتحقيق المزيد من التعاون الاقتصادي والسياسي والاجتماعي.

في عام ١٩٩٦ الاتحاد الأوروبي أطلق برنامج (١٩٩٥-١٩٩٩) Meda I بقيمة ٣٠٥٧ مليون يورو، وتونس تحصل على (١٦٨ مليون يورو).

دخل اتفاق الشراكة حيز التنفيذ، بعد المصادقة عليه من جانب برلمانات البلدان أعضاء الاتحاد الأوروبي والبرلمان الأوروبي ومجلس النواب التونسي، ليحل محل اتفاق التعاون وذلك في آذار ١٩٩٨.

وبعدها في عام ٢٠٠٠ أطلق الاتحاد الأوروبي برنامج(٢٠٠٠-٢٠٠٦)Meda II بقيمة ٥.٥٣ بليون يورو، و هو يمثل الالتزام الأكبر لأوروبا في المنطقة، جاعلاً من الاتحاد الأوروبي أكبر مصدر لتقديم المساعدات. و توجب أن تحصل تونس على ٣٢٠.٧ مليون يورو بحلول عام ٢٠٠٤(١).

ثم في شهر شباط ٢٠٠٤ قام كل من مصر والأردن وتونس والمغرب بتوقيع " اتفاقية أغادير "، التي تستهدف إقامة منطقة تجارة بينهما والاتفاقية مفتوحة لانضمام دول أخرى. وخصص الاتحاد الأوروبي آنذاك مبلغ أربعة ملايين يورو في إطار برنامج Meda لدعم الاتفاقية. وبعد ذلك في أيار ٢٠٠٤ المفوضية الأوروبية نشرت ورقة استراتيجية سياسة الجوار الأوروبية، وأيضاً نشرت المفوضية الأوروبية التقرير القطري لسياسة الجوار الأوروبية لتونس.

وفي كانون الأول من نفس العام اقترح الاتحاد الأوروبي خطة عمل تونسية، لسياسة

(١)-http://www.deltun.ec.europa.eu/fr/default.asp

الجوار الأوروبية، بعد التشاور مع الحكومة التونسية.

بعدها تبنت تونس خطة العمل لسياسة الجوار الأوروبية ، التي تغطي الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وذلك قي تموز ٢٠٠٥.

وأيضاً في عام ٢٠٠٥ قام كل من الاتحاد الأوروبي وتونس بالموافقة على البرنامج الإرشادي الوطني ونشره لأعوام ٢٠٠٥-٢٠٠٦ ، ويغطي التعاون في هذه الفترة(١).

ومن المعروف أن معظم الأنشطة الثنائية والإقليمية للاتحاد الأوروبي في منطقة البحر الأبيض المتوسط يجري تنفيذها في نطاق برنامج Meda، وتدار بواسطة مكتب المعونة الأوروبية.

- في نطاق برنامج Meda I وفي الفترة ١٩٩٥-١٩٩٩ بلغت الالتزامات المالية الممنوحة لتونس ٤٢٨ مليون يورو، وتم إنفاق مبلغ ١٦٨ مليون يورو.
- من ٢٠٠٠-٢٠٠٤ تحت إطار برنامج Meda II بلغت الالتزامات المالية الممنوحة لتونس ٣٢٨.٦ مليون يورو، وتم إنفاق ٣٢٠.٧ مليون يورو.

وفي ٣ آذار ٢٠٠٩ تم التوقيع في تونس على خمس اتفاقيات تمويل على شكل هبات بين تونس والاتحاد الأوروبي بقيمة ١٠٦ مليون يورو أي ما يناهز ١٩٥ مليون دينار تهم مشاريع مختلفة تشمل عدة قطاعات استراتيجية(٢).

مصر :

في عام ١٩٦٦ أقام الاتحاد الأوروبي علاقات دبلوماسية مع مصر.

وفي عام ١٩٧٦ الاتحاد الأوروبي ومصر وقعا أول اتفاق تعاون اقتصادي (دخل الاتفاق حيز التنفيذ في عام ١٩٧٧).

(١) http://www.euromedinfo.eu/site542.content.ar.html

(٢)-http://www.akhbar.tn/?p=2537

ثم وفي عام ١٩٧٧ قدم الاتحاد الأوروبي المساعدات المالية لتنفيد البرامج والمشاريع في مصر، عبر أربعة بروتوكولات ثنائية مالية والتي تمت الموافقة عليها في إطار اتفاق التعاون.

بعدها في عام ١٩٧٨ تم افتتاح بعثة المفوضية الأوروبية في مصر(١).

وفي تشرين الثاني ١٩٩٥ قام كل من الاتحاد الأوروبي والبلدان المتوسطية بإطلاق عملية برشلونة، لتحقيق المزيد من التعاون الاقتصادي والسياسي والاجتماعي.

أما في عام ١٩٩٦ أطلق الاتحاد الأوروبي برنامج (١٩٩٥-١٩٩٩) Meda I بقيمة ٣٠٥٧ مليون يورو، ومصر تحصل على ١٥٧ مليون يورو.

وبعدها في عام ٢٠٠٠ أطلق الاتحاد الأوروبي برنامج (٢٠٠٠-٢٠٠٦) Meda II بقيمة ٥.٣٥ بليون يورو، ويمثل البرنامج الالتزام الأكبر لأوروبا في المنطقة، جاعلاً من الاتحاد الأوروبي أكبر مصدر لتقديم المساعدات، و توجب أن تحصل مصر على ٣٦٠.١ مليون يورو بحلول عام ٢٠٠٤(٢).

ثم في حزيران ٢٠٠١ الاتحاد الأوروبي ومصر وقعا اتفاق الشراكة ليحل محل اتفاق التعاون بينهما. ومن بين الأهداف الرئيسية للاتفاق :إقامة منطقة تجارة حرة بين الاتحاد الأوروبي ومصر بحلول عام ٢٠١٠.

وتم إعلان تأسيس المجلس الأوروبي المصري في حزيران ٢٠٠٣، وهو منظمة تتبع المجتمع المدني، تهدف إلى زيادة تعزيز العلاقات.

وبعد ذلك في كانون الثاني ٢٠٠٤ مصر والاتحاد الأوروبي اتفقا على تنفيذ الأحكام التجارية الواردة في اتفاق الشراكة. وفي شباط من نفس العام قام كل من مصر والأردن وتونس والمغرب بالتوقيع على اتفاقية أغادير، التي تستهدف إقامة منطقة تجارة حرة

(١)- http://www.eu-delegation.org.eg/ar/docs/eu-egy4.asp
(٢)-http://www.euromedinfo.eu/site536.content.ar.html

بينهما. والاتفاقية مفتوحة لانضمام دول أخرى، والاتحاد الأوروبي خصص مبلغ ٤ ملايين يورو في إطار برنامج Meda لدعم الاتفاقية(١).

وفي أيار ٢٠٠٤ المفوضية الأوروبية نشرت ورقة استراتيجية سياسة الجوار الأوروبية، ودخلت اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي ومصر يدخل حيز التنفيذ في حزبران ٢٠٠٤ بعد المصادقة عليها من أعضاء الاتحاد الأوروبي ومصر.

وفي نفس الشهر قام كل من الاتحاد الأوروبي ومصر بالموافقة على البرنامج الإرشادي الوطني (٢٠٠٥-٢٠٠٦).

أما في آذار٢٠٠٥ قامت المفوضية الأوروبية بإعداد التقرير القطري لسياسة الجوار الأوروبية لمصر، ثم في أيلول بدأت أعمال اللجنة المشتركة بين مصر والمفوضية في وضع خطة عمل البلاد في نطاق سياسة الجوار الأوروبية(٢).

معظم الأنشطة الثنائية والإقليمية للاتحاد الأوروبي في منطقة البحر الأبيض المتوسط، يجري تنفيذها من خلال برنامج Meda، وتدار بواسطة المعونة الأوروبية.

ففي ظل برنامج Meda I بلغت الالتزامات المالية الممنوحة لمصر في الفترة ما بين ١٩٩٥–١٩٩٩ نحو ٦٨٦ مليون يورو، تم إنفاق مبلغ ١٥٧ مليون يورو.

من عام ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٤ وفي ظل برنامج Meda II بلغت الالتزامات المالية الممنوحة لمصر ٣٥٣.٥ مليون يورو.

خلال عامي ٢٠٠٥–٢٠٠٦ حصلت مصر على معونات بقيمة ٢٤٣ مليون يورو.

يجري تمويل البرنامج الإرشادي الوطني ٢٠٠٥–٢٠٠٦ الذي تنفذه مصر بمبلغ ١١٦ مليون يورو في السنة الأولى، و١٢٥ مليون يورو لعام ٢٠٠٦.

ومن هذا المبلغ، سيتم استخدام ٤٠ مليون يورو ، لتنفيذ برامج سياسة الجوار الأوروبية، واتفاق التعاون بين الاتحاد الأوروبي ومصر، وتخصيص ١٠٣ مليون يورو من أجل

---

(١) -http://www.euromedinfo.eu/site536.content.ar.html

(٢) -http://www.eu-delegation.org.eg/ar/docs/eu-egy4.asp

الإصلاح الاقتصادي ومبلغ ١٠٠ مليون يورو للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

ومؤخراً أعلنت المفوضية الأوروبية عن تقديم حزمة مساعدات قدرها ١٤٩ مليون يورو لمصر في إطار برنامج العمل السنوي لعام ٢٠٠٨ لآلية الجوار و الشراكة الأوروبية. وذلك لدعم برامج الإصلاح في مجالات التعليم، النقل، الخدمات العامة، المجتمع المدني(١).

(1)-http://www.delegy.ec.europa.eu/AR/docs/news206.asp

المبحث الثالث: السياسة الجديدة للدول الأوروبية

أدت التغيرات الدولية في بداية التسعينات من القرن العشرين إلى إقرار ما يسمى "سياسة متوسطية جديدة "، حيث أعدت مفوضية الاتحاد الأوروبي في شهر كانون الأول ١٩٩٠ مقترحات بمجموعة من الإجراءات، يمكن أن تتخذ في هذا الصدد: فتبنت دول المجموعة الأوروبية سياسة جديدة تهدف إلى(١):

١- إيجاد توازن مع الروابط التي أقامتها المجموعة مع دول وسط أوروبا وشرقها.

٢- الحاجة إلى أسواق جديدة.

٣- العمل على توفير عوامل الاستقرار في دول جنوب المتوسط وشرقه، من خلال العمل على إحداث نمو متواصل، ورفع مستويات المعيشة فيها، من خلال دعم

الإصلاح الاقتصادي وتشجيعه، وبما يعمل على تقليل الضغوط المتعلقة بالهجرة إلى شمال المتوسط.

٤- التغلب على المشكلات السكانية في هذه الدول، حيث أن عدد سكان دول حوض المتوسط، غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، سيصل إلى ٤٠٠ مليون نسمة في عام ٢٠٣٥، وأن نسبة كبيرة من المهاجرين حالياً في دول الاتحاد الأوروبي جاؤوا من دول جنوب المتوسط وشرقه، لذلك ترى المجموعة الأوروبية احتواء هذا التزايد عن طريق سرعة الانطلاق الاقتصادي في هذه الدول، وتبنى سياسات سكانية مناسبة فيها.

٥- زيادة التعاون بين المجموعة الأوروبية ودول حوض المتوسط في الكثير من المجالات، مثل المحافظة على سلامة البيئة، وإمدادات الطاقة، والهجرة، والتجارة، والاستثمار وغيرها(٢).

بعد تبني هذه السياسة، بدأت دول المجموعة بالعمل في اتجاهات مساندة الإصلاح الاقتصادي في دول جنوب المتوسط و شرقه، وتشجيع الانفتاح فيها على العالم الخارجي.

---

(١)- د.العايب خير الدين ، الشراكة الاقتصادية الأوروبية المتوسطية، مرجع سابق، ص٦٧ .

(٢)- د. عبد القادر دربال ـ الأستاذ بلقاسم زايري ، تأثير الشراكة الأورومتوسطية على أداء و تأهيل القطاع الصناعي في الجزائر، مرجع سابق،ص٤.

وفي ١٩٩١/٧/١٢ طلب البرلمان الأوروبي قيام المجلس بإعطاء أولوية لهذه السياسة الجديدة.

وكان من أهم مكونات السياسة الجديدة ما يلي(١):

١- إن الهدف يجب أن يكون هو العمل نحو تحقيق مشاركة بين أوروبا ودول البحر المتوسط، تبدأ بإنشاء منطقة تجارة حرة بين المجموعتين، تدعمها مساعدات مالية ملموسة من جانب الاتحاد المالي، وتتطور في ما بعد من خلال تعاون سياسي واقتصادي أكثر وثوقاً، يتفق عليه الطرفان في مرحلة لاحقة.

٢- توسيع نطاق الحوار ليشمل قضايا الأمن، بحيث يؤدي إلى استحداث إجراءات لتعزيز السلام، والتقدم نحو إنشاء منطقة أوروبية – متوسطية، تتصف بالسلام والاستقرار.

٣- حث الدول المتوسطية، كل على حدة، على تحرير تجارتها مع الاتحاد الأوروبي، وفقاً لقواعد منظمة التجارة العالمية WTO، وهو ما يتطلب قيام هذه الدول، بتحديث اقتصادياتها وزيادة قدرتها التنافسية، خلال فترة انتقالية طويلة، يقوم الاتحاد الأوروبي خلالها بتقديم المساعدة إليها في إعادة الهيكلة، وإعادة البناء الاقتصادي.

ومن المأمول أن يودي هذا إلى إنشاء أكبر منطقة تجارية في العالم، لتضم الاتحاد الأوروبي ودول شرق أوروبا ووسط أوروبا (غير الأعضاء حالياً) وكل دول البحر المتوسط غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي(٢).

أما بالنسبة لمجالات التعاون مع دول البحر المتوسط فهي متعددة، ويمكن تحديدها بصفة مشتركة مع تلك الدول، وهذه المجالات يمكن أن تشمل التعاون الصناعي في كل من:

الطاقة، والبيئة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والخدمات، ورأس المال، والعلوم

(١)- العبادي عبد الناصر نزال ، جهاد أحمد أبو السندس، " دور اتفاقية المشاركة الأوروبية الأردنية في تعزيز تجارة الأردن الخارجية " ، النهضة. العدد ٢١ (أكتوبر ٢٠٠٤)، ص٩.
(٢)- مرجع سابق، ص١٠.

والتكنولوجيا، والهجرة غير الشرعية والسياحة. ويتطلب هذا الأمر زيادة المساعدات المالية والفنية، بما في ذلك إنشاء برنامج شامل للمساعدات، وخصصت له موارد يبلغ إجمالها ٥.٥ بليون ايكو، للفترة ١٩٩٥-١٩٩٩، وقد عاد المجلس في اجتماعه بمدينة كان في أيار عام ١٩٩٥ فحدد المساعدات بمبلغ ٤.٧ بليون ايكو. ومن جهة أخرى جرى التفاوض مع الأقطار العربية على اتفاقيات منفردة وفقاً لكل حالة.

ومع العلم أن العلاقات الاقتصادية الأوروبية مع مختلف الدول العربية مدرجة منذ ٢٥ عاماً في عدد من الأطر المختلفة أو المتنوعة(١):

أ- الاتفاقيات التجارية التفضيلية، الموقعة في إطار سياسة متوسطية شاملة (١٩٧٢-١٩٩٢)، ومن ثم في إطار سياسة متوسطية متجددة (١٩٩٢-١٩٩٦) وهذه هي حالة الاتفاقيات الثنائية الموقعة من قبل المجموعة الأوروبية وعدد من بلدان المغرب العربي (المغرب، تونس، الجزائر) وبلدان المشرق (الأردن، مصر، لبنان، سورية).

ب- اتفاقية لومي، التي استخدمت كإطار عام لتنظيم العلاقات بين المجموعة الأوروبية وأربعة دول عربية (موريتانيا، جيبوتي، الصومال، السودان).

ج- اتفاق التعاون الموقع في حزيران سنة ١٩٨٨ بين المجموعة الأوروبية والدول العربية في مجلس التعاون الخليجي (العربية السعودية، عمان، البحرين، قطر، الإمارات العربية المتحدة، الكويت).

وعموماً، ونظراً للحالات المختلفة لكل بلد عربي، ونظراً لانشغال المجموعة الأوروبية واهتمامها بالاحتفاظ بإطار الثنائية بخصوص علاقاتها الاقتصادية مع هذه البلدان، فلا توجد هناك – على الصعيد الاقتصادي – مفاوضات بين المجموعة الأوروبية والجامعة العربية، بصفتها الرسمية الحالية.

فالمفاوضات الوحيدة المتعددة الأطراف التي تمت، كانت تخص دول الخليج، لكنها كانت حالة على حدة ومتميزة، لأن المقصود فيها أساساً الاقتصاديات النفطية. فمفاوضات القسم

(١)- د. خضر بشارة ، الحوار الاقتصادي العربي ــ الأوروبي نشأته.. حاضره .. مستقبله ، بلجيكا"د.ت"، ص ٧٦ .

الثاني من اتفاق سنة ١٩٨٨ بين المجموعة الأوروبية ومجلس التعاون الخليجي، تتعثر دائماً بشأن مسألة الصادرات البتروكيماوية، وحول مشكلة الايكو- تاكس (ضريبة الكربون أو ضريبة الطاقة)، وهي غير قابلة للحل والانتهاء منها كعقبة أمام المفاوضات.

اتفاقيات الشراكة من الجيل الجديد (١٩٩٥-٢٠٠٤)

إن مشروع الأورو- متوسطية كما ورد في إعلان مؤتمر برشلونة (٢٧-٢٨ تشرين الثاني ١٩٩٥)، فقد أوجد شكلاً أو مظهراً جديداً، تتوزع بداخله الدول العربية، وتقسم على يد الاتحاد الأوروبي إلى دول متوسطية وغير متوسطية، فمن بين ١٢ دولة من جنوب المتوسط وشرقه، هناك ٨ دول عربية، منها واحدة ليست دولة محاذية أو مطلة على المتوسط. وقد بدأ الاتحاد الأوروبي مع الدول العربية المتوسطية مفاوضات، بهدف التوصل إلى توقيع اتفاقات تعاون وتشارك أوروبي- متوسطي.

وكانت بعض المفاوضات قد بدأت قبل مؤتمر برشلونة وتمخضت عن أولى اتفاقيات الجيل الجديد المبرمة بين الاتحاد الأوروبي وتونس في ١٢ نيسان ١٩٩٥، وبين الاتحاد الأوروبي والمغرب في ٢٦ شباط ١٩٩٦.

وقد وصلت المفاوضات إلى مرحلة متقدمة مع مصر والأردن، فقد تم توقيع الاتفاقية مع الأردن بتاريخ ١٩٩٧/١١/٢٤، وتم الانتهاء من المفاوضات مع مصر في ١٩٩٩/٧/١٧ والتوقيع على الاتفاقية بالأحرف الأولى يوم ٢٠٠١/١/٢٦، والتوقيع النهائي في ٢٠٠٣/٦/٢٥، وتم التصديق وأصبحت نافذة اعتبارا من كانون الثاني٢٠٠٤(١).

ومن منظور الاتحاد الأوروبي: فإن تلك الاتفاقات تندرج في سياق استراتيجية واسعة، تهدف إلى تكثيف العلاقات بين أوروبا ودول الجنوب، والغاية المنشودة هي إيجاد منطقة اقتصادية أوروبية – متوسطية.

---

(1)-http://www.euromedinfo.eu/site.538.content.ar.htm
http://www.deljor.cec.eu.int/

وبالانتقال إلى سياسة الجوار الأوروبي ضمن الإطار الجديد للعلاقات الأوروبية نجد ما يلي(١):

١- اعتمدت المفوضية الأوروبية في ٢٠٠٣/٣/١١ وثيقة بشأن توسيع الاتحاد الأوروبي والإطار الجديد للعلاقات الأوروبية مع دول الجوار في شرق أوروبا وجنوب المتوسط.

ويأتي اعتماد تلك الوثيقة اتساقاً مع ترحيب المجلس الأوروبي (القمة) في كوبنهاجن يومي ١٢-١٣ كانون الأول ٢٠٠٢، باعتزام المفوضية تطوير مقترحات لتعزيز العلاقات مع روسيا، أوكرانيا، بيلاروسيا، ودول جنوب المتوسط، على أن يكون ذلك قائماً على منهج طويل المدى، للارتقاء بالإصلاحات الاقتصادية، والتنمية المستدامة، والتجارة.

٢- كانت سياسة الجوار الجديدة قد بدأت بأفكار مشتركة من المفوض الأوروبي للعلاقات الخارجية، ومنسق السياسة الخارجية والأمنية للاتحاد الأوروبي في آب ٢٠٠٢، وذلك على ضوء تغيير حدود الاتحاد الأوروبي بعد انضمام دول جديدة بشرق أوروبا.

وكان التوجه هو تطوير المقترحات لتعزيز علاقات الاتحاد الأوروبي مع الجيران الجدد، بعد توسيع حدود الاتحاد الأوروبي، إلا أن الدول الأوروبية المتوسطية نجحت في إضافة جنوب المتوسط لهذه الرؤية الجديدة، وهو ما رحبت به قمة كوبنهاجن ١٢-١٣ كانون الأول ٢٠٠٣، وطالب بتطوير مقترحات حول العلاقات مع دول الجوار في شرق أوروبا، وجنوب المتوسط.

٣- تقر الوثيقة بأن دول الجوار، تعد بمثابة شريك أساسي للاتحاد الأوروبي، لاسيما في مجالات زيادة الإنتاج، والنمو الاقتصادي والتجارة الخارجية، وإيجاد منطقة استقرار سياسي موسعة، وزيادة التفاهم في المجالات الثقافية.

وعليه، فإن على الاتحاد الأوروبي أن يعمل لضمان التماسك الاجتماعي، وتشجيع التعاون

(١)- موقع وزارة الخارجية المصرية ، مصر وسياسة الجوار الأوروبي . http:// www.mfa.gov.eg

الإقليمي ودون الإقليمي، وهي العوامل الأساسية المسبقة للاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية.

٤- كما تشير إلى أن الهدف العام من السياسة الجديدة هو العمل مع الدول الشركاء لتبني إصلاحات اقتصادية وتعزيز العلاقات السياسية، والتكامل الاقتصادي، والتنمية المستدامة. وتؤكد الوثيقة على أن سياسة الاتحاد الأوروبي الجديدة تجاه دول الجوار، ينبغي أن تتمحور حول العمل مع الشركاء لخفض الفقر، وإيجاد منطقة رخاء مشترك قائمة على تكامل اقتصادي أعمق، وعلاقات سياسية وثقافية مكثفة، ومسؤولية مشتركة تجاه منع وحل الأزمات والصراعات، وربط العروض الأوروبية بتقديم مزايا وعلاقات تفضيلية بمدى التقدم الذي تحرزه الدول الشريكة في مجالات محددة، وبالأخص الإصلاحات الاقتصادية.

٥- كما احتوت الوثيقة على الكثير من الأفكار، لتعزيز التعاون مع دول الجوار، في مختلف المجالات السياسية والأمنية، والاقتصادية والاجتماعية، وذلك انطلاقا من ركيزة أساسية، وهي أن القرب الجغرافي يتيح فرصاً أكبر للتعاون، وإن صاحب تلك الفرص

مخاطر ينبغي التصدي لها، سواء أكان على مستوى ثنائي أم إقليمي متعدد الأطراف. وترى الوثيقة وجوب قيام الاتحاد الأوروبي بالعمل على دعم علاقاته بدول الجوار على المدى المتوسط والطويل، وتركيز سياساته خلال العقد القادم على الأسس التالية:

العمل مع الشركاء لتقليص الفقر وإيجاد منطقة رخاء مشترك قائمة على تكامل اقتصادي أعمق. وعلاقات ثقافية وسياسية معززة، وتكثيف التعاون عبر الحدود، والمسؤولية المشتركة لمنع النزاعات بين الاتحاد الأوروبي وجيرانه.

٦-رحبت المفوضية الأوروبية بسياسة الجوار، باعتبارها أداة لتعميق المشاركة الأورومتوسطية، وسعياً للاستفادة من الإمكانيات التي يتيحها تعميق هذه المشاركة، على أن تمثل هذه السياسة تعزيزاً لعملية برشلونة، وليس بديلاً عنها، وتتم صياغة خطط العمل، على أساس من التبادلية والمصلحة المشتركة، وإجراء مراجعة مشتركة، لما يتم الاتفاق عليه في هذه الخطط، بدلاً من عملية مراقبة من قبل الاتحاد لما تحرزه دول الجنوب.

المبحث الرابع: السياسة المتوسطية للمجموعة الأوروبية

كان الهدف الرئيسي للسياسة المتوسطية تضمين التعاون الاقتصادي والمالي في الامتيازات التجارية الممنوحة، وإقامة روابط للتعاون بين بلدان الدول المتشاطئة على المتوسط. كما أن تزايد عدد المهاجرين، من خارج المجموعة إلى البلدان الأعضاء (من٧٢٢ ألف عام ١٩٥٠ إلى ٣.٥ مليون عام ١٩٧٤)، جعل من الضروري التوصل إلى أسلوب مشترك لمعالجة مشكلة هجرة العمال هذه، خاصة وأن الحوض المتوسطي هو المصدر الرئيسي للقوى العاملة الأجنبية في دول المجموعة، مما كان له دوره الفعال في صياغة السياسة الأوروبية المتوسطية.

في إطار هذه السياسة عام ١٩٧٧، جرى توقيع اتفاقيات مع كل من مصر وسورية والأردن، وفيما بعد وفي العام ذاته مع لبنان(١).

وفي نهاية عام ١٩٨٩ بدأت الجماعة الأوروبية، بإعادة تقويم لسياستها المتوسطية، إثر مجموعة من المتغيرات التي حدثت في العالم، وأبرزها بالنسبة لدول المجموعة توحيد الألمانيتين، فتبنى المجلس الوزاري للمجموعة في كانون الأول ١٩٩٠ عدة إجراءات لتحديث العلاقات وتطويرها مع الدول المتوسطية، آخذاً بالاعتبار التحديات التي تواجهها أوروبا والدول المتوسطية الأخرى.

وهدفت هذه الإجراءات إلى إفساح المجال للمنتجات الصناعية الدخول إلى السوق الأوروبية المشتركة، فزادت الحصة الكلية للمنتجات الصناعية للدول المتوسطية غير الأعضاء المصدرة للاتحاد الأوروبي من ٢٨% عام ١٩٧٩ إلى ٥٤% عام ١٩٩٣، وتحسنت التسهيلات المقدمة للمنتجات الزراعية، لكن هذه التحسينات لم تؤد إلى النتيجة المطلوبة، فأكثر هذه الدول تصديراً لدول المجموعة وهما المغرب وتركيا، لم تزد نسبة صادراتها الزراعية إلى دول الاتحاد عن ١٥% من إجمالي صادراتهما إليها.

(١)- د. العايب خير الدين ، الشراكة الاقتصادية الأوروبية المتوسطية، مرجع سابق، ص ٦٤ .

وارتبطت أغلب دول حوض المتوسط باتفاقيات التعاون مع المجموعة الأوروبية، ومن بينها الدول العربية الواقعة في حوض المتوسط. حيث وقعت كل من مصر ولبنان وسورية والأردن وتونس والجزائر والمغرب اتفاقيات للتعاون الشامل، نصت على منح العديد من المزايا لصادرات تلك الدول إلى دول المجموعة من طرف واحد، ودون انتظار المعاملة بالمثل.

وقد أدت هذه الاتفاقيات إلى تطبيق نظام المعاملة التفضيلية أو مبدأ الدولة الأكثر رعاية، سمح بموجبها بدخول بضائع دول المنطقة إلى دول السوق الأوروبية المشتركة بشكل حر تقريباً، وقبلت دول السوق الأوروبية أن تبقى صادراتها تخضع للرسوم الجمركية السائدة لدى الدول المتوسطية، مساهمة منها في دعم اقتصادياتها، كما قدم البنك الأوروبي للاستثمار مجموعة من المساعدات المالية غير قابلة للسداد، بالإضافة إلى قروض بفوائد متدنية(١).

أما السبب المهم لعقد مثل هذه الاتفاقيات، فهو أن صادرات دول المتوسط، لم تكن يومها لتزاحم منتجات دول المجموعة الأوروبية. ومع ذلك لم يزد حجم التبادل التجاري بين الأطراف المعنية منذ ذلك الحين بشكل ملحوظ، بل بالعكس، حدثت أحياناً تراجعات فيه.

ورفعت كل من المغرب وتونس معدلات تصديرهما من ٢٤% إلى ٦٦% بالنسبة للمغرب، ومن ٤٠% إلى ٧٧% بالنسبة لتونس.

فالاتصال مع السوق الأوروبية بقي مقصوراً على التعامل مع قطاعات اقتصادية محدودة على الجانب الآخر للمتوسط الذي تريد دول المجموعة مساعدته، وبالمحصلة ساءت أوضاع الموازين التجارية لهذه الدول، بدل أن تتحسن، فقد لجأت دول المجموعة الأوروبية إلى اختزال الاتفاقيات المعقودة سابقاً، بحيث شددت على دخول بعض السلع التي دعيت بالحساسة مثل المواد الغذائية والمصنوعات النسيجية إلى السوق الأوروبية، بينما ازدادت بالمقابل الصادرات الغذائية الأوروبية المدعومة سعرياً باتجاه أسواق المتوسط، مما زاد في تبعية دوله في حقل بالغ الحساسية بالنسبة لها، وذلك بخلاف

(١)- د. العايب خير الدين ، مرجع سابق ، ص ٦٥.

الأهداف المعلنة للمجموعة الأوروبية، من أنها تدعم جهود هذه الدول في مجال تحقيق أمنها الغذائي.

ثم جاءت حرب الخليج، ونشوء حالة عدم الاستقرار في جنوب المتوسط، ليتعمق لدى دول أوروبا الجنوبية الإحساس بالأزمة الناشئة. وتقاطع ذلك مع الأحداث التي جرت في شرق أوروبا، والتي أدت إلى توقيع الاتحاد الأوروبي على اتفاقيات شراكة مع دول وسط أوروبا وشرقها. والتغيير الطارئ على الاتحاد نفسه بانضمام أعضاء جدد له، بالإضافة إلى توقيع اتفاقية للاتحاد الجمركي مع تركيا، والتوقيع في مدينة مراكش عام ١٩٩٤ على اتفاقيات المرحلة الأخيرة من جولة الأرغواي، التي أدت إلى ولادة منظمة التجارة العالمية WTO ، والاتفاق على تحرير التجارة العالمية والخدمات في إطار الاتفاقيات العامة للتجارة والتعرفة الجمركية GATT(١).

وبنظرة جديدة إلى دول حوض المتوسط، يسعى الاتحاد الأوروبي إلى تعزيز ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويوفر الاتحاد لجيرانه إمكانية عقد شراكات متميزة معهم، لا تنحصر في مجال التعاون فحسب، بل ويعمل الاتحاد الأوروبي أيضاً من أجل(٢):

-توثيق الروابط.

-التكامل الاقتصادي الجزئي.

-المساعدة في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية.

-المساعدة في تحقيق التوافق مع معايير الاتحاد الأوروبي.

وتشكل سياسة الجوار الأوروبية جزءاً من استراتيجية الاتحاد الأوروبي، التي ترمي إلى تعزيز الأمن في البلدان المجاورة.

وقد أوضحت بينيتا فيريرو– فالدنر، المفوض الأوروبي للعلاقات الخارجية في كلمة ألقتها في آذار ٢٠٠٦: إن سياسة الجوار الأوروبية، تهدف إلى أن" نقدم لجيراننا في الشرق و

(1)- Karl E.Case and Ray C. Fair, Principle of Economics,fourth edition,USA 1999,p921.

(٢)-http://www.euromedinfo.eu/site532.content.ar.html

الجنوب، الكثير من المزايا، التي كانت فيما سبق مقصورة على أعضاء الاتحاد فقط، مثل حصة تجارية في أسواقنا الداخلية، والمشاركة في برامج الاتحاد، والتعاون في مجالات النقل وشبكات الطاقة، وإنها تهدف إلى أن توفر لهم شكلاً متميزاً من أشكال الشراكة الآن، بغض النظر عن طبيعة علاقتهم المستقبلية مع الاتحاد الأوروبي".

أما في مجال التمويل:

ففي عام ١٩٩٠ أعلن الاتحاد الأوروبي عن سياسة اقتصادية تجاه دول المنطقة، عندما خصص مساعدة مالية لها ككل، كما لو كانت تشكل مجموعة واحدة، وبلغت هذه المساعدات ٤.٤٠٥ مليار ايكو أي حوالي ٧.٥ مليار دولار للفترة ١٩٩٢– ١٩٩٦، ومع ذلك استمر الاتحاد الأوروبي في توزيع أغلب المبلغ المذكور، بموجب اتفاقيات ثنائية عقدت بين الاتحاد الأوروبي من جهة و كل دولة من دول المنطقة على حدة، لكن اتفاقية

عام ١٩٩٠، لم تراع هي أيضاً النواحي الاجتماعية والاقتصادية للمشاكل التي تتعرض لها الدول المطلة على المتوسط بما فيه الكفاية.

ليخلفها فيما بعد برنامج Meda I ثم Meda II اللذين تم ذكرهما مسبقاً، ومن ثم لتأتي آلية الجوار والشراكة الأوروبية الجديدة التي كان من المتوقع أن يبدأ العمل بها اعتباراً من العام ٢٠٠٧، وسوف تحل الآلية المذكورة محل برنامج Meda، وسوف يخصص جزء من الأموال، لدعم التعاون عبر الحدود.

وقد اقترحت المفوضية ميزانية تبلغ ١٤.٩٣ بليون يورو، لتغطية الفترة ٢٠٠٧– ٢٠١٣، وسوف يعتمد تخصيص الأموال لبرامج كل دولة على حدة على احتياجاتها وقدرتها الاستيعابية. وقد نشرت اللجنة تقريراً كاملاً عن سياسة الجوار الأوروبية في نهاية عام ٢٠٠٦، وفي التقرير الصادر في تشرين الثاني ٢٠٠٥ أوردت المفوضية موجزاً للأولويات الحاسمة لفترة الأثني عشر شهراً التالية(١).

حيث أن أولويات مساعدات الاتحاد الأوروبي، سوف يتم تحديدها،في إطار كل من الآيات

(1)-http://www.euromedinfo.eu/site532.content.ar.html

الآليات الحالية والمستقبلية، مع الدولة المعنية والجهات الأخرى ذات العلاقة، في الأوراق الاستراتيجية القطرية العامة، التي تغطي ٧ سنوات، وفي البرامج الواقعية متعددة السنوات الأكثر تفصيلاً، التي تغطي فترة ٣ سنوات، وفي البرامج السنوية المفصلة، كما أن الأولويات التي تم تحديدها في خطط عمل سياسة الجوار الأوروبية المتفق عليها مع الدول، لها أيضاً جدواها في تخطيط برامج المساعدات.

المبحث الخامس: الأهداف الحقيقية من وراء الشراكة الأورومتوسطية

أول ما يخطر في الأذهان عند البحث في الأهداف الحقيقية من وراء إقامة الشراكة الأورومتوسطية وهو(١):

-إنشاء منطقة تجارة حرة.

-جذب رأس المال الأجنبي، الذي يتطلب الشروط التالية:

- الاستقرار الاقتصادي الكلي.
- تقليل الاعتماد على الضرائب التجارية.

- تخفيف عبء الدين الخارجي.
- الانفتاح الاقتصادي.

حيث أن إنشاء منطقة حرة للتبادل بين الاتحاد الأوروبي ومنطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط، هو جوهر استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمنطقة البحر الأبيض المتوسط، كما أنه هناك جوهر آخر لا يقل أهمية عن سابقه، وهو ضمان موارد أساسية من الطاقة، وخاصة الغاز الذي يعد أهم المصادر التي تحتاجها الصناعات الأوروبية، و في المقابل تهدف دول جنوب المتوسط إلى جلب رؤوس الأموال من الضفة الشمالية من أجل إنعاش اقتصادياتها(٢).

وبالتعمق في فكرة إنشاء منطقة حرة، نجد أنها منطقة تجمع اقتصادي بين مجموع من الدول، يتم بموجبها تحرير التجارة فيما بين هذه الدول من جميع الحواجز الجمركية، والقيود الأخرى على التجارة مع احتفاظ كل دولة بتعريفاتها الجمركية إزاء دول خارج

(١)-د. وهيب مؤيد ، أبعاد الشراكة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة، مرجع سابق ص ١٤٦ وما بعد.
(٢)- د. الرهوان محمد حافظ عبده – د . أحمد جامع ، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق ، ص٣٣٣.

المنطقة، وذلك بهدف تحقيق منافع اقتصادية ، تتمثل في تعظيم الإنتاج وحجم التجارة بين دول المنطقة.

هذا وقد تضمن إعلان برشلونة ٢٧-١٩٩٥/١١/٢٨ الأهداف التالية(١):

١- تطوير التعاون الاقتصادي والمالي عبر منطقة تجارة حرة، و معاملات تفضيلية وإقامة مشروعات سياحية مشتركة.

٢-زيادة الاهتمام ودعم الجوانب الاجتماعية والثقافية والإنسانية، ومعالجة قضايا الهجرة والاتصالات والمعلوماتية.

٣-العمل على تسريع معدلات التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة.

٤-تحسين الأوضاع المعيشية لمواطني الدول الأطراف، وزيادة فرص العمل، وتقليص فجوة النمو بين المنطقتين الأوروبية والمتوسطية(٢).

٥-تشجيع التعاون والتكامل الإقليمي، بإقامة مشاركة اقتصادية ومالية. فقد أعطى إعلان برشلونة أهمية ملحوظة لدوره الكبير في الترجمة العملية للإعلان، ولتحقيق التقارب بين الثقافات والحضارات(٣).

٦-الاعتراف بدور المرآة اجتماعياً واقتصادياً.

٧-تنمية الموارد البشرية، دعم التعليم والتكنولوجيا والإهتمام بالقطاع الصحي.

٨-مواجهة معدلات النمو السكاني.

٩-تشجيع التبادل الثقافي وتعلم اللغات.

(١)- د. حنوش زكي، دور الاتحاد الأوروبي في دعم التنمية في الوطن العربي – رؤية عربية للشراكة، مرجع سابق، ص ٦٣ .
(٢)- د. صالحي صالح ،"التحديات المستقبلية للاقتصادات المغاربية في مجال الشراكة مع الاتحاد الأوروبي"، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،الجزائر، العدد٢(٢٠٠٣)،ص٢٧.
(٣)- د. محمود محمد رأفت ، السوق العربية المشتركة ومستقبل الاقتصاد العربي، مرجع سابق،ص٥١٢.

المبحث السادس: الأهداف التي تتوخاها الدول المتوسطية من الشراكة

يمكن إجمال الأهداف التي تتوخاها الدول المتوسطية من مشروع الشراكة فيما يلي(١):

١- فتح الأسواق الأوروبية أمام صادراتها الصناعية من جهة، وتخفيض القيود المفروضة على الصادرات الزراعية، بسبب سياسة الحماية الزراعية المشتركة لأعضاء المجموعة الأوروبية من جهة أخرى، وبذلك ستضمن هذه الدول، تحقيق فائض كبير في مبادلاتها التجارية مع الدول الأوروبية.

٢-الحصول على مساعدات وقروض إنمائية، لتمويل مشاريعها، إلى جانب تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، وخاصة الأوروبية منها. إضافة إلى دور البنك الأوروبي للاستثمار في هذا المجال.

٣-تشجيع المساهمة في نقل التكنولوجيا، من خلال المشاريع الاستثمارية الأوروبية على الأرضي العربية.

وإذا كانت دول حوض البحر الأبيض المتوسط تختلف في الأهداف التي تتوخاها من الشراكة الاقتصادية، حيث تهدف الدول الأوروبية المتوسطية إلى الحفاظ على مصالحها الاقتصادية بالأساس، إلا أن الدول المتوسطية الأخرى، خاصة دول الضفة الجنوبية من الحوض، ترغب في أن ينتعش اقتصادها من خلال ما ستحصل عليه من دعم اقتصادي ومالي وتكنولوجي من الدول الأوروبية.

ومع ذلك يبقى الهدف الرئيسي من طرح الدول الأوروبية مشروع الشراكة الاقتصادية على الدول المتوسطية، هو التنافس القائم بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، للسيطرة على أسواق المنطقة.

وقد ظهر هذا التنافس بوضوح في بداية التسعينات من القرن العشرين ، حيث تعارضت

(١)-د . العايب خير الدين ، الشراكة الاقتصادية الأوروبية المتوسطية، مرجع سابق، ص ٦١ و ما بعد .

مصالح الولايات المتحدة مع المصالح الأوروبية من خلال مفاوضات الجات *GATT بالنسبة للسلع الزراعية.

بالرغم من أن اتفاقية روما عام ١٩٥٧، التي تم توقيعها من قبل الدول الأوروبية الست المؤسسة للمجموعة الأوروبية، تركت الباب مفتوحاً أمام إقامة علاقات اقتصادية وسياسية وثيقة بين دول المجموعة والدول والأراضي التابعة لها عبر البحار. لكن علاقة الجماعة الأوروبية مع الدول النامية، ظلت على الدوام معقدة ومتعددة الأوجه، ومن أحد أسبابها كانت السياسة التجارية التي تعتمدها المجموعة الأوروبية، والتي وفرت وضعاً مميزاً لبعض الدول، مثل بعض الدول الإفريقية ودول حوض الكاريبي والباسيفيكي، بينما كانت

دول أخرى لا تتمتع بأي امتيازات، باستثناء الفوائد التي يمكن أن تحصل عليها من خلال النظام المعمم للأفضليات في تجارة المنتجات الصناعية.

كما كانت للكثير من دول المجموعة الأوروبية علاقات تاريخية مع الدول المتوسطية، تستند في معظمها إلى العلاقات التالية للحقبة الاستعمارية، فحافظت فرنسا على علاقاتها بالمغرب والجزائر وتونس ولبنان وسورية، كما ارتبطت ايطاليا بصلات خاصة مع تونس، وارتبطت تركيا واليونان بعلاقات مع المجموعة بصفتهما عضوين في حلف شمال الأطلسي، وقد جرى ربط دول المغرب العربي (الجزائر، المغرب، تونس عام ١٩٦٧)، وكذلك المشرق العربي (مصر، سورية، ولبنان) بالجماعة الأوروبية، عن طريق اتفاقيات للتعاون، وشملت هذه الاتفاقيات التجارة والتعاون الصناعي والمساعدات المالية، ولم ترق إلى مستوى الشراكة الاقتصادية في حينها.

في كل الأحوال لا يمكن لأي باحث أن يفكر أن كل طرف من أطراف الشراكة المتوسطية الأوروبية/ العربية ، يسعى لتعظيم مكاسبه وتحقيق مصالحه من هذه الشراكة

---

* تمخضت مفاوضات جولة جنيف الأولى عام ١٩٤٧ على اتفاقية الجات أو الاتفاقية العامة للتعرفات الجمركية والتجارة. وهي اتفاقية تعمل دور المراقب للتجارة العالمية كما أنه يحق للدول الموقعة عليها العمل ببعض اتفاقاتها دون البعض الآخر. وأصبحت الاتفاقية سارية المفعول في كانون الثاني ١٩٤٨. وأصبحت الدول الـ ٢٣ التي خاضت مفاوضات جولة جنيف الأولى هي الأعضاء المؤسسين لاتفاقية الجات. وقد تركزت المفاوضات خلال هذه الجولة وجولات أنيسي ١٩٤٩، وتوركي ١٩٥١، وجنيف الثانية ١٩٥٦، وديلون ١٩٦١، حول التعرفات الجمركية والإجراءات الحدودية الأخرى، وفي المقام الأول بين الدول الصناعية.

وأحياناً تتفق هذه المصالح، وأحياناً تختلف وتفترق، وبالتأكيد فإن أوروبا تسعى من الشركة إلى(١):

- سوق لمنتجاتها تتمثل في الأسواق العربية الواسعة.
- أن يكون لأوروبا دور فاعل في المنطقة وعدم ترك الولايات المتحدة أن تحقق الهيمنة الاقتصادية.

أما الدول العربية المتوسطية، فهي تريد أكثر من ذلك من الشراكة وأبرزه:

- المساعدة في تحقيق نهضتها الاقتصادية والتنموية.
- شراكة متكافئة تبعدها عن التبعية.

- نقل المعرفة والتكنولوجيا المتقدمة.
- شراكة تقف إلى جانب الحق العربي في سلام عادل وشامل.

وفي ضوء رغبة كل طرف بتحقيق مصالحه وتعظيم مكاسبه، تجري المفاوضات سواء أكان من خلال المؤتمرات التي بدأت في برشلونة عام ١٩٩٥، أم مفاوضات ثنائية بين أوروبيين وعرب ..... والتي ما تزال مستمرة.

(١)د. صارم سمير ، أوروبا والعرب من الحوار إلى الشراكة، مرجع سابق، ص ٢٣٤ .

الفصل الرابع

أوروبا والمنطقة العربية

المبحث الاول:الإطارالمؤسسي للعلاقات الاقتصادية العربية الأوروبية.

- اتفاقات بلدان المغرب ودول البحر الأبيض المتوسط.
- اتفاقات الشراكة المتوسطية.

المبحث الثاني:العوامل الرئيسية التي تحدد العلاقات الأوروبية العربية.

المبحث الثالث:الدور الأوروبي المطلوب عربياً في مجال الاقتصاد.

المبحث الرابع:دوافع التبادل التجاري العربي ـــ الأوروبي.

المبحث الخامس:الآفاق المستقبلية للشراكة.

المبحث الأول: الإطار المؤسسي للعلاقات الاقتصادية العربية الأوروبية

سيعزز الإطار الأوسع للعلاقات الأوروبية والعربية المتوسطية، التوجه القائم، للابتعاد عن التنويع الصناعي، ضمن الحدود الوطنية الطبيعية، ويشجع التخصص الإقليمي في قطاعات، تتمتع بامتياز تنافسي فيما يتعلق بالأسواق الأوروبية وقابلية هذه الصناعات للتصدير وتحقيق عوائد.

هناك العديد من النظريات التي تحاول تفسير العلاقات والظواهر الدولية، واستنداً إلى هذه النظريات، فإن دراسة العلاقات العربية – الأوروبية يمكن أن تفسر في إطار مدخلين مهمين هما(١):

الاعتماد المتبادل.

الإقليمية والتعاون بين الأقاليم.

مدخل الاعتماد المتبادل Interdependence

يركز أصحاب فكرة الاعتماد المتبادل، على الأبعاد التعاونية والتداخل في العلاقات الدولية، ويؤكد هذا المدخل على أهمية التفاعلات الثقافية والتنمية الاقتصادية والتجارة الدولية والتقدم التقني. وذلك بقصد المساهمة في زيادة إمكانات السلام الدولي.

وينظر هذا المدخل إلى النظام العالمي، على أنه " المدينة الكونية " التي تزداد اكتظاظاً وحركة يوماً بعد يوم، نتيجة الثورة المستمرة في تسقي الاتصالات والمواصلات التي تؤدي باستمرار إلى توسيع وزيادة شبكة الاعتماد المتبادل في النظام العالمي(٢).

مع العلم أن الوسائل التقنية الحديثة والنمو الاقتصادي والمشكلات الاجتماعية والبيئية على المستويات الإقليمية، ستمثل ضغوطاً لا تقاوم من أجل التعاون الدولي.

ويفترض مدخل الاعتماد المتبادل، أنه عند مستوى معين من زيادة التشابك والتداخل

---

(١)- الراشدان عبد الفتاح ،" العرب والجماعة الأوروبية في عالم متغير" ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، العدد ١٢ (١٩٩٨) ص ١٧.

(٢)- مرجع سابق، ص١٨.

والتعقيد في عملية الاعتماد المتبادل بين دولتين أو أكثر، يمكن أن يؤدي ذلك إلى زوال احتمالات الصراع بينهما.

وتجدر الإشارة في هذا المجال، إلى أن علاقات الاعتماد المتبادل لا تعني بأي حال المساواة بين أطراف العلاقات، لأن علاقات الدولة عادة تتسم بعدم التكافؤ، وتتوقف في المحصلة على خصائص العلاقات وتطلعات صناع القرار، بالإضافة إلى مستويات القوة الكلية المتعلقة بكل طرف.

وعلى ضوء ما يقدمه مدخل الاعتماد المتبادل، يمكن استنتاج ما يلي:

١- لا يمكن للدول أو المجموعات الدولية أن تعيش في عزلة أو بمنأى عما يدور حولها ، وبشكل لا تتأثر فيه بعملية الاعتماد المتبادل.

٢- تستطيع الدول أو المجموعات الدولية أن تختار - بناءً على عدد من البدائل الداخلية أو الخارجية - الدول أو المجموعات التي ترغب في أن تعزز معها علاقات الاعتماد المتبادل، بشكل متوازن، وبما يحفظ لها استقلاليتها، أو بشكل غير متوازن، ودون حساب ومقارنة، مما يؤدي إلى جعلها تابعة للطرف الأخر.

مدخل النظم الإقليمية Regionalism

تعد الإقليمية أحد الموضوعات الرئيسية في مجال التنظيم الدولي، حيث يعتقد أنصار هذا المدخل أن إقامة تنظيمات إقليمية هي الطريق الفضلى لتحقيق السلام والأمن الدوليين، ذلك أنه من الأسهل إقامة تنظيمات إقليمية، يمكن أن تكون أكثر فاعلية وقدرة على الحركة، مقارنة بالتنظيمات الدولية، وذلك لما تملكه هذه النظم من قوة حقيقية مستقلة نسبياً عن النظام الدولي.

ويذهب أنصار هذا المدخل بأن الإقليمية ليست بديلاً عن العالمية، بل هي خطوة على طريق تحقيقها.

وقد صدرت دراسة بعنوان "السياسة الدولية في الأقاليم "، ساهمت في إعطاء دفعة للجهود

النظرية والاهتمام بمفهوم النظام الإقليمي، وركزت على أن الأقاليم والعلاقات الدولية التي في إطار كل إقليم، يجب أن تحظى بمزيد من الاهتمام، لأن أغلب دول العالم تنطلق في سياستها الخارجية من اهتمامات ومحددات إقليمية، كما تنطلق في إطار تفاعلها مع الدول الأخرى في الأقليم، ولا يجوز النظر إلى العلاقات الدولية لهذه الدول على أنها مجرد رد فعل للسياسات الخارجية للدول الكبرى.

وقد وضعت المنظمات الدولية الأسس الأولى لفكرة الإقليمية، حيث أقامت الامم المتحدة أربعة وكالات اقتصادية إقليمية هي:اللجنة الاقتصادية لآسيا، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا، واللجنة الاقتصادية لإفريقيا.

والإقليمية، كما يتضح هنا، لا تعنى بقضايا السلام والأمن فحسب، ولكنها تعنى بالأمور الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وبالإضافة إلى تجارب المنظمات الدولية، فإن هناك محاولات إقليمية عديدة مثل الاتحاد الأوروبي وتجربة *الآسيان **والنافتا(١)، وهي تجارب تقدم نموذجاً للتكامل والتعاون الإقليمي وبالاعتماد على منظومات موسعة ومكثفة من التعاون الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، الذي يهدف إلى حل النزاعات وتحقيق مستويات متقدمة من التعاون الإقليمي.

وفي خضم القطورات العالمية الجديدة التي دفعت باتجاه الإقليمية، ظهر نموذج جديد لتنظيم التعاون بين الأقاليم، ويهدف هذا النموذج إلى تعزيز التعاون بين الأقاليم الفرعية التي تتجاور معاً بحكم الجغرافيا أو التاريخ أو بحكم المصالح الاقتصادية والسياسية والأمنية.

* تأسست آسيان فى ٨ آب عام ١٩٦٧ فى بانكوك بتايلاند على يد خمس دول هى اندونيسيا وماليزيا والفلبين وسنغافورة وتايلاند. وأنضمت بروناي إلى المجموعة فى كانون الثاني عام ١٩٨٤ واعقبتها فيتنام فى ١٩٩٥ ولاوس وميانمار فى ١٩٩٧ وكمبوديا فى ١٩٩٩. ويبلغ اجمالى سكان هذه المنطقة ٥٣٧ مليون نسمة، كما تبلغ مساحتها ٤.٥ مليون كيلومتر مربع. ويشير إعلان آسيان إلى أن أهداف هذه الرابطة تتمثل فى: (١) الإسراع بالنمو الاقتصادى والتقدم الاجتماعى والتطور الثقافى فى المنطقة،(٢) تعزيز السلام والاستقرار الاقليميين من خلال احترام العدالة وسيادة القانون للحفاظ على علاقات ودية بين دول المنطقة، والتمسك بمبادئ ميثاق الامم المتحدة. واتفق زعماء آسيان فى عام ٢٠٠٣ على تأسيس مجموعة آسيان استنادا الى ثلاثة مرتكزات هي مجموعة آسيان الأمنية ومجموعة آسيان الاقتصادية ومجموعة آسيان الاجتماعية – الثقافية. وخلال قمة آسيان الــ١٢ التى عقدت فى كانون الثاني هذا العام فى سيبو بالفلبين، وقع المشاركون على سلسلة إعلانات بشأن برنامج ميثاق آسيان وإقامة مجموعة آسيان. ويشمل التعاون الاقتصادى لآسيان مجالات التجارة والاستثمار والصناعة والخدمات والتمويل والزراعة والغابات والطاقة والنقل والاتصالات والسياحة.

**النافتا : هي اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية وتضم الولايات المتحدة الامريكية وكندا والمكسيك، تأسست في ١٢-٣-١٩٩٢.

(١)- الشريف قاسم، النافتا منظمة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، معلومات دولية، العدد ٦٤ (٢٠٠٠).

وفكرة التعاون بين الأقاليم، وإن كانت تقترب من مفهوم الجغرافيا الاقتصادية Geoeconomic تماماً مثل مفهوم الإقليمية، فهي تختلف عن فكرة تكوين إقليم جديد، حيث أن التعاون بين الأقاليم يسمح بالحفاظ على هوية الأقاليم دونما تغيير، بل إنه ينطلق أحياناً من تعدد الهويات، للبحث عن المزيد من التعاون ومزيد من الفهم المشترك بين الثقافات والتجارب.

ويمكن القول إن عملية التعاون بين الأقاليم تنطبق على حالة التعاون المتوسطي، الذي يمكن تعريفه بأنه "عملية تنظيم تبادل المنافع بين أعضاء من أقاليم قائمة على ضفاف

المتوسط، وهي متعددة الثقافات والهويات والتجارب الاجتماعية والسياسية، وتعيش حالة من الترابط الواقعي بفعل الجغرافيا والتاريخ والسياسة والاجتماع ".

وتقوم فكرة التعاون أو التضامن بين الأقاليم Inter-regional Solidarity على أساس الاعتراف بوجود عالمين متشابكين في البحر الأبيض المتوسط، باعتبار أن منطقة المتوسط مفعمة بالتوترات التي قد تؤدي إلى التعاون والنزاع في الوقت نفسه، كما تدفع إلى البحث عن هوية جديدة، أو تأكيد كل جانب لهويته.

ولذلك فإن فكرة التضامن بين الأقاليم، القائمة على الاعتراف باختلاف العالم على الجانب الأخر من البحر المتوسط، تعتبر أساس التعاون الدولي النموذجي. إن مشروع التعاون المتوسطي، يعكس تنظيم التعاون بن الأقاليم، باعتبار أن البحر المتوسط هو وعاء للأقاليم، وليس إقليماً محدداً.

وقد ضع الأوروبيون تصنيفاً للدول العربية، من خلاله يتم بناء العلاقات بين المجموعة الأوروبية والدول العربية، يمكن تلخيصه في ما يلي(١):

دول إفريقيا والباسفيك والكاريبي.

يضم هذا الإطار خمس دول عربية ، تصنف من فئة الدول الأقل نمواً ، وينظم علاقاتها

(١)– عبد الدايم محمد ، اليورو والعلاقات الاقتصادية العربية الأوروبية ، مجلة المعرفة في ٢٠٠٨/١/١٢.

مع الاتحاد الأوروبي في إطار اتفاقيات (لومي)*، التي تجمع عدداً من الدول الإفريقية ودول البحر الكاريبي ودول المحيط الهادي الأكثر فقراً و الأقل تقدماً. هذه الدول الخمس هي بالتحديد السودان وموريتانيا وجزر القمر والصومال وجيبوتي.

دول المتوسط :

ترتبط هذه الدول باتفاقيات للتعاون الشامل مع دول الاتحاد الأوروبي، وتشمل هذه الدول ثماني دول عربية هي تونس والجزائر والمغرب والأردن ومصر وسورية ولبنان وليبيا وقد وقعت تونس والمغرب ومصر وأخيراً الجزائر اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي(١).

دول مجلس التعاون الخليجي :

يضم مجلس التعاون الخليجي السعودية والإمارات العربية المتحدة وعمان والكويت وقطر والبحرين، وقد قام هذا المجلس بعقد اتفاق عام ١٩٨٩ مع الاتحاد الأوروبي، إلا أنه في الحقيقة لم يصل إلى درجة إنشاء تعاون تجاري ولإنشاء منطقة تجارة حرة(٢).

اليمن :

تتدرج العلاقات اليمنية – الأوروبية في إطار اتفاق للتعاون الاقتصادي والفني مع المجموعة الأوروبية، إلا أنه لا يصل إلى درجة يمكن معها الحصول على ميزات تفضيلية، ومن المتوقع قيام مفاوضات للانضمام إلى المسيرة الأوروبية – المتوسطية.

العراق :

لا توجد علاقات للتعاون الاقتصادي أو التبادل التجاري بين الاتحاد الأوروبي والعراق.

---

*اتفاقية لومي عام ١٩٧٥ وقعتها الدول الست المؤسسة للاتحاد الأوروبي(فرنسا والمانيا وايطاليا وبلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ) مع ٤٦ دولة من افريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي. وتهدف اتفاقية لومي إلى خلق علاقات متوازنة بين الدول المشاركة بين الطرفين على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة بينهما والسيادة الكاملة لكل دولة. والارتقاء بالدول الافريقية والكاريبية والباسيفكية ومساعدتها على تحقيق الرفاهية والتنمية في كافة المجالات. وتضم الاتفاقية علاقات اقتصادية وسياسية، كما تمنح الاتفاقية صادرات الدول الافريقية إلى الاتحاد الأوروبي إعفاء من الرسوم الجمركية. وفي شباط ٢٠٠٠ وهو موعد انتهاء اتفاقية لومي توصلت الدول الافريقية والأوربية إلى اتفاق جديد عرف باتفاق كوتونو.

(١)- د.صارم سمير،اليورو، دمشق، سورية، دارالفكر المعاصر، ١٩٩٩، ص١٩٨.

(٢)- مرجع سابق، ص١٩٩.

وتنظم العلاقات الاقتصادية العربية – الأوروبية مجموعة من الاتفاقيات والبروتوكولات التجارية والمالية والفنية، تشير إليها في ما يلي(١):

أولاً: اتفاقيات بلدان المغرب ودول البحر الأبيض المتوسط:

كان قد تم إبرام العديد من الاتفاقيات المفتوحة، للتعاون التجاري ولأغراض إقامة العلاقات الاقتصادية التفضيلية، بين كل من المغرب والجزائر وتونس ومصر والأردن ولبنان وسورية مع دول السوق.

ومن ثم ظهرت بعض العقبات إزاء التدابير التجارية التفضيلية، نظراً لوجود مصالح متضاربة مع دول السوق في مجالات الصادرات الزراعية والصناعية، وخاصة بعد انضمام كل من اليونان واسبانيا و البرتغال إلى عضوية السوق، الأمر الذي أدى إلى الحد من الامتيازات التجارية الممنوحة للدول العربية في صناعة المنسوجات والجلود والمنتجات الزراعية، التي تعتبر في الوقت نفسه سلعاً تصديرية رئيسية لكل من اسبانيا والبرتغال واليونان.

وفي عام ١٩٨٧، تم إبرام اتفاقية إضافية سمحت دول المجموعة الأوروبية بمقتضاها للدول العربية ذات العلاقة بالمحافظة على المعدلات التقليدية لصادرتها وإلغاء الرسوم الجمركية على عدد من المنتجات الزراعية بالتدريج، وصولاً إلى إلغائها بالكامل لاحقاً، وذلك للحد من آثار انضمام كل من اسبانيا والبرتغال على حجم الصادرات الزراعية العربية إلى دول السوق الأوروبية المشتركة(٢).

كما نصت اتفاقيات عديدة على مساهمة مالية من الجماعة الأوروبية، للمساعدة في النمو الاقتصادي للدول العربية السبع المتوسطية.

وقد وجهت انتقادات عديدة للبروتوكولات المالية من الدول العربية المتوسطية خاصة لجهة التفضيل، لاسيما البروتوكولات الأولى لبلدان عربية على حساب أخرى " المغرب العربي" على حساب " المشرق العربي ".

---

(١)- د. صارم سمير، مرجع سابق، ص ٢٠٠.
(٢)- د. العايب خير الدين ، الشراكة الاقتصادية الأوروبية المتوسطية، مرجع سابق، ص٦٥.

إضافة إلى وجود هوة بين ما تعلنه السوق الأوروبية المشتركة بشأن أهمية بلدان المتوسط ودورها الفعلي في التعاون معه، أيضاً فقد فتح المجال مع دول المجموعة الأوروبية للتعاون في مجالات:

١- التجارة وتشجيع المبيعات.

٢- تشجيع الاستثمارات الخاصة.

٣- التعاون في الميادين العلمية والثقافية والبيئية.

وبالنسبة لدول المغرب العربي، فقد تضمنت الاتفاقيات إجراءات خاصة، تتعلق بمواطني هذه الدول العاملين في دول المجموعة الأوروبية، سواء لجهة استفادتهم من مكاسب نقابية أو اجتماعية أو صحية.

ثانياً: اتفاقيات الشراكة المتوسطية:

كما عقدت دول المجموعة الأوروبية اتفاقات شراكة متوسطية مع عدد من الدول العربية، وستقيم الدول الموقعة على الاتفاقية تدريجياً، شكلاً من أشكال الشراكة والانفتاح على الأسواق الأوروبية. ويعد مؤتمر برشلونة المنعقد في خريف عام ١٩٩٥ تحولاً مهماً في نظرة الاتحاد الأوروبي إلى دول جنوب البحر المتوسط بشكل خاص، لجهة تعزيز التعاون الاقتصادي معها(١).

---

(١)-د. العايب خير الدين ، مرجع سابق ،ص٧٦ .

المبحث الثاني: العوامل الرئيسية التي تحدد العلاقات الأوروبية العربية

تتدرج العوامل الأساسية التي ستبقى تحدد طبيعة العلاقات الأوروبية / العربية – مثلاً الحوار العربي الأوروبي– ضمن أي مشهد مستقبلي، ولو اختلف وزن كل عامل حسب المشهد المطروح، كما يلي(١):

١-إدراك الجماعة الأوروبية بوجود أزمة: فعندما يجد الأوروبيون أن هناك بوادر أزمة بين طرف عربي وطرف إقليمي أو دولي، يمكن أن تشكل تهديداً مباشراً أو غير مقبول لمصالحهم؛ فإن ذلك يدفعهم للاهتمام بالملف العربي، ويقومون بالتحرك أو باتخاذ موقف جديد تجاه الأزمة القائمة، بغية المساعدة على احتوائها.

٢-وجود تضامن عربي: إن شرط وجود أزمة غير كاف لتحرك الجماعة الأوروبية، بل يفترض وجود موقف عربي تضامني، قادر من خلال الأزمة أن يفرض على أوروبا التجاوب مع مطالبه.

٣-الدور الأمريكي: من أهم سمات العلاقات العربية – الأوروبية، التأثير الكبير الذي تمارسه الولايات المتحدة على الطرف الأوروبي، بسبب خصوصية العلاقات بينهما ، ومن المفيد التذكير أن الولايات المتحدة لم تنظر أبدا بعين الارتياح إلى تطور الحوار العربي– الأوروبي، إذ اعتبرته بمثابة خروج عن الانضباط المطلوب في إطار الحلف الأطلسي، ولو أنها استفادت لاحقاً، في فترات معينة، من الدور الأوروبي بصفتها قناة اتصال مع أطراف عربية.

وتتسم السياسة الأوروبية تجاه الوطن العربي بالتركيز على العلاقات الثنائية، والتي تكون ذات فعالية وأهمية في فترة معينة بالنسبة إلى أوروبا(٢).

فعلى سبيل المثال بدأت أوروبا بإقامة حوار مع منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول

(١)- د. هلال علي الدين {وآخرون...} ، "العرب و العالم " ، مركز دراسات الوحدة العربية مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي ، بيروت ١٩٨٨ ، ص ٢٩٦.

(٢)- مرجع سابق، ص٢٩٧.

(أوابك)، كما برز اتجاه لتطوير العلاقات مع مجلس التعاون الخليجي، والجدير بالذكر أن الجماعة الأوروبية هي الشريك التجاري الأول لأعضائه.

ومن العوامل التي تحدد العلاقات الأوروبية – العربية نجد المساعدات المالية، حيث أن الدول العربية بحاجة ماسة لهذه المساعدات لتطوير اقتصادياتها، والذي سينعكس على العلاقات الاقتصادية بين الطرفين.

وبالبحث في برنامج المساعدة المالية للدول المتوسطية ومنها العربية، نلاحظ وفقاً لوثائق الشراكة الأوروبية أن برنامج المساعدات المالية يرمي إلى تحقيق الأهداف التالية(١):

١–دعم عملية التحديث الاقتصادي، وإعادة هيكلة اقتصاديات البلدان المتوسطية، لكي تفتح أسواقها في إطار اتفاقيات الشراكة الجديدة.

٢–تعزيز عمليات التكيف الهيكلي في البلدان التي لم تحقق تقدماً ملموساً في هذا الصدد، مع التأكيد على إعدادها لدخول منطقة التجارة الحرة.

٣–مساندة التعاون الإقليمي وبصفة خاصة في مجال البيئة.

٤–تقوية التعاون المالي والاقتصادي بين الدول المتوسطية وبصفة خاصة من خلال برامج التعاون اللامركزية في مجال الأنشطة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية (رجال الأعمال، مراكز البحوث، الإعلام، ... الخ).

٥–دعم عملية السلام في الشرق الأوسط.

وهناك شروط لتنفيذ برنامج المساعدات المالية. فحتى يمكن تنفيذ برنامج المساعدة المالية لدول جنوب المتوسط وشرقه، فإن وثائق الشراكة الأوروبية تقترح ما يلي:

١– إجراء حوار موسع حول السياسة الاقتصادية للدول المتوسطية، لتحديد حاجتها الاقتصادية، وكذلك أولويات العمل وأدواته والتي سوف تقدمها دول الاتحاد الأوروبي.

(١)- الرهوان محمد حافظ عبده ، د. أحمد جامع ، العلاقات الاقتصادية الدولية،مرجع سابق، ص٣٣٧ .

٢– تقوية آليات التنسيق بين الأداء الأوروبي، بما في ذلك بنك الاستثمار الأوروبي، وبين المؤسسات المالية الدولية الأخرى مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

٣– تدعيم التنسيق بين مؤسسات الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء.

٤- تحديد إمكانيات التنسيق فيما بين الأدوات المالية للاتحاد، بما في ذلك القروض، لتلبية أهداف وحاجات كل دولة متوسطية على حدة(١).

وجدير بالذكر أن الدول العربية، تعتبر شريكاً تجاريا مع دول أوروبا وأمريكا واليابان، ويظهر ذلك من أن التجارة البينية فيما بين الدول العربية لا تزيد عن ٦% من إجمالي تجارتها الخارجية.

وفي مجال العلاقات الاقتصادية الدولية، نجد أن دور الدول العربية في علاقتها مع أوروبا، لا يخرج بصفة عامة عن أمرين(٢):

- إنها تعتبر مصدراً للمواد الأولية، خاصة النفط، وقليل من السلع الزراعية لدول أوروبا.

- إنها تعتبر سوقاً لتصريف المواد المصنعة التي تنتجها دول أوروبا.

وهكذا تتخذ عملية التبادل التجاري الدولي بين الدول العربية ودول أوروبا شكل مبادلة المواد الخام والنفط العربي بالسلع الأوروبية التامة الصنع والحاصلات الزراعية خاصة الحبوب.

وأي تغيير في هذه العلاقات ، سوف يضر بمصالح دول أوروبا ، فلو تصورنا مثلاً أن الدول العربية أصبحت دولاً صناعية، فإن ذلك يعني إغلاق (أو تحديد) سوق هامة في وجه الصناعات الأوروبية، مما يؤدي إلى تعرض بعض المشروعات في هذه الدول لمخاطر الكساد ثم البطالة وغيرها من الآثار الاقتصادية والاجتماعية السيئة المصاحبة للركود أو الكساد الاقتصادي. ومن ناحية ثانية، فإن الدول الأوروبية ستفقد ولو جزئياً مصدراً هاماً من مصادر المواد الأولية والطاقة، حيث سيتم استخدام هذا الجزء في

---

(١)- الرهوان محمد حافظ عبده ، د. أحمد جامع ، مرجع سابق، ص٣٣٨ .
(٢)- مرجع سابق، ص٣٦٤.

المنطقة العربية.

كما ستفقد بنوك أوروبا مصدراً هاماً ورئيسياً من مصادر التمويل، حيث يمكن استخدام جزء كبير من الأرصدة المالية العربية في الصناعات والتنمية في المنطقة العربية، بدلاً

من إيداعها في البنوك الأوروبية، وقيام هذه البنوك باستغلالها في التنمية الصناعية والزراعية، وتمويل التجارة في المجتمعات الأوروبية.

وتتصور الباحثة أن تكون الصناعات العربية منافسة للصناعات الأوروبية، خاصة وأن اليد العاملة العربية تعتبر أرخص من العمالة الأوروبية. بالإضافة إلى تملك الدول العربية لمصادر هائلة للطاقة والمواد الأولية مما يتوقع معه انخفاض نسبي في تكلفة الإنتاج العربية.

المبحث الثالث: الدور الأوروبي المطلوب عربياً في مجال الاقتصاد

إن المطلوب عربياً ليس نظاماً اقتصادياً جديداً يرهن أسواقهم لسوق عظمى أمريكية أو أوروبية، بل الأفضل أن يكون نظام (مالي تكنولوجي)، يؤدي إلى النهوض بالاقتصاد

العربي نهوضاً حقيقياً وليس رقمياً فحسب. وفي المجالات الزراعية والصناعية والسياحية، بحيث يشكل ذلك تدفقاً للتكنولوجيا يتيح للعرب تصنيع لنصف ما يصدرونه والدخول في عملية تصنيع ٥٠% على الأقل مما يستوردونه وتطويراً بنيوياً و نوعياً لمؤسسات التعليم والتعليم العالي والبحث العلمي وتأهيل العمالة وسيولة مؤثرة للتنمية(١).

ففي مجال الاقتصاد (التجارة والاستثمار)، إن المطلوب عربياً هو تدفق مالي استثماري، يوفر للعرب مالا يقل عن ٧٥ مليار دولار إضافية سنوياً، كاستثمارات في مجالات البنى الأساسية، وفي مجالات الزراعة، والصناعة والسياحة وفي مجالات دعم مؤسسات التعليم والبحث العلمي، وتامين الكوادر البشرية المدربة على التكنولوجيا العالية أو المتطورة، خاصةً وإن مناخ الصراع الخفي اقتصادياً بين أوروبا وأمريكا يساعد على ذلك.

كما يمكن للعرب أن يطالبوا أوروبا بتعميم برامج التوازن الاقتصادي، أو ما يسمى (الأوفست)، بحيث تتضمن برامج الأوفست توزيع الاستثمار على مشاريع ترسيخ التكنولوجيا، ودعم البحث العلمي وتطوير مؤسسات التعليم – والتعليم المهني، وتخصيص جزء من هذه المبالغ لذلك. خاصةً وأن نحو ٦٠ % من مستوردات العرب (عدا صفقات السلاح) تأتي من أوروبا مقابل ٣٠% من الشرق الأوسط و١٠% من أمريكا.

وهناك فرصة أخرى أو ما يمكن أن يتحول إلى مطلب آخر للعرب، وهو إقناع الأوروبيين باستثمار ما يوازي العجز التجاري بين الدول العربية ودول الاتحاد الأوروبي، حيث يبلغ هذا العجز ٣٠ مليار دولار سنوياً في مشاريع تنموية، يخصص جزء منها أيضاً لمشروعات البنية التحتية والتعليم والتدريب والتأهيل والبحث العلمي، والتنمية الصناعية.

(١)- د. حنوش زكي ، دور الاتحاد الأوروبي في دعم التنمية في الوطن العربي ـرؤية عربية للشراكة، مرجع سابق، ص ٧٢.

وفي مجال هذه التنمية بالذات يمكن اقتسام القيمة المضافة بين الطرفين العربي والأوروبي، أو احتساب نسبة أكبر من هذه القيمة للطرف العربي.

إن هذه التطلعات المشروعة للعرب (باعتبار أن أي تعاون أو شراكة بينهم و بين أوروبا)، يحقق للأخيرة مصالحها التنافسية مع أمريكا واليابان، من شأنه أن يدفع عجلة التنمية

بمعدلات أكثر تسارعاً إلى الأمام، و بالتالي إيجاد فرص عمل تستوعب جزءاً من (مليوني عامل) التي يضخها التضخم السكاني إلى سوق العمل سنوياً.

وهكذا سيتشابك أو يتفاعل إيجاباً التطور الصناعي المتحقق، من خلال برامج الأوفست وبرامج المساعدات الأخرى مع قوة العمل المؤهلة والمدربة، لينعكس مباشرة على معدلات النمو في حركة دائرية تراكمية.

ونعلم أن المستثمرين يشكون في الدول العربية عموماً من قلة العمالة العربية المؤهلة تقنياً أو انخفاض كفاءتها ... فالمفارقة تتلخص في توفر عمالة رخيصة، لكنها ناقصة الخبرة والكفاءة التي تتطلبها الاستثمارات ، وتصبح المشكلة أكبر عندما يتعلق الأمر بمشروعات صناعية تعتمد على طرق إنتاج معقدة ومتطورة، إذ إن مثل هذه المشروعات لا يحتاج فحسب إلى موظفين إداريين من زوي الكفاءة والخبرة، ويتقنون استخدام الكمبيوتر ووسائل الاتصال الحديثة؛ وإنما أيضاً إلى عمال مهرة يستطيعون تشغيل خطوط الإنتاج عالية التقانة وصيانتها.

وإلى ذلك نضيف بأن مناخ الاستثمار المناسب لا يرتبط بتوفر الثروات الطبيعية والأيدي العاملة غير المؤهلة والرخيصة، بمقدار ما يرتبط بتوفر أيدي عاملة تتمتع بتأهيل مهني وحرفي وتقني و خبرات كافية.

ولأن الاتحاد الأوروبي، يسعى إلى دفع التنمية في المنطقة العربية انسجاماً مع رؤيته وتحقيقاً لأهدافه ومصالحه؛ فإن من المطلوب منه أن يسعى أو يساهم في برامج تأهيل الأيدي العاملة العربية تعليماً وتدريباً وتقانة ، إما عبر إعداد وتمويل البرامج التدريبية ، أو بتوفير وسائل التكنولوجيا وأدواتها لدغم برامج التدريب والتأهيل، أو المساهمة والمساعدة في تمويلها.

وكذالك يتوجب على الشراكة الأوروبية العربية وعلى الجانب الأوروبي تحديداً، القيام بتقديم المساعدة المادية والعلمية، للتنسيق بين مؤسسات البحث والتطوير الأوروبي ومثيلاتها العربية، وإقامة مشروعات مشتركة لا يمكن إقامتها على المستوى العربي في مجالات الزراعة، والصناعة، والبنى التحتية، والبيئة على سبيل المثال لا الحصر.

وفي أضعف الحالات، فإنه لابد من إنشاء شبكة معلومات عربية أوروبية، تجمع كل ما ينتج في ميادين البحث و الاكتشاف للمنجزات الجديدة في أوروبا، وتضعه تحت تصرف مراكز البحوث والتطوير العربية(١).

إضافة إلى إعطاء الدول العربية معاملة تفضيلية وفق مبادئ WTO بإقامة مشروعات مشتركة، تقترن بجملة من المعاملة التفضيلية في ميادين التكنولوجيا العالية وصناعة الدواء والتجهيزات الطبية ووسائل الاتصالات .... الخ .

وهكذا يبدو أن أوروبا مطالبة (إذا كانت جادة في طرح مسألة الشراكة)، أن تساعد عربياً على تطوير مؤسسات البحث العلمي، والتطوير، وقواعد المعلومات، وشبكات الاتصال، وجملة من الأنشطة الاقتصادية الأخرى التي تم ذكرها.

وهذا ما يمكن تسميته بضرورة سعي الاتحاد الأوروبي لتمكين الدول العربية وأن الاستفادة من الشراكة، يتطلب تأهيل الدول العربية لذلك.

والتأهيل هنا يجب ألا ينصرف فقط إلى النواحي الاقتصادية وما في حكمها، إنما يجب أن ينصرف أيضاً، وبنفس المقدار من الأهمية إلى دعم التعليم والبحث العلمي والتدريب والتكنولوجيا، نقلاً واستخداماً، بإنشاء أجهزة ومؤسسات وقنوات مشتركة دائمة لدعم التعاون العلمي والتكنولوجي، وتوجيه التعاون نحو نقل وترسيخ وملائمة التكنولوجيا في جميع المجالات الإنتاجية والخدمية وتدريب الكوادر البشرية وتكوينها، خاصة وإن الاتحاد الأوروبي في مشروع (شراكته) المطروح يركز على قضايا الاقتصاد والزراعة والتجارة والأمن و الهجرة مقابل اهتمام أقل على الثقافة والتعليم والتكنولوجيا والتنمية البشرية.

---

(١)- د. حنوش زكي، مرجع سابق، ص ٧٤.

الحق وإن كان الاتحاد الأوروبي قد بذل جهوداً حثيثة لتحقيق أهداف الشراكة الأورومتوسطية وأنجز معها قدراً من النجاح، إلا أن الحاجة مستمرة لبذل مزيد من التعاون المشترك بالتركيز على البعد التنموي والإنساني لظاهرة الهجرة بين ضفتي المتوسط، وبما يحقق اقتساماً عادلاً لمنافعها، وما يستلزمه ذلك من تيسيرات لتدفقات

المهاجرين الشرعيين، وفتح قنوات جديدة إلى دول الاتحاد الأوروبي، بتسهيل حركة الأفراد وإجراءات الدخول والإقامة للعمل النظامي، والتوسع في إبرام الاتفاقيات الثنائية حول العمالة المهاجرة بتحديد حصص سنوية من العمالة عن طريق الشريك الأوروبي ووضع ضمانات توفر التدريب المهني واللغوي، لتحقيق إدارة جيدة مشتركة، تعنى بتدقيق الهجرة النظامية ومكافحة الهجرة غير الشرعية(١).

إن على الاتحاد الأوروبي أن يبحث أعضاؤه على زيادة استثماراته في كيان الشراكة المتوسطية، لإيجاد فرص عمل محلية تحد من تدفقات الهجرة غير المشروعة إلى أراضيه، وتقلل الفجوة التنموية بدول شرق المتوسط وجنوبه.

(١)- أ. عبد الهادي عائشة، " ندوة إقليمية حول واقع وآفاق هجرة العمالة العربية في ضوء الشراكة الأورومتوسطية "، فندق شبرد ٣٠/١٠-١/١١/٢٠٠٦.
http://www.manpower.gov.eg/aishaabdelhady/conferences/2006/emigration

المبحث الرابع: دوافع التبادل التجاري العربي – الأوروبي

إن الانفتاح على التبادل التجاري الدولي الحر مؤشر مهم ذو دلالة، على مدى اندماج الاقتصاد العربي، في منظومة العولمة الزاحفة. وإن نسب الانفتاح التجاري العربي الدولي، المسجلة خلال حقبة التسعينات، جيدة بالقياس إلى نظيراتها في البلاد النامية الأخرى وحتى في البلدان المصنعة الكبرى، ويعود ذلك نتيجة لازدهار التنمية العالمية، وبالتالي الطلب العالمي ككل على المنتجات العربية أكثر منه نتيجة لتحسين القدرة التنافسية العربية الدولية، أو لتنوع القاعدة التصديرية العربية.

وتشير الإحصاءات المتاحة إلى أن قيمة مجموع الصادرات والواردات، تفوق قيمة الناتج المحلي الخام في غير بلد عربي، مما يؤكد أن السوق الدولية أصبحت – معطى وعاملاً– من المعطيات ومن العوامل الأساسية، التي تتحكم في كم ونوع وقيمة الإنتاج الوطني، سلباً وإيجاباً. مع العلم أن القدرة التنافسية العربية الدولية، لم تزل ضعيفة، على الرغم من التحسن الذي سجلته في السنوات الأخيرة. ويرجع هذا الضعف إلى عوامل عديدة، من بينها الحمائية الفعلية العالمية، التي لم يزل يتمتع بها العديد من المنتجات الزراعية وغير الزراعية(١).

وبالبحث في دافع التبادل التجاري، نجد أن تدويل الإنتاج العربي، فيه بلا شك من المزايا ما يجعل دعمه وتعميقه وتوسيع رقعته الجغرافية أمراً مرغوباً فيه، باعتباره عنصراً حاسماً من عناصر التنمية المنفتحة، والتوظيف الأمثل للموارد الإنتاجية المتاحة، وضمان أسواق خارجية للمنتجات التقليدية، ودعم القدرة التنافسية الدولية، وتنوع القاعدة التصديرية، والاستفادة من التكنولوجيات الحديثة، والحث على المزيد من الاستثمارات في البحث والتطوير، وتقوية أواصر التعاون والعمل المشترك والاندماج الإقليمي، استناداً على العلاقات التاريخية والاقتصادية القديمة بين الدول العربية والأوروبية تحديداً.

(١)– تحرير كنعان طاهر حمدي[و آخرون...]، "هموم اقتصادية عربية: التنمية – التكامل – النفط – العولمة "، مركز دراسات الوحدة العربية ، (بيروت تشرين الأول ٢٠٠١)، ص ٢١٦ و مابعد.

ونذكر أيضاً أن من أحد الأسباب المهمة التي تدفع الدول العربية بالبحث عن الشريك الدولي، هو ضعف التجارة البينية، مقارنة بالتجارة بين الدول العربية والاتحاد الأوروبي.

ومن أسباب ضعف التجارة البيئية العربية(١):

١- لا يوجد هناك ما تتبادله البلدان العربية فيما بينها سوى عدد قليل من السلع، نتيجة للتركيب القطاعي لهياكل الإنتاج في البلدان العربية، حيث أن المشكلة هي مشكلة إنتاج، أكثر منها مشكلة تبادل تجاري.

٢- ضعف البنية الأساسية التي تخدم حركة التبادل التجاري بين البلدان العربية.

٣- المعوقات الإدارية التي تضم القيود الجمركية وغير الجمركية.

٤- عامل المحاكاة الذي يعتبر سلوكاً استهلاكياً، حيث يتجه المستهلك العربي إلى السلع المستوردة من الدول الصناعية، أكثر من اتجاهه إلى السلع العربية.

وهنا لابد من التطرق للتبادل التجاري العربي الأوروبي وإعطائه أهمية أكبر في الدراسة، مع الإشارة إلى التبادل مع الدول الأخرى، وذلك لأن الاتحاد الأوروبي يحظى بأكبر نسبة من التبادلات التجارية غالباً.

فعلى الرغم من أن علاقات التجارة العربية/الأوروبية، تؤتى منافع كثيرة للطرفين، إلا أنه يطغى عليها عدم التكافؤ واختلال التوازن. ويدل على ذلك مؤشرات كثيرة: فالدول العربية تعتمد اعتماداً شديداً بل ومفرطاً على الاتحاد الأوروبي في مبادلاتها التجارية، حيث استأثر الاتحاد خلال الأعوام ١٩٩١-١٩٩٥ بنسبة ٣٢% في المتوسط من إجمالي صادراتها، وبنسبة ٤١%من إجمالي وارداتها(٢).

وبذلك فإنه يحتل المركز الأول بين الشركاء التجاريين للدول العربية، تاركاً بعيداً خلفه كل من اليابان والولايات المتحدة. وفي المقابل لم تزد حصة الدول العربية من إجمالي الصادرات والواردات الأوروبية عام ١٩٩٥ عن نسبة ٣%، وقد انقلبت التجارة الأوروبية من فائض لصالح الدول العربية، قاربت قيمته ٤١ مليار دولار عام ١٩٨٠، إلى عجز تزايد من حوالي ٥ مليار دولار عام ١٩٨٣، إلى أكثر من ١٨ مليار دولار عام ١٩٩٧.

(١)- د. طاهر جميل ، مفهوم وأبعاد التنمية الاقتصادية في الأقطار العربية : الواقع والتحديات ، شؤون عربية،الكويت، أيلول١٩٩٣، ص ٤٨.

(٢)- د.خضر بشارة، الحوار الاقتصادي العربي ـالأوروبي نشأته..حاضره .. مستقبله، مرجع سابق. ص ٦٤.

وقد انخفضت نسبة حصة الاتحاد الأوروبي من إجمالي الصادرات العربية تباعاً، من عام ١٩٩٤ إلى عام ١٩٩٦، ثم عاودت الارتفاع عام ١٩٩٧، رغم استمرار ارتفاع القيمة المطلقة لها. أما حصته من الواردات العربية، فقط واصلت الارتفاع بالنسبة والقيمة معاً تباعاً من عام ١٩٩٤ إلى ١٩٩٧.

ويوضح ذلك، أن السوق العربية تزداد انفتاحا أمام المنتجات الأوروبية خلال الفترة المدروسة، بينما تتقلص الأهمية النسبية للصادرات العربية إلى الاتحاد الأوروبي. ويؤمل أن تؤدي اتفاقيات الشراكة العربية/الأوروبية، لإقامة مناطق التجارة الحرة (في إطار الشراكة المتوسطية / الأوروبية نظام برشلونة)، إلى زيادة الصادرات العربية إلى أسواق دول الاتحاد، غير أن ضعف مرونة هياكل الإنتاج العربية، قد يؤثر في قدرة الدول العربية على الاستفادة في الأجل القصير، من إقامة هذه المناطق التجارية الحرة مع الاتحاد الأوروبي.

وفي مقابل تنوع الصادرات إلى العالم العربي، تتركز الصادرات العربية إلى الاتحاد في عدد محدود جداً من السلع، على رأسها النفط والغاز الطبيعي اللذين يمثلان معاً ٨٥% من الصادرات العربية إلى دول الاتحاد الأوروبي.

وعلى مر السنين اتضح أن التجارة الخارجية العربية، حافظت على اتجاهاتها مع الشركاء التقليديين، حيث تبين التقديرات الأولية لعام ١٩٩٩، أن الصادرات العربية إلى الاتحاد الأوروبي، الذي يعد الشريك التجاري الرئيسي، اتجهت بدرجة طفيفة، نحو الانخفاض لتبلغ ٢٧.٢% عام ١٩٩٩ مقارنة بنسبة ٢٧.٣% عام ١٩٩٨، من إجمالي الصادرات العربية، ويعزى ذلك إلى ثبات مستوى الطلب على الصادرات النفطية العربية في بعض دول الاتحاد الأوروبي، خلال عام ١٩٩٩(١).

وفي جانب الواردات: ارتفعت حصة الواردات العربية من الاتحاد الأوروبي لتبلغ٣٩.٢%

(١)- التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٠ ، ص١٣٢-١٣٣.

من إجمالي الواردات عام ١٩٩٩، وذلك مقارنة بنسبة ٣٨.٥% عام ١٩٩٨.

وقد حدث تغير طفيف في الأوضاع النسبية للشركاء الرئيسيين في التجارة العربية خلال عام ٢٠٠٣(١)، فبالنسبة للصادرات العربية إلى الاتحاد الأوروبي الذي يعد الشريك التجاري الأول، حيث زادت حصته بدرجة طفيفة لتبلغ حوالي ٢٧.٦% من إجمالي الصادرات العربية في عام ٢٠٠٣، مقارنة بنسبة ٢٧.٤% عام ٢٠٠٢ ومن الملاحظ إن زيادة الصادرات العربية إلى الاتحاد الأوروبي يعود إلى زيادة الطلب على الصادرات النفطية العربية في دول الاتحاد الأوروبي(٢).

وفي جانب اتجاه الواردات، ارتفعت حصة الواردات العربية من الاتحاد الأوروبي من ٤٣.٥% عام ٢٠٠٢ إلى ٤٤.٢% عام ٢٠٠٣.

ثم تباطأ نمو الصادرات العربية إلى الاتحاد الأوروبي إلى ١٢.٤% في عام ٢٠٠٦ من ٣٦.٤% في عام ٢٠٠٥(٣).

وقد نجم تغير طفيف في حصص الشركاء التجاريين الرئيسيين في الصادرات العربية، فقط تراجعت حصة الاتحاد الأوروبي وهو أول شريك تجاري للدول العربية من ٢٣.٨% عام ٢٠٠٥ إلى ٢٢.٧% عام ٢٠٠٦(٤).

أما الواردات العربية من الاتحاد الأوروبي، فقد ارتفع بنسبة قليلة بلغت ٤.٢% في عام ٢٠٠٦، مقارنة بنمو بلغت نسبته ١٧.٩% في عام ٢٠٠٥. وقد أدى النمو المتباطئ في الواردات العربية من الاتحاد الأوروبي إلى تراجع ملموس في حصتها في الواردات العربية من ٤٠.٣% عام ٢٠٠٥ إلى ٣٦.٦% عام ٢٠٠٦.

---

(١)- التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٤ ، ص٣-٤ .

(٢)-التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠١، ص٢٥٤.

(٣)- التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٧، ص١٥٤ .

(٤)- التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٧، ص١٥٥ .

http://www.amf.org.ae/amf/website/pages/page.aspx?type

نسب مئوية

	الاتحاد الأوروبي										
	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦*
الصادرات الإجمالية العربية	٢٦.٨	٢٥.٥	٢٧.٣	٢٧.٢	٢٨	٢٧.٩	٢٧.٤	٢٧.٦	٢٤.٣	٢٣.٨	٢٢.٧
الواردات الإجمالية العربية	٤١.٢	٤٠	٣٨.٥	٣٩.٢	٤٢	٤٢.٢	٤٣.٥	٤٤.٢	٤١.٧	٤٠.٣	٣٦.٦

*المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد. من عام ١٩٩٦ حتى ٢٠٠٦.

المبحث الخامس: الآفاق المستقبلية للشراكة

تتضمن الرؤية المستقبلية للعلاقات العربية الأوروبية أحلاماً للجانبين تجرى صياغتها في أهداف. وواضح أن من أهداف الجانب الأوروبي قيام الجماعة الأوروبية بدور كبير في مشروعات الوطن العربي، والوصول مع دول الجامعة العربية إلى تعزيز التعاون الاقتصادي في عدة مجالات (١): هياكل البنية الأساسية، والتصنيع، والزراعة، والتعاون المالي، والتجارة، والتعاون العلمي والتقني، والتقدم بالتعاون على صعيد الطاقة.

وواضح أن أهداف الجانب العربي من التعاون على الصعيد الاقتصادي يمكن أن تتلاقى مع أهداف الجانب الأوروبي ضمن قاسم مشترك، ينميه الحوار وتوسعه الممارسة العملية.

ولكن الجانب العربي يتطلع في الوقت نفسه إلى قيام أوروبا الغربية بدور ينطلق من مسؤوليتها التاريخية، تمارسه على صعيد الصراع العربي- الإسرائيلي تحقيق فيما يحقق إسهاما في الحفاظ على أمن المنطقتين. ولا يزال الجانب العربي يتطلع أيضاً إلى تكثيف الحوار الثقافي بين المنطقتين، تحكمه الموضوعية، ويقع هدفاً له التعاون وإدراك الصورة الحقيقية، وصولاً للتعاون.

إن تحقيق الأهداف التي تبدأ أحلاماً، يتطلب إرادة الفعل التي تجسدها على صعيد الدول والجماعات الإقليمية الإرادة السياسية، ويتطلب المناخ المناسب وإيجاد إطار صالح للعمل في صيغة مناسبة و إحكام آلية العمل.

ومن الطبيعي أن تستمر العلاقات على المستوى الثنائي. ومفهوم ضمن مرحلة انتقالية، أن تستمر العلاقات القائمة بين الجماعة الأوروبية ودول عربية، كل على إنفراد، أو في تجمع إقليمي.

ومرغوب أن تتطور ضمن الصيغة المعتمدة في الحوار العربي الأوروبي ومعلوم أن هذه الصيغة تقيم التعاون بين منطقتين، باعتبار كل منهما وحدة واحدة. فهناك طرف عربي و

(١)- د. الدجاني أحمد صدقي، الحوار العربي الأوروبي الفكر والمسارات والمستقبل، وجهة نظر عربية، دار المستقبل العربي،١٩٩٣، ص ٣٤٣.

آخر أوروبي. وقد دلل العمل ضمن هذه الصيغة على سلامتها ومناسبتها للتقدم والإنجاز.

ويعتقد الدكتور عصمت عبد المجيد، الأمين العام لجامعة الدول العربية سابقاً أن مؤتمر برشلونة قد وضع الأساس السليم لبناء علاقات متوسطية – أوروبية متطورة، تصل إلى مستوى المشاركة الفعلية، والتأكيد على مبدأ المساواة والاحترام المتبادل. ولكنه يؤكد على ضرورة مراعاة ما يلي(١):

– يجب أن يتسع التعاون، ليشمل جميع الدول العربية المتوسطية منها وغير المتوسطية، انطلاقا من أهمية عدم القبول بتجزئة التعاون العربي الجماعي مع الأطراف والتكتلات الدولية.

– إن فكرة الشراكة المتوسطية ، يجب أن تكون مكملة ، وليست بديلاً عن الحوار العربي– الأوروبي، الذي نتطلع – من خلال المشاورات المستمرة مع المفوضية العامة للاتحاد الأوروبي ومع الرئاسة الأوروبية – إلى تنشيط هياكله.

– يجب أن تراعي الشراكة المتوسطية الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها الدول العربية، نتيجة برامج الإصلاح الاقتصادية، وما يترتب عليها من آثار سلبية في القوى العاملة اجتماعياً وبشرياً، الأمر الذي يستوجب تفهم أبعاد هجرة العمالة العربية إلى أوروبا.

– ينبغي إعادة تقسيم العمل بين ضفتي المتوسط، من خلال إقامة صناعات متكاملة، وخدمات إنتاجية تنافسية، بما يحقق تطويراً جدياً للهياكل الإنتاجية الصناعية في دول جنوب المتوسط.

– يجب أن ترتبط عمليات إزالة الحواجز الجمركية ورفع القيود عن عمليات التبادل التجاري، استيراداً وتصديراً، بمدى التقدم الاقتصادي الذي تحققه كل دولة على حدة، بما يحقق الانسجام بين عملية تحرير التبادل التجاري، ومقدار التطوير الاقتصادي.

– يعد توفير نقلة نوعية لدول جنوب المتوسط في مجال اكتساب التقنية المتطورة أمراً بالغ الأهمية.

---

(١)– الرشدان عبد الفتاح ، العرب والجماعة الأوروبية في عالم متغيير، مرجع سابق، ص ٧٥ .

– يجب أن تساهم دول شمال المتوسط، في تطوير نظم التعليم الفني والجامعي وبرامج إعادة التأهيل في دول جنوب المتوسط، مع مراعاة الخصوصية الثقافية لدى هذه الدول.

- ينبغي إدراك أهمية مراعاة ما حققته أجهزة التعاون الاقتصادي العربي المشترك من خلال جامعة الدول العربية، كما يجب أن تتكامل المشروعات التي يتم الاتفاق عليها في إطار المشاركة الأوروبية – المتوسطية، مع ما يتم إقراره من قبل أجهزة الجامعة العربية و مؤسسات العمل العربي المشترك.

ويرى البعض، أن الوضع المتوسطي الراهن غير مستقر، وخاصةً في إطار ظروف دولية متغيرة واقتصاد عالمي يسعى إلى التمحور حول ثلاثة أقطاب كبرى: هي أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان، حيث يتعين على بلدان المتوسط أن تحتل موقعاً ضمن النظام الاقتصادي العالمي الراهن، الذي هو في حالة مخاض، وأن تسعى لتكوين مستقبل مشترك مع القطب الوحيد – أوروبا – الذي يمثل مرجعاً لها.

وفي الوقت نفسه، لا يجوز لأوروبا أن تسمح للأوضاع بالتدهور في الدول المجاورة لها على شواطئ المتوسط. ومن ثم يجب عليها أن تواجه هذه التحديات بوضع سياسة جوار جديدة، تكون في مستوى الأخطار والتهديدات التي تلوح في الأفق.

فأوروبا لا يمكن أن تقوم بدور سياسي هام في المنطقة، إذا لم تعمل على وضع سياسة متوسطية، ضمن إطار متماسك وشامل يضم جميع الدول في حوض المتوسط.

وإذا كانت المتوسطية أقرب إلى العرب من زاوية التاريخ والذاكرة والحضارة وعمق التبادل وكثافته وترابط المصالح وتشابكها بين الطرفين العربي والأوروبي، فيما يتعلق بهدف تحقيق الأمن الأوروبي من الجانب الأوروبي والأمن العربي بالصيغة العربية؛ فإن أوروبا تريد من العالم العربي ضمان تدفق النفط إليها، لضرورته الحيوية بالنسبة إلى الصناعات الأوروبية الرأسمالية.

وبالمقابل يريد العالم العربي من أوروبا التأييد السياسي له في قضاياه المتعددة، وخاصة القضية الفلسطينية والصراع العربي- الإسرائيلي، ومسيرة السلام، ومشكلات المديونية وإعادة جدولتها وقضايا أخرى.

ولكن ينبغي التأكيد أن للشراكة شروطاً لابد من توافرها حتى تكون شراكة متكافئة ومتعادلة، سواء من حيث الاستعداد الأوروبي، أو من حيث الإمكانيات والقدرات العربية، للارتقاء إلى مستوى الشراكة المنشودة. مع العلم أن جميع البلدان الأوروبية تدرك الأهمية الاستراتيجية لدول البحر المتوسط، وأهمية اندماج هذا الإقليم في كيان عالمي ورؤية جغرافية استراتيجية. فأوروبا ككيان اقتصادي وتجاري عملاق، قد بذلت مجهودات ضخمة في سبيل عملية التكامل مع دول الشرق(١).

ويتطلب لتحقيق مساحة مشتركة من الرخاء، إصلاحاً هيكلياً رئيسياً لاقتصاد دول البحر المتوسط على المدى الطويل، ومن منظور عام ٢٠١٠. والمتوقع أن يشهد ميلاد منطقة تجارة حرة، وإلغاء التعرفة الجمركية والتحرير الكامل للسوق(٢).

وهنا تعتقد الباحثة بأن الانضمام للشراكة الأورومتوسطية، و وفقاً لأهدفها المعلنة سيؤدي إلى زيادة قيمة المساعدات المالية والتي بدورها تساعد في تطور وتنمية البلد المنضم. وأيضاً تساعد في تحسين نسب التبادل التجاري وذلك من خلال زيادة الصادرات عن طريق فتح الأسواق الأوروبية أمام منتجات دول جنوب وشرق المتوسط،. ومن جهة أخرى هناك سيئات يجب ذكرها وعدم إغفالها، فالشراكة ستؤدي إلى إلغاء الرسوم على الواردات الأوروبية وبالتالي تساعد في إقفال عدد من المشاريع الغير قادرة على المنافسة سواء من حيث الجودة أو السعر وستؤدي بدورها إلى استفحال البطالة.

---

(١)- بن حبيب نظيم ، "الشراكة الاورومتوسطية: و الصعوبات التي تواجهها" ، مجلة "Euro med platform magazine" ، العدد ٣(تموز٢٠٠٥).

http://www.euromedp.org/mag03/page10.asp?lang=ar

(٢)- مرجع سابق.

الفصل الخامس

أثر الشراكة في التنمية الاقتصادية

المبحث الأول:مفهوم التنمية ــ التنمية الاقتصادية.

المبحث الثاني:الصيغة المقترحة لتفعيل التنمية العربية في مجال الاقتصاد.

- منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى(بافتا).

المبحث الثالث:التنمية المستدامة والدور الأوروبي المطلوب عربياً في مجال التنمية المستدامة.

- التعريف المادي للتنمية المستدامة.
- التعريف الاقتصادي للتنمية المستدامة.
- التنمية المستدامة في القمم العالمية.
- أبعاد التنمية المستدامة.
- التنمية المستدامة في المنطقة العربية.
- مؤشرات التنمية المستدامة في المنطقة العربية.
- تحديات التنمية المستدامة في الوطن العربي.
- الدور الأوروبي المطلوب عربياً في مجال التنمية المستدامة.

المبحث الأول: مفهوم التنمية _ التنمية الاقتصادية

لقد اختلف الباحثون الاقتصاديون في تحديد مفهوم التنمية، فهناك من يصفها بأنها عملية نمو شاملة، تكون مرفقة بتغيرات جوهرية في بنية اقتصاديات الدول النامية.

وتشمل هذه التغيرات الاهتمام بالصناعة، التي تحتل الصدارة في السياسات الاقتصادية، وتتضمن أيضاً هجرة القوى العاملة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، وتقليل الواردات من السلع الاستهلاكية، وتقليص الاعتماد على المساعدات المالية من الدول الأخرى، وعلى المنتجات الفلاحية والمعدنية في الصادرات.

وبالرغم من أن مفهوم التنمية مفهوم واسع ومطاط، فقد أجمع أغلب المفكرين على أن التنمية هي الأداة أو الوسيلة التي تتمكن بها المجتمعات، من أن تواجه عوامل تخلفها، وتحقق عوامل تقدمها ورفعتها، حتى غدت التنمية هدفاً مشتركاً للمجتمعات المعاصرة، رغم اختلاف وسائل الوصول إليها وأساليب تحقيقها.

وفي الحقيقة، إن التنمية تتضمن الاستعمال الأمثل للموارد المادية والبشرية المتاحة، والكفاءة في الإنتاج، والعدالة في توزيع الثروة، وتحسين المستوى المعيشي، باقتسام ثمار التقدم الاقتصادي والاجتماعي لكل أفراد المجتمع.

ولقد جاء في تعريف هيئة الأمم المتحدة للتنمية في عام ١٩٥٦(١):((إنها العمليات التي يمكن فيها توحيد جهود المواطنين و الحكومة ، لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في المجتمعات المحلية، ولمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة، وللمساهمة في تقدمها بأقصى قدر مستطاع)).

التنمية والنمو:

التنمية هي غير النمو، فالتنمية فعل إرادة، تتولاه السلطة في أي بلد.

أما النمو فهو واقع، قد يكون تلقائياً، كما في البلدان الأكثر تقدماً، أو يكون حاصل عملية التنمية(٢).

---

(١)- أ.د. فلاحي صالح عمر، التنمية المتدامة بين تراكم رأس المال في الشمال واتساع الفقر في الجنوب، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد ٣ (٢٠٠٤)، ص ٦.

(٢)- الحص سليم ، "آفاق التنمية العربية المستدامة"، المستقبل العربي، العدد ٣١٥(أيار ٢٠٠٥)، ص٦.

إذن التفرقة الرئيسية بينهما، ترتبط بالتلقائية والتدخل في تحقيقهما.

فالنمو تلقائي، يحصل مع مرور الزمن، باستمرار وجود تشكيلة اجتماعية معينة، وسعيها الدائم للعيش(١).

أما التنمية فهي فعل، يستوجب التدخل والتوجيه، من قبل الدولة التي تمتلك القدرة على أن تنمي المجتمع، اقتصادياً بشكل خاص، وتكون مسؤولة عن مدى تدخلها هذا، باستعمالها إمكاناتها المادية والمالية والتشريعية كافة، وبالتالي فإنها لا تترك المجتمع ينمو تلقائياً، بل توجهه نحو المجالات الملائمة، وتعمل على إحداث التغيرات المؤسسية والتنظيمية والتقنية اللازمة لذلك.

يستنتج من هذا أن النمو الاقتصادي، يسبق التنمية الاقتصادية. وهو ظاهرة تحدث في المدى القصي، في حين أن التنمية، لا تحلل إلا في المدى الطويل، ولا يمكن الحكم عليها إلى بعد مضي فترة زمنية طويلة.

أن التنمية الاقتصادية تستهدف تحقيق تغييرات في المجالات غير الاقتصادية أيضاً، في حين يحصل النمو الاقتصادي من دون استهداف مثل هذه التغييرات، التي قد تحصل بشكل تلقائي، انسجاماً مع التطور الذي يقضي إليه النمو مع مرور الزمن.

فقد تطورت مفاهيم التنمية الاقتصادية في الفكر الاقتصادي المعاصر، ففي معظم خمسينات وبداية ستينات القرن العشرين، كانت فكرة التنمية مرادفة لإجمالي النمو المحقق، وكانت تعبر عن عملية تراكم لرأس المال المادي والبشري، بهدف زيادة الدخل القومي.

ومع منتصف الستينات، أصبحت فكرة التنمية أكثر التصاقاً بعملية التغيير الاقتصادي والاجتماعي(٢).

وفي السبعينات قام البعض بوضع استراتيجيات من أجل النمو مع إعادة التوزيع. وحدثت تطورات بعد ذلك، أدت إلى التراجع عن فكرة الناتج القومي، وبرز اتجاه القضاء على الفقر، باعتباره الهدف الحقيقي للتنمية. ومنذ تسعينات القرن العشرين، تم الرابط بين القضاء على الفقر وبين النمو، بحيث لم يعد يعتبر خصماً له.

(١)- د. فتح الله سعد حسين، التنمية المستقلة المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٩٥، ص ٢٢.

(٢)- الأسرج حسين عبد المطلب ، الحقوق الاقتصادية والتنمية في الدول العربية ، العدد٩٠ سبتمبر ٢٠٠٧ ، ص ٤٥ .

وبقراءة ملخصة لبعض نظريات التنمية، نجد بأن جميع النظريات اجتمعت على ضرورة توجيه دفعة قوية من الاستثمار، لتحقيق التنمية الشاملة، وإن اختلفت تلك النظريات فيما بينها، بشأن مكان وزمان توجيه هذه الدفعة من الاقتصاد القومي.

المبحث الثاني: الصيغة المقترحة لتفعيل التنمية العربية في مجال الاقتصاد

إن بلدان البحر الأبيض المتوسط، بحاجة اليوم لمواجهة طراز التنمية المشتركة، بهدف تحقيق الاستقرار، لدى مجتمعات المنطقة بالكامل، واستخلاص أفكار للتعاون، دون فرض إرادة طرف على طرف آخر. بل يجب توفر النوايا الحسنة، لتأمين المصالح المشتركة، حيث أن ازدهار جانب من منطقة البحر المتوسط، في الشروط الدولية الحالية، يؤثر سلباً أم إيجاباً على الجانب الآخر. ويجب هنا النظر إلى الأقطار العربية، ككتلة واحدة، وليس ككيانات منفصلة(١).

وفي الواقع حيث التناقض الرئيسي يكمن في الاختلافات في مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي بين بلدان شمال البحر المتوسط وجنوبه الذي يبدو كساحة ينقصها التجانس.

ويقتضي ذلك وضع الخطط الجادة، لخفض التفاوت وعدم المساواة والفجوات بين شاطئي البحر المتوسط، وذلك باتباع سياسة تعاون حقيقية، للتنمية والتطور، وهذا أمر ضروري جداً. وهناك العديد من الصيغ المقترحة المنطلقة من افتراضات، تستهدف إقامة " قطب للتنمية " مروراً بإنشاء منطقة تبادل حر، وتأسيس تعاون تنموي.

ويمكن بناءً على هذه الأفكار الجديدة اليوم، محاولة وضع أسس تؤمن مصالح الأطراف المشاركة. و يبدو ذلك كرد مقبول و صحيح ، على التحديات والرهانات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والمالية لمنطقة البحر المتوسط.

وهذه هي المجالات التي يجب العمل، لجعلها هدفاً اليوم في سبيل تعاون تنموي ومستقر، دون إهمال للصعوبات أو تناسيها، والتي تقف في وجه تحقيق مثل هذه الطموحات، خصوصاً تلك الخاصة بالتعاون من أجل التنمية، والعمل على وضعها موضع التنفيذ الفعلي.

وهي تفترض عدداً معيناً من الشروط، خصوصاً القبول بالتعاون المشترك، ويجب الإلحاح كثيراً على مفهوم التعاون المشترك بين الدول، كونه الصيغة الجديدة للتفاهم، التي يمكنها أن تقدم توقعات هامة للتنمية للمنطقة، باتفاق ومشاركة البلدان ذات العلاقة على جانبي

---

(١)- الزغبي موسى ، المتغيرات الدولية وانغطاساتها على الوطن العربي ، بيروت-دمشق .المنارة ١٩٩٧،ص١١٧.

البحر المتوسط، وعلى هذا التجديد الذي يجب أن ينصب على إيجاد الشروط الأفضل والملائمة للتبادلات والاستثمارات، من أجل الوصول إلى الشراكة، التي تصب بالتدريج في مكان من التعاون التنموي المتفق عليه.

وهناك تجارب حالية، ومحاولات عديدة، في مناطق مختلفة من العالم، من أجل التنمية المشتركة، والمساهمة في حل المشاكل، وبذر بذور الثقة.

وهكذا فإن التعاون من أجل التنمية بين البلدان العربية الواقعة على البحر الأبيض المتوسط والاتحاد الأوروبي هو خطوة أولى نحو تعاون عربي شامل مع ذلك الاتحاد.

ومن الصيغ المقترحة، لتفعيل التنمية العربية، في مجال الاقتصاد، نذكر مراحل التكامل الاقتصادي العربي. تتلخص الصيغة في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي والوحدة الاقتصادية في النهاية، عبر مراحل متأنية(١):

المرحلة الأولى: هي منطقة التجارة العربية الحرة (وقد قامت اعتبارا من ١/١ /١٩٩٨) وتتضمن الإزالة التدريجية – وضمن إطار زمني معين متفق عليه – للرسوم الجمركية والرسوم المماثلة والقيود الإدارية والكمية والنقدية، على التجارة في السلع بين الدول المنضمة إلى المنطقة.

المرحلة الثانية: مرحلة الاتحاد الجمركي العربي: وتتضمن، بالإضافة إلى منطقة التجارة الحرة، جداراً جمركياً موحداً للدول العربية الأعضاء ، في مواجهة الدول غير الأعضاء.

المرحلة الثالثة: مرحلة السوق العربية المشتركة: وتتضمن بالإضافة إلى ما يتضمنه الاتحاد الجمركي، إطلاق حرية انتقال القوى العاملة والرساميل بين الدول الأعضاء.

كما تتضمن هذه المرحلة إقامة نوع من التنسيق ، بين السياسات الاقتصادية.

إن نجاح العمل الاقتصادي، وفق هذه الصيغة والصيغ الأخرى، يتطلب بالضرورة مناخاً صحياً ومناسباً.

---

(١)- د. حنوش زكي ، " دور الاتحاد الأوروبي في دعم التنمية في الوطن العربي – رؤية عربية للشراكة " ، آفاق اقتصادية، مركز البحوث والتوثيق، أبوضبي، العدد ٨٢ (٢٠٠٠)، ص ٩١.

ويتوقف التكامل الاقتصادي العربي على:

١. تحقيق نسب عالية من النمو الاقتصادي، عبر الاستمرار، وتنمية الإنتاج والتحكم في الموارد.
٢. تحقيق الاستقرار الاقتصادي لكل دولة.
٣. الاستثمار في ميدان البحث العلمي والتنمية البشرية.
٤. تطوير البنية التحتية في ميدان النقل والمواصلات.
٥. الدخول في عالم المعلوماتية والاتصال.

وباعتبار أن المرحلة الأولى قد تحققت، لابد من إعطائها أهمية أكثر في البحث.

منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى(بافتا).

في التاسع عشر من شباط ١٩٩٧، أعلن وزراء المال والاقتصاد العرب، عن قيام منطقة تجارة حرة عربية كبرى(١)، ابتداءً من أول كانون الثاني عام ١٩٩٨، تضم الدول العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية، وذلك وفقاً لجدول زمني وبرنامج عمل، يتم تنفيذه خلال عشر سنوات، يتضمن تخفيض الرسوم الجمركية والضرائب على مدار هذه الفترة وبالتدريج. وذلك من منطلق الشق الاقتصادي، لقرار القمة العربية التي عقدت في القاهرة في حزيران عام ١٩٩٦.

وقد أقر وزراء المال العرب مجموعةً من المبادئ، في إطار تفعيل اتفاقية تيسير تنمية التبادل التجاري فيما بين الدول العربية (تونس ١٩٨١)، فيما يتعلق بالقيود غير الجمركية، وبقواعد المنشأ، وتبادل المعلومات والبيانات، مع تقرير معاملة خاصة للدول الأقل نمواً، على أن يشرف المجلس الاقتصادي والاجتماعي على تطبيق البرنامج الزمني، وفقاً لآلية المتابعة والتنفيذ. ومن ثم يدخل العمل الاقتصادي العربي المشترك منعطفاً جديداً، بعد عدة محاولات، جرت منذ ١٩٥٣ للدخول في مرحلة أعلى من التعاون الاقتصادي بين الدول العربية وهي:

---

(١)– د. صبري عبد الرحمن ، منطقة التجارة الحرة العربية بين الواقع والطموح ، سلسلة رسائل البنك الصناعي، الكويت، العدد ٦٦ سبتمبر ٢٠٠١ ، ص٧.

أولاً: الاتفاقية العربية لتسهيل التجارة وتنظيم تجارة الترانزيت ١٩٥٣.

ثانياً: اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية ١٩٥٧.

ثالثاً: قرار إنشاء السوق العربية المشتركة١٩٦٤.

رابعاً: اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية وذلك في عام ١٩٨١.

و في سبيل اتخاذ القرار لتفعيل العمل الاقتصادي العربي المشترك وتطويره، ليساير المتغيرات الإقليمية والدولية والعربية يوجد بديلان:

الأول: وضع اتفاقية جديدة للتكامل الاقتصادي.

الثاني: تطوير اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، وصولاً لإقامة منطقة حرة عربية كبرى. ورغبة في إنشاء منطقة التجارة الحرة، في أسرع وقت ممكن، استقر الرأي على الأخذ بالبديل الثاني كما سبق ذكره، والذي يمكن اعتباره مرحلة من مراحل التكامل الاقتصادي.

إن إقامة منطقة تجارة حرة عربية، ستؤدي إلى زيادة تبادل المنافع والمكاسب فيما بين الدول العربية، وهو أمر يعزز من إمكانات نجاح إقامة منطقة التجارة الحرة العربية.

وأياً ما كانت البدائل المطروحة فإن هناك اتجاهات و آراء دولية وإقليمية تقول إن احتمالات الاندماج الإقليمي العربي، سواء فيما بين الدول العربية أو فيما بين الدول العربية والعالم الخارجي، ستتزايد في الأجلين: المتوسط والطويل، لأن منطقة التجارة الحرة، ستمكن الدول العربية من أن تتعاون مع العالم الخارجي كوحدة واحدة، وبالذات في إطار اتفاقية الجات، وتحرير التجارة، وإصدار ١٩ دولة عربية قوانين، لتشجيع الاستثمار وتحسين مناخه، وسعي الدول نحو التحرير بصفة عامة، والاندماج في الاقتصاد العالمي، وجذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية، سواء كان استثماراً أجنبياً مباشراً، أم استثماراً غير مباشر بالبورصات العربية الناشئة(١).

وهذه العوامل، من شأنها أن تزيد من التجارة البينية، في ظل تنافس فرص الاستثمار الأجنبي المباشر الذي لا يستهدف سوقاً عربية واحدة منفردة، بل يستهدف سوقاً عربية موحدة.

---

(١)- د. صبري عبد الرحمن، مرجع سابق، ص ٩.

إن وجود سوق يضم ٢٨٠ مليون نسمة في إطار منطقة تجارة حرة عربية، سوف يزيد من التجارة البينية، وبالتالي الاستثمارات البينية، بطريق مباشر وبطريق غير مباشر، وفقاً لاقتصاديات الحجم والوفورات التي تنتج عن إقامة الوحدات الإنتاجية، ووفقاً لمقتضيات السوق الكبيرة، الذي تستهدفه الشركات العربية والشركات الدولية، في إطار العولمة، واندماج الأسواق العربية في السوق العالمي. ومن ثم فإن استمرار تبني الدول العربية لسياسات الإصلاح الاقتصادي، مع معالجة الآثار الجانبية لها: من فقر وبطالة وتزايد الهوة بين الدخول، يعد أهم ضمانات نجاح منطقة التجارة الحرة العربية.

وهذا التوجه العربي نحو تبني مراحل التكامل الاقتصادي، سيساعد السلع العربية، ذات المنشأ العربي، أن تجد لها أسواقاً سواء في دول الاتحاد الأوروبي، أو في دول العالم المختلفة، من خلال إعمال المبدأ التراكمي للقيمة المضافة، بالنسبة للسلع التي تنتج على مراحل في أكثر من دولة عربية واحدة، عند تصديرها إلى دول الاتحاد الأوروبي.

ومجمل القول إن دخول الدول العربية إلى النطاق العالمي والاندماج في السوق العالمي، لهو أمر مرهون بقدرة هذه الدول على التعامل مع ثلاثة متغيرات:

١. العولمة وما تحمله من نواحٍ إيجابية وسلبية للاقتصاديات الوطنية.
٢. الاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير لتنمية هذه الدول.
٣. إن الدول العربية باختيارها منطقة التجارة الحرة، كبداية لتعاون عربي أوثق فيما بين الدول العربية ، تستطيع أن تتعامل مع هذه المتغيرات الدولية من موقع قوة.

وكان عدد الدول الأعضاء في المنطقة حتى تشرين الأول عام ١٩٩٩ أربع عشرة دولة، وقد انضمت الدول العربية إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال السنة الأولى من بدء تطبيق البرنامج التنفيذي، أي أنها انضمت سنة ١٩٩٨.

وأعلن في مستهل العام ٢٠٠٥ بدء سريان اتفاق منطقة التجارة العربية الحرة.

وحتى نهاية ٢٠٠٦، بلغ عدد الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، سبع عشرة دولة [الأردن، الإمارات، البحرين، تونس، السعودية، سورية، العراق، عمان، فلسطين، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر والمغرب] ثم التحقت عام ٢٠٠٥ كل

من السودان واليمن، ولا تزال خارج المنطقة الجزائر، جيبوتي، جزرالقمر، الصومال وموريتانيا(١).

الالتزام بالتنفيذ من قبل الدول الأعضاء.

يعني الالتزام بالتنفيذ، أن الدولة الطرف، تقوم بتطبيق التخفيض المتدرج بنسبة ١٠% سنوياً على الرسوم الجمركية، والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل، المفروضة على استيراد السلع العربية المنشأ، من الدول الأعضاء، دون فرض أي قيود جمركية أو غير جمركية على عملية الاستيراد من الدول العربية الأعضاء، ودون ممارسة أي إجراءات أو إصدار قوانين أو تشريعات، من شأنها أن تعطل أو تخالف أحكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، وأحكام البرنامج التنفيذي، لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، مع الالتزام بكافة القرارات الصادرة عن المجلس الاقتصادي و الاجتماعي، ولجنة التنفيذ والمتابعة الخاصة بتنفيذ ومتابعة المنطقة(٢).

– أما فيما يتعلق بالتجارة الخارجية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ففي عام ٢٠٠٦ تشكل التجارة الخارجية الإجمالية حوالي ٩٢% من إجمالي التجارة العربية، كما تشكل تجارتها البينية حصة ١٢.٥% من إجمالي التجارة الخارجية لدول المنطقة عام ٢٠٠٦، ولقد أصبحت جميع دول الأعضاء المؤسسة للمنطقة، تطبق إعفاءات جمركية كاملة (١٠٠%) على السلع ذات المنشأ العربي، والمستوردة من الدول العربية الأعضاء، منذ عام ٢٠٠٥. ولقد توصل ممثلو الدول الأعضاء في المنطقة إلى اتفاق حول الأحكام العامة ومجموعة من قواعد المنشأ التفصيلية للسلع العربية ، وذلك لاعتمادها من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي قبل نهاية عام ٢٠٠٧. وتجدر الإشارة إلى أن القاعدة العامة الرئيسية، لتأهيل السلع عربية المنشأ، تبقى قاعدة القيمة المضافة المحلية التي لا تقل عن ٤٠% من قيمة المنتج (سعر تسليم المصنع)، على مجموعة السلع الصناعية ونصف المصنعة.

---

(١)– المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، ٢٠٠٧ ص١٦٥.

(٢)– المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٧ ص١٦٦ .

http://www.amf.org.ae/amf/website/pages/page.aspx?type

وفي جانب أخر، تعمل الدول الأعضاء، في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، على توسيع مجالات التبادل البيني، لتشمل تحرير تجارة الخدمات البينية.

وفي هذا الصدد، يعمل عدد من الدول الأعضاء في المنطقة، على تقديم عروض للالتزام بفتح عدد من أنشطة الخدمات، أمام موردي الخدمات من الدول العربية، بحيث ينبغي أن تزيد العروض المقدمة من أي من الدول العربية على الالتزامات المقدمة في اتفاقية الجات، في إطار عضوية الدول العربية في منظمة التجارة العالمية(١).

غير أن هناك توجهاً آخر، يرى أن التنمية لا تبنى إلا بسياسة موجهة، للاعتماد على الذات.

وبالتالي تقترح التنمية المستقلة، كصيغة لتفعيل التنمية العربية، حيث أن التحليل الحـــالي، ينظر إلى التنمية المستقلة، على أنها عملية، تقوم على قدرة البلد، علـــى اتخـــاذ قـــرارات مستقلة، في مجال التصرف بالموارد، وفي اتخاذ السياسات الاقتصادية والأسلوب التنموي المتبع فيه(٢).

وتتحدد هذه القدرة بعاملين رئيسيين هما:

- الإمكانات البشرية والطبيعية والمادية والرأسمالية والتقنية المتوفرة لديه.
- ونوعية السياسات الاقتصادية، ومدى فعاليتها في الوصول إلى النتائج المستهدفة منها.

فهناك إمكانات متنوعة، اتبعت سياسات اقتصادية مختلفة لاستغلالها، للوصول إلى نتائج اقتصادية واجتماعية محددة.

إن الإخفاق في تحقيق الأهداف الرئيسية ، لعملية التنمية الاقتصادية، في البلدان النامية، دفع بها إلى التفكير الجدي ، في إيجاد استراتيجية بديلة ، تنطلق من الاعتماد على الذات، كأساس لابد منه لإنجاح هذه العملية .

وذلك من خلال سيطرة المجتمع على موارده الذاتية، وقدرته غلى اتخاذ القرار المستقل فيما يتعلق بتحديد نمط استخدامها وشكله، وتسخيرها باتجاه الأهداف المرسومة، من دون أن يعني ذلك الانكفاء والانعزال عن العالم الخارجي، بل يجب مراعاة تقليل التأثيرات الخارجية السلبية، في كل من الإنتاج والاستهلاك المحليين، وذلك بتغيير نمط التجارة

---

(١)- Karl E.Case and Ray C. Fair, Principle of Economics,fourth edition,op.cite, p٩٢٠.

(٢)- د. فتح الله سعد حسين ، التنمية المستقلة المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج ، مرجع سابق، ص٢٢ .

الخارجية للبلد المتخلف تغييراً جذرياً، مع إعادة تحديد الأولويات، في توزيع الموارد المتاحة، بما يلبي الاحتياجات الأكثر إلحاحاً للأفراد، مع التأكيد على أن يكون إنتاج هذه الاحتياجات محلياً بالأساس، قدر الإمكان.

إن الاعتماد على الذات، في ظل النظام الاقتصادي الدولي السائد حالياً، يعني فك ارتباط الدولة المتخلفة بالعالم الخارجي، والذي يعد أمراً ضرورياً لتحرير فائضها الاقتصادي المستنزف بأشكال التبادل اللامتكافئ، وبسيطرة الشركات متعددة الجنسية على الاقتصاد العالمي. فهذا الانفكاك أو الانسلاخ، كما يسميه بعضهم، أصبح عنصراً مهماً من عناصر هذه الاستراتيجية البديلة للتنمية، والتي يمكن تحديدها بما يأتي(١):

١- الحد من العلاقات الخارجية، التي تعمق من تبعية البلدان النامية والتي تتركز في الآليات النقدية والمالية للنظام العالمي. ونقل التقنية، وتحويلات رأس المال وغيرها.

٢- الاستغلال الأمثل للموارد المحلية، وإعادة توجيهها بشكل أساسي نحو القطاعات الإنتاجية، التي تلبي احتياجات السكان الأساسية، وبما يقلل من تسربها، نحو القطاعات التي تلبي الطلب الخارجي، وتشجيع أنماط التقنية غير الضارة بالبيئة.

٣- التكامل بين القطاعيين الإنتاجيين الرئيسيين: الزراعة والصناعة، بالشكل الذي يعمق الارتباطات الخلفية والأمامية بينهما ويعزز تطويرهما من دون اللجوء إلى الخارج قدر الإمكان، وبما يحقق معدلاً مرتفعاً للنمو والاستخدام.

٤- زيادة فعالية المشاركة الجماهيرية، في عملية التنمية على جميع المستويات، كضرورة جوهرية، وواحدة من الاحتياجات الأساسية للأفراد في الوقت نفسه، للقضاء على الفقر و التخلف، بأسرع وقت ممكن، خصوصاً بالنسبة إلى المرأة، التي يجب أن تولى اهتماماً خاصاً، للاستفادة من قدرتها.

٥- تعزيز التعاون مع الدول النامية الأخرى، التي تشترك في أهدافها العامة. وهنا تتحول هذه الاستراتيجية إلى الاعتماد الجماعي على الذات، مما يساعد على توسيع الحجم الاقتصادي للبلدان الصغيرة، ويجعل من السهل عليها مواجهة بعض العقبات، التي تقف في وجه تطبيق الاعتماد على الذات فيها بشكل منفرد.

---

(١)- د. فتح الله سعد حسين ، مرجع سابق، ص٢٦ .

٦- تعزيز قدرة الموارد البشرية، صحياً وتعليمياً، مع تبني أسلوب فعال، لتوزيع الدخل، بما يحقق عدالة اجتماعية أوسع.

٧- تطوير الجوانب المتعلقة بالمعرفة، وتطوير التقنية المحلية، وتوفير مستلزمات تطويع التقنية المستوردة من الخارج بشكل يتلاءم مع الظروف المحلية لهذه البلدان.

نخلص مما سبق إلى إن استراتيجية الاعتماد على الذات، تتطلب مجموعتين متكاملتين من التغيرات الهيكلية: إحداهما داخلية، وتشمل التغيرات التي تهدف إلى توسيع الطلب المحلي على المنتجات، من خلال تغيير نمط توزيع الدخل، والسيطرة على الفائض الاقتصادي الذي يخضع لسيطرة رأس المال الأجنبي، واستخدام الجزء غير المستخدم منه بشكل أكثر كفاءة، بالإضافة إلى زيادة إنتاجية العمل عن طريق رفع مهارات العاملين، وتحسين مستوياتهم التعليمية والتدريبية، مع زيادة وعيهم، وتطوير وسائل الإنتاج المستخدمة، كماً ونوعاً، المتزامن مع إعادة تنظيم الوحدات الإنتاجية بهدف رفع كفاءتها ومستوى أدائها. ثانيتهما خارجية، تشمل التغيرات المرتبطة بالعلاقات الدولية، بما في ذلك إصلاح هيكل التجارة الدولية، والنظام النقدي الدولي، بالشكل الذي يتيح إمكانية تدفق الموارد من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية، وليس العكس، وتخفيف أعباء الديون التي ترتبت عليها سابقاً، مع زيادة فاعلية التعاون الاقتصادي بين الدول النامية نفسها، قومياً وإقليمياً، لتحقيق نظام اقتصادي عالمي، يتسم بالاستقرار والعدالة والتعاون، بما يؤدي إلى رفاهية أفراده بصورة عامة(١).

كما هو الحال في الدول النامية عامةً، ارتبط مفهوم التنمية الاقتصادية في الدول العربية، بالرفاه الاجتماعي وتحسين مستوى المعيشة، والذي يتحقق برفع مستوى إشباع حاجات الانسان الأساسية والثانوية.

وفي سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية بمفهومها الحديث في الأقطار العربية، هناك تحديات وعقبات كبيرة يجب التغلب عليها ، بعضها داخلي أو محلي، مثل البيئة الضعيفة للاقتصاد العربي، وبعضها إقليمي مثل عجز الأقطار العربية، عن تحقيق تكامل أو تنسيق اقتصادي

---

(١)- د. طاهر جميل ، مفهوم وأبعاد التنمية الاقتصادية في الاقطار العربية : الواقع و التحديات ، مرجع سابق ، ص ٣٧.

بأبعاده المختلفة، وبعضها الآخر دولي، مثل التكتلات الإقليمية، ومشكلة الديون الخارجية، إضافة إلى قضايا البيئة والتكنولوجيا.

لا شك أن التغلب على هذه العقبات ومواجهة التحديات ليس بالمهمة السهلة، وإنما يتطلب تضافر كل الجهود العربية المتاحة، خاصة أن هناك طاقات عربية كثيرة قادرة على ممارسة دورها في عملية التنمية الاقتصادية.

المبحث الثالث: التنمية المستدامة والدور الأوروبي المطلوب عربياً في مجال التنمية المستدامة

إذا كانت النظرة التقليدية للتنمية تركز على القضايا التنموية في عدد كبير من دول العالم، سيما النامية منها، فإن التنمية بهذا المنظور، قد أغفلت جوانب لها دورها الجوهري في حياة البشرية حاضراً و مستقبلاً. وبعبارة أخرى إن الإمكانات المتاحة لا يمكن تسخيرها للأجيال الحاضرة فحسب، وإنما يجب التفكير في كيفية استفادة أجيال المستقبل منها أيضاً. وإذا كانت التنمية المستدامة كمفهوم، يعتبر قديماً قدم الزمان؛ فإنه كمصطلح، يعد ابتكاراً حديث النشأة، إذ يعود إلى مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة البشرية في ستوكهولم سنة ١٩٧٢.

ومن هنا، أصبح هذا المصطلح محل اهتمام واحداً من الأفكار التي تربط بين البيئة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وأصبحت الاستدامة تمثل منهجاً للتنمية التي تهتم بقضايا الفقر والبيئة والمساواة، وفق ما اتضح من مؤتمر الأمم المتحدة، حول البيئة والتنمية في ريودي جانيرو ١٩٩٢(١).

وبالتالي نجد أن موضوع التنمية المستدامة، استحوذ خلال السنوات المنصرمة على اهتمام العالم، فعقدت من أجله القمم والمنتديات العالمية، كان أخرها قمة جوهانسبرج، التي عقدت في جنوب افريقيا صيف ٢٠٠٢، ولم تعد التنمية المستدامة ترفاً فكرياً، بل هي مطلب أساسي، لتحقيق العدالة والانصاف، في توزيع ثمار ومكاسب التنمية والثروات، بين الأجيال المختلفة للشعوب المعمورة المختلفة.

إن تحقيق التنمية المستدامة، يتطلب توجيه الاهتمام، لا بالنمو الاقتصادي فحسب، وإنما كذلك بالمسائل الاجتماعية والبيئية، وما لم يتم التصدي بصورة كاملة لتحول المجتمع وإدارة البيئة، إلى جانب النمو الاقتصادي، فإن النمو وبحد ذاته سيتعرض للمخاطر في الأمد البعيد.

ومن أحسن تعريفات التنمية المستدامة هو ذلك الذي ورد في تقرير اللجنة الدولية حول

---

(١)– أ. د. فلاحي صالح عمر، التنمية المتدامة بين تراكم رأس المال في الشمال واتساع الفقر في الجنوب، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد٣ (٢٠٠٤)، ص٧.

البيئة والتنمية المعروف بتقرير برونتلاند The Brundtland Report * سنة ١٩٨٧، الذي يعرف التنمية المستدامة، على أنها تلبية احتياجات الحاضر، دون التخلي عن الأجيال المستقبلية في تلبية احتياجاتها(١).

ويتضح من هذا التعريف الرؤية المستقبلية، لضمان استمرارية إنتاجية الموارد الطبيعية القابلة للاستغلال. إذاً، فإن التنمية المستدامة هي تعبير عن التنمية التي تتصف بالاستقرار، وتمتلك عوامل الاستمرار والتواصل.

وهي ليست واحدة من تلك الأنماط التنموية، التي درج العلماء على إبرازها، مثل التنمية الاقتصادية، أو التنمية الاجتماعية، أو الثقافية، بل هي تشمل هذه الأنماط كافة، فهي تنمية تنهض بالأرض ومواردها ، وتنهض بالموارد البشرية وتقوم بها.

فهي تنمية، تأخذ بعين الاعتبار البعد الزمني وحق الأجيال القادمة في التمتع بالموارد الأرضية.

التعريف المادي للتنمية المستدامة(٢):

يؤكد التعريف على ضرورة الاستخدام الموارد الطبيعية المتجددة، بطريقة لا تؤدي إلى فنائها أو تدهورها، أو تؤدي إلى تناقص جدواها " المتجددة " بالنسبة للأجيال المقبلة.

وذلك مع المحافظة على رصيد ثابت، بطريقة فعالة أو غير متناقصة من الموارد الطبيعية. مثل التربة والمياه الجوفية والكتلة البيولوجية.

التعريف الاقتصادي للتنمية المستدامة.

يتركز على الادارة المثلى للموارد الطبيعية ، وذلك بالتركيز على ما يلي:

" الحصول على الحد الأقصى من منافع التنمية الاقتصادية، بشرط المحافظة على خدمات الموارد الطبيعية ونوعيتها ".

كما انصب التعريف الاقتصادي، على الفكرة القائلة بأن " استخدام الموارد اليوم، ينبغي ألا يقلل من الدخل الحقيقي في المستقبل ". ويقف وراء هذا المفهوم " فكرة أن القرارات

---

(١)-مؤتمر قمة جوهانسبرغ ٢٠٠٢، منظمة الأمم المتحدة، http:/www.un.org/arabic/conferences/wssd/brochure/

(٢)- د. وهيب مؤيد ، " أبعاد الشراكة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة "، مرجع سابق ، ص١٤٨ .

*Development that meets the needs of the present withthout compromising the ability of future generations to meet their own needs

الحالية، ينبغي ألا تضر بإمكانية المحافظة على مستويات المعيشة في المستقبل أو تحسينها ... وهو ما يعني أن نظمنا الاقتصادية، ينبغي أن تدار، بحيث نعيش على أرباح مواردنا، ونحتفظ بقاعدة الأصول المادية ونحسنها ".

التنمية المستدامة في القمم العالمية.

أعلن في قمة الأرض التي عقدت في ريودي جانيرو بالبرازيل عام ١٩٩٢ أنه ينبغي على الحكومات بالتعاون مع المنظمات الدولية، حسب الاقتضاء، أن تعتمد استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة ... وينبغي لهذه الاستراتيجية، أن تعزز مختلف السياسات والخطط القطاعية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية المنفذة في البلد المعني وأن توفق بينهما(١).

و قد تم التأكيد في الدورة الاستثنائية للجمعية العام للأمم المتحدة، التي عقدت في عام ١٩٩٧، لاستعراض جدول أعمال القرن الواحد والعشرين، على أن الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة، هي آليات مهمة، لتعزيز أولويات السياسات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، والربط بينهما .وأهيب بجميع البلدان، أن تكمل بحلول عام ٢٠٠٢ صياغة ووضع استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة، تعكس إسهامات ومسؤوليات جميع الأطراف المعنية.

و قد قام رؤساء دول وحكومات ١٤٧ دولة وحكومة في أيلول ٢٠٠٠ بالتوقيع على إعلان الألفية، وأكدوا مجدداً دعمهم لمبادئ التنمية المستدامة، بما في ذلك المبادئ المنصوص عليها في جدول أعمال القرن ٢١، والمتفق عليها في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (قمة الأرض). وتشمل الأهداف الانمائة للألفية المرتبطة بهذه المسألة هدفاً يتعلق بالاستدامة البيئية، ينص على " دمج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج القطرية، وتلافي الخسارة في الموارد البيئية "(٢).

كما عقد في غانا، خلال الفترة من ٧-٩ تشرين الثاني ٢٠٠١، المحفل الدولي المعني بالاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة، وبعد استعراض الخبرات المكتسبة في هذا

---

(١)- د. الهيتي نوزاد عبد الرحمن، التنمية المستدامة في المنطقة العربية: الحالة الراهنة - التحديات المستقبلية، شؤون عربية، كويت، ١٢٥، ربيع ٢٠٠٦، ص ١٠٢.

(٢)- الأمم المتحدة ،المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٠ نيسان-٢ أيار ٢٠٠١
http://www.un.org/arabic/conferences/wssd/docs/first/e-cn17-2001-pc-24.pdf

المجال، تم الخروج بدليل، يتضمن إرشادات لإعداد استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة: إدارة التنمية المستدامة في الألفية الجديدة بهدف تعزيز الحوار بشأن استراتيجيات التنمية المستدامة وتجديد الالتزام بصياغتها وتنفيذها.

وتم التأكيد، في القمة العالمية للتنمية المستدامة التي عقدت في جوهانسبرج أيلول ٢٠٠٢، على ضرورة أن تستكمل كافة الدول وضع استراتيجية للتنمية المستدامة بحلول ٢٠٠٥، وقد أكدت مقررات جوهانسبرج، على أن أولويات التنمية المستدامة ، تتركز في المسائل الأساسية التالية: المياه، والطاقة، والصحة، والزراعة، والتنوع البيولوجي بالإضافة إلى الفقر، والتجارة، والتمويل، ونقل التكنولوجيات والإدارة الرشيدة، والتعليم والمعلومات والبحوث. وقد تم تحديد بعض الأهداف الجديدة الهامة(١)،مثل: تقليص نسبة أولئك اللذين لا يتمتعون بالمرافق الصحية الأساسية إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥، وإنتاج واستخدام المواد الكيميائية بحلول عام ٢٠٢٠ بواسطة سبل لا تعود بالضرر على صحة البشر والبيئة، والمحافظة على الأرصدة السمكية وإعادة الأرصدة المستنفذة إلى المستويات التي يمكن أن تنتج عن طريقها أقصى قدر من الأرصدة المستدامة وعلى أساس عاجل و حيثما أمكن بحلول عام ٢٠١٥، ولتحقيق خفض كبير بحلول عام ٢٠١٠ في المعدل الحالي للفقد في التنوع البيولوجي(٢).

أبعاد التنمية المستدامة.

بالرغم من التعقيدات والتشابك في مفهوم التنمية المستدامة، فهناك إجماع على أن هذه التنمية، تمثل الغاية المرغوب فيها والمأمول تحقيقها بما يخدم البشرية حاضراً ومستقبلاً. كما أن هناك اتفاق على أهم الأبعاد المكونة لها(٣).

- البعد الاقتصادي.
- البعد الاجتماعي.
- البعد البيئي.

وسيتم التركيز على البعد الاقتصادي لأهميته في البحث.

---

(١)- http://www.un.org/arabic/conferences/wssd/whatsnew/feature-story.html
(٢)- نفس المرجع ١.
(٣)- أ.د. فلاحي صالح عمر ، مرجع سابق، ص١٠.

البعد الاقتصادي:

في عالم اليوم، تنعم شعوب الشمال بالثروة المادية والرفاه الاجتماعي. فلقد سمح الإصلاح الاقتصادي وتحرير التجارة من فتح الحدود، لتدفق السلع والخدمات، مؤدية بذلك إلى تنويع وازدهار التجارة الخارجية. كما أن نمو الاقتصاد العالمي، المصاحب بالثروة التكنولوجية ، أعطى دفعاً لأنماط الإنتاج و الاستهلاك في الدول الغنية.

أما الدول الفقيرة فقد كانت و ما تزال، تدفع ثمناً باهظاً نتيجة هذا التطور، بدءاً من فقدان مواردها الطبيعية التي تعتمد عليها في حياتها اليومية، والتراجع المستمر في مستوى أداء صناعتها وزراعتها وخدماتها، مع ما لذلك من انعكاسات سلبية على الجوانب الاجتماعية: كالبطالة والتدني في المستوى المعيشي.

وقد أثبتت الدراسات، بأن الغنى في الموارد الطبيعية، والاعتماد على الصناعات الاستخراجية، لم يساهما بكيفية إيجابية في النمو الاقتصادي، بل على العكس من ذلك ...

فقد كان النمو أكثر بطئاً في معظم الدول النامية الغنية بالموارد الطبيعية. كما أن الصناعات الاستخراجية لم تؤد إلى تخفيض الفقر، بل أضفت مزيداً من التفاوت.

ويتجلى ذلك في الدول التي تعتمد على ايراداتها من تصدير البترول والمعادن، أو تلك التي تلتجئ إلى الصناعات الاستخراجية كوسيلة للتنمية. وبالمقابل يهمش قطاع الزراعة، وتضيع فرص تنميته.

مع ملاحظة أن تحفظات تطرح حول الصناعات الاستخراجية، من حيث كونها ذات كثافة رأسمالية، تتطلب القليل من اليد العاملة غير المؤهلة أو قليلة التأهيل.

مع العلم أن البعد الاقتصادي يستند إلى المبدأ الذي يقضي بزيادة رفاه المجتمع إلى أقصى حد، والقضاء على الفقر من خلال استغلال الموارد الطبيعية بالشكل الأمثل و بكفاءة عالية.

وتخلص الباحثة إلى أن التنمية المستدامة عملية تراكمية ، تتأسس على ما هو قائم، وهي ليست نشاطاً من الأنشطة التي يترك أمر تحقيقها للمدى الطويل، بل هي عبارة عن مجموعة من الأعمال القصيرة والمتوسطة وطويلة الأجل والأنشطة والممارسات التي تهدف إلى معالجة دواعي القلق الملحة، وفي نفس الوقت التطرق للمسائل الطويلة الأجل.

التنمية المستدامة في المنطقة العربية(١):

إن الاهتمام بقضايا التنمية المستدامة مازال دون الطموح. فبالرغم من تأكيد قمة التنمية المستدامة على ضرورة قيام كافة الدول، بإعداد استراتيجيات للتنمية المستدامة، ينتهي إعدادها و البدء في تنفيذها في مطلع عام ٢٠٠٥، نجد أن أغلب الدول العربية، لم تسعَ إلى وضع مثل هذه الاستراتيجيات.

إن وضع استراتيجية ورؤية مستقبلية للتنمية المستدامة في المنطقة العربية، لمواجهة التحديات الحالية والمستقبلية خلال الربع الأول من القرن الحالي، يستدعي معرفة و فهماً عميقين للحالة الراهنة لمؤشرات التنمية المستدامة في المنطقة، و مقدار التغيرات التي طرأت عليها واتجاه هذه المتغيرات في ضوء الضغوط الناتجة من العمليات التنموية المختلفة و القوى المحركة لها، وما تحدثه هذه الضغوط من تأثيرات على صحة الإنسان والموارد الطبيعية و الاقتصاد. وعلى أساس ذلك يمكن تحديد قضايا التنمية المستدامة ذات الأولوية في الوطن العربي(٢).

مؤشرات التنمية المستدامة في المنطقة العربية:

مؤشرات اقتصادية

مؤشرات اجتماعية

مؤشرات بيئية

مؤشرات مؤسسية

المؤشرات الاقتصادية:

١. نصيب الفرد من الناتج المحلي لإجمالي.
٢. نسبة إجمالي الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي.
٣. رصيد الحساب الجاري، كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.
٤. مجموع الدين الخارجي، كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

(١)– د. الهيتي نوزاد عبد الرحمن ، مرجع سابق ، ص ١١٠.

(٢)- مبادرةالتنميةالمستدامةفي المنطقةالعربية، جامعةالدول العربية.

http://www.unep.org.bh/Newsroom/pdf/(g)Arabic%20initiative%20for%20wssd.Arabic.doc

تحديات التنمية المستدامة في الوطن العربي.

هناك العديد من القضايا التي ينبغي مواجهتها، لتحقيق التنمية المستدامة تتمثل بالآتي(٢):

- ضعف معدلات النمو.
- التعرض للصدمات الاقتصادية والمالية الخارجية.
- تفشي وتصاعد معدلات البطالة.
- هشاشة النظام *الايكولوجي للمياه العذبة.
- التعرض للكوارث الطبيعية.
- تدني مؤشرات البحث والتطوير.
- نفاذ الموارد غير المتجددة.
- تدني مؤشرات الاستدامة البيئية.

يقصد بالاستدامة البيئية المحافظة على المصادر البيئية، على المدى الطويل في محيط دائم التغيير.

مع العلم أن فرص النمو الاقتصادي والتوسع الحضاري، خلال العقود الثلاثة المنصرمة قد واجهت ضغوطاً كبيرة على الموارد الطبيعية للمنطقة العربية وعلى بيئتها. وكثير من الموارد الطبيعية آخذ بالتدهور، أو مهدد في بعض الحالات، بالاختفاء تماماً، نتيجة للإدارة غير المستدامة للموارد، واختلال التوازن بين العرض المحدود و الطلب المتزايد. وهذا انعكس بدوره على مؤشرات التنمية المستدامة في الوطن العربي، والتي كانت متدنية، مقارنة بالأقاليم الأخرى في العالم.

---

(١) –د . الهيتي نوزاد عبد الرحمن ، مرجع سابق ، ص ١١٥ .

(2)– الأمم المتجدة، الجمعية العامة، الدورة السابعة والخمسون البند٨٧(و)من جدول الأعمال، ٢٨ شباط ٢٠٠٣

http://www.un.org/esa/sustdev/csd/csd11/0255658a.doc.

* تستعمل كلمة ايكولوجيا مرادفة لكلمة البيئة الجغرافية و الدراسة الايكولوجية تركز على دراسة الآثار المباشرة للبيئة على الحضارة المادية و المثالية للشعوب ذات الوسائل التكنولوجية البسيطة. لكن دراسة و معنى الايكولوجيا تتعدى عملية التكييف المادي و الحضاري للإنسان مع بيئته الاجتماعية. و في الفترة الأخيرة توسع مجال الدراسات الايكولوجية بحيث أخذ يشمل المجتمعات الحضارية الحديثة ، فقد درست أنماط و طبيعة العلاقات الاجتماعية في البيئة الحضرية و درست الحريات و القيود التي تفرضها البيئة الحضرية على العلاقات التي تسيطر على العمليات التكنولوجية و الصناعية.

الدور الأوروبي المطلوب عربياً في مجال التنمية المستدامة.

إن فكرة تحقيق تنمية مستدامة و تطور اقتصادي بمعدلات متزايدة حتى ثابتة عملياً، لا يمكن أن تتم وتستمر إلا بتوافر القاعدة العلمية والتكنولوجية، ومؤسسات قادرة على استخدام هذه القاعدة، وتوظيفها لجهة استمرار التنمية، إضافة إلى العمالة المؤهلة و المدربة(١).

وهذا هو الدور المطلوب من الاتحاد الأوروبي، بصفته جهة أو كتلة تطرح نفسها شريكاً اقتصادياً وتجارياً للعرب. وبالتالي فإن على هذا الشريك أن يكون مستعداً للمساهمة في القيام بهذا الدور، بل المساهمة في رسمه و تخطيطه، بما يحقق مصالح الشراكة، بعيداً عن السعي لتحقيق المصالح المنفردة، واستخدام الدول العربية كسوق لتصريف منتجاتها.

والواقع أن هذا الطرح أو المطلب العربي، ينسجم تماماً مع جديد اليونسكو التي أطلقت مفهوماً جديداً وموضوعياً وأكثر شمولاً للتنمية في المؤتمر العالمي حول السياسات الثقافية (استوكهولم ٣٠ آذار – نيسان ١٩٩٨)، حيث تنطلق الأطروحة الجوهرية من إعادة صوغ مفهوم التنمية، لكي تندرج فيه الحقوق والممارسات والحريات الثقافية، وتعكس هذه الأطروحة الاحتياجات والتجديدات، خلاف النظريات السابقة للتنمية والمنصبة على اعتماد المعايير الاقتصادية لوحدها، كأساس للتنمية، وبديل ذلك هو الربط بين الثقافة والتنمية. وبالتالي، فإن على الاتحاد الأوروبي أن يسهم بشكل فاعل ومؤثر، في دعم مؤسسات الثقافة التنموية فنياً ومالياً، إذا تحققت التنمية بصيغة كهذه، مدعومة بأرضية وقدرات علمية وتكنولوجية، فإن تحقيق التنمية المستدامة (وفق مفهوم سيولة التنمية) من شأنه أن يحقق مصالح جميع الأطراف أو الطرفين في هذا الموضوع. مع العلم أن منطقة البحر المتوسط ، تعتبر أحد المجالات الجغرافية التي تتوفر فيها الشروط جميعها مجتمعة، لنجاح سياسة التعاون المشترك والمفيد لجميع البلدان المتشاطئة فيه(٢).

فيتوجب إذاً تحديد الأهداف من أجل التنمية، وتفادي الأخطار المرتبطة بالقلاقل التي تؤثر على الأمن و الاستقرار الاجتماعيين، والتي تنتج عن بروز التباين بين بلدان جانبي البحر المتوسط.

---

(١) –د . حنوش زكي، مرجع سابق، ٢٠٠٠ ، ص٧٥.

(٢) – الزغبي موسى، المتغيرات الدولية وانعكاساتها على الوطن العربي، بيروت– دمشق، المنارة ١٩٩٧، ص ١١٧.

ويتطلب ذلك تناغماً بين بلدانه، في مفاهيم التنمية، في نطاق من التحرر ومن المطابقة و التغييرات البنيوية، إذا كان من الضروري بلوغ تكاملية جيدة والتفاؤل بالنسبة لتوفر المصادر الجاهزة. وبهذه الطريقة يمكن البدء بحوار يضمن مشاركة جميع الأطراف المتوسطية في المجالات الاقتصادية، كما يمكن التفاهم على أسس التنمية المشتركة.

ومن ناحية أخرى، تقود الفوارق في مستوى التنمية الاقتصادية بين الشمال والجنوب، إلى نتائج مباشرة على علاقاتهما التجارية، والتي هي في حالة من خلل التوازن لصالح بلدان الجماعة الأوروبية، وعلى نحو واضح. في حين إن مستوى المبادلات تكون هامة كذلك الأمر فيما يتعلق بالواردات والصادرات. وإذا ما أريد تحقيق نتائج إيجابية، في مضمار التنمية المستدامة، فإنه يصبح لزاماً على المجموعة الدولية، من خلال مؤسساتها المعنية، أن تطرح البدائل الموضوعية والواقعية للتنمية المستدامة بشكل منهجي، مع التركيز على النماذج الإنمائية، التي تتوافق مع متطلبات العصر و القابلة للاستمرار. ومن المفروض أن نذكر في هذا المجال، بأن هناك عدداً لا بأس به من برامج ومشاريع الاتحاد الأوروبي، التي ترتكز على الفصل الثاني من عملية برشلونة، الفصل الاقتصادي والمالي(١).

الأهداف:

من بين الأهداف الرئيسية لعملية برشلونة إقامة منطقة للرخاء المشترك، و تتميز بوجود مناخ من التنمية الاقتصادية و الاجتماعية المتوازنة والمستدامة.

ووفقاً لهذا الهدف الرئيسي نص إعلان برشلونة على الأهداف طويلة الأجل التالية(٢):

١. الإسراع بوتيرة التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة.
٢. تحسين الظروف المعيشية وزيادة العمالة، والحد من فجوة التنمية في المنطقة الأورومتوسطية.
٣. التكامل و التعاون الإقليمي.

(1)-Michael P.todaro, Economics for Developing World –Introduction Principles, Problems and Policies for Development , thied edition,Longman ,London &Newyork , 1992,p369.

(2)-http://www.euromedinfo.eu

الأدوات:

قام الشركاء في سبيل تحقيق هذه الأهداف بتأسيس شراكة اقتصادية و مالية، تمثل الفصل الثاني لإعلان برشلونة و تكون مبنية على أساس متين.

- التأسيس التدريجي لمنطقة تجارة حرة. من خلال إبرام اتفاقيات الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والشركاء المتوسطيين.
- التعاون الاقتصادي، وتضافر الجهود في المجالات ذات الصلة.
- زيادة كبيرة في المساعدة المالية التي يقدمها الاتحاد الأوروبي إلى الشركاء المتوسطيين، من خلال صياغة بند لميزانية برنامج Meda.

وتتيح ميزانية برنامج Meda المخصصة للشراكة الأورومتوسطية فرصة التدخل لصالح الشركاء المتوسطيين، في مجالات التعديل الهيكلي، وتنمية القطاع الخاص، مما حدا بالاتحاد الأوروبي إلى المشاركة في مجموعة من الأنشطة الثنائية والإقليمية في المجالات التالية:

- تنمية القطاع الخاص.
- دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة والصناعة.
- تعزيز التجارة والجودة.
- دعم الخصخصة والاستثمار.
- تنمية القطاع المالي والأدوات المدارة ، من قبل بنك الاستثمار الأوروبي.
- البيئة: يعد دعم وحماية البيئة أحد الأبعاد الأساسية للشراكة الأورومتوسطية. كما ينبغي معالجة التحديات التي تتعلق بندرة المياه وتدهور البيئة، على المستويين الوطني والإقليمي، لضمان التنمية المستدامة في المنطقة.

ويهدف برنامج حماية المياه والبيئة، إلى وقف التدهور وحماية الخصوصية الايكيولوجية الهشة بصفة خاصة في بيئة حوضي البحر الأبيض المتوسط.

ويعد البرنامج الإقليمي الأورومتوسطي للبيئة SMAP من أكثر البرامج الإقليمية للبيئة وأهمها التي يجري تنفيذها في إطار برنامج Meda.

- البنية التحتية (تكلفتها و أدائها و مدى أمنها و سلامتها و القابلية للاعتماد عليها).

الفصل السادس

حالات من الشراكة

المبحث الأول:واقع الشراكة التونسية الأوروبية.

- أهداف الشراكة التونسية الأوروبية.
- أبعاد الشراكة التونسية الأوروبية.

المبحث الثاني:واقع الشراكة المصرية الأوروبية.

- أهداف الشراكة المصرية الأوروبية.
- دوافع الشراكة المصرية الأوروبية.

المبحث الثالث:الآفاق المستقبلية للشراكة في سورية.

- آثار الشراكة.
- برامج الشراكة في سورية.

المبحث الأول: واقع الشراكة التونسية الأوروبية

يأتي اتفاق الشراكة التونسية / الأوروبية، كنتيجة لعوامل سياسية واقتصادية وثقافية وثيقة، جمعت تونس بدول الاتحاد الأوروبي. وبالتالي هي، كما يراها الجانبان، تتويج لروابط تقليدية، ومصالح مشتركة متينة.

خاصة وأن الانفتاح على الخارج، والاندماج في الاقتصاد العالمي، يشكلان جوهر الخطط التنموية المعتمدة في تونس. وتأكيداً لهذا الانفتاح، انضمت تونس إلى اتفاقيات الجات عام ١٩٩٠، و تم تحرير ما يزيد على ٨٧% من الواردات(١).

وبالنسبة لاتفاقيات الشراكة، سعت تونس منذ عام ١٩٩٢، إلى توسيع علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي، للتحول بها من مستوى المبادلات التجارية والمعونة المالية، إلى علاقات أكثر شمولاً، تقوم على صيغ جديدة من التشاور والحوار والشراكة، وذلك بهدف بناء فضاء متوسطي، في إطار نظرة مستقبلية شاملة، تهدف إلى تحقيق الأمن والاستقرار والرفاهية لدول المنطقة وشعوبها.

واتفاق الشراكة هذا، قد تم التوقيع عليه في ١٩٩٥(٢)، وبدأ تنفيذه مع مطلع عام ١٩٩٦ ليحل محل اتفاقية التعاون الموقعة مع المجموعة الأوروبية في ١٩٧٥/٤/٢٥.

وبذلك تكون تونس أول بلد عربي متوسطي، يوقع على اتفاقية الشراكة في إطار المشروع المتوسطي الهادف إلى قيام تكتل بين دول الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية. وتعوِّل تونس أهمية كبيرة على هذا الاتفاق، لأن دول المجموعة تعد أكبر شركائها في العالم.

وقد استفادت تونس بنحو مليار وعشرة ملايين دولار، قدمتها أوروبا في شكل اعتمادات مالية إليها، منها ٤٥٣ مليون على شكل مساعدات وهبات، و ٦٤٢ مليون على شكل قروض ميسرة.

وعلى صعيد الاستثمارات، يوجد في تونس ٨٧٧ مشروعاً أوروبياً مشتركاً، تتجه في معظمها للانتاج التصديري. وقد أوجدت هذه المشاريع نحو ٨٠ ألف فرصة عمل.

---

(١)-د. صارم سمير، أوروبا والعرب من الحوار إلى الشراكة، مرجع سابق، ص ٣١٣ و ما بعد.

(٢)- د.خضر بشارة، الحوار الاقتصادي العربي ــ الأوروبي نشأته..حاضره..مستقبله، مرجع سابق، ص ٢٣.

أهداف الشراكة التونسية / الأوروبية

ينص اتفاق الشراكة على تحقيق جملة من الأهداف، أهمها:

١)- إقامة منطقة للتبادل الحر خلال ١٢ عاماً من العمل التدريجي، لرفع الحواجز الجمركية. وقد تم الاتفاق على أربعة قوائم من السلع، التي سيتم تحريرها حسب جدول زمني متفق عليه.

وهذه القوائم تشمل ما يلي:

القائمة الأولى: في طريقها للتبادل الحر(تمثل ١٢% من واردات تونس)، وتشمل المنتجات والتجهيزات غير المصنعة في تونس.

القائمة الثانية: ترفع الحواجز عنها في غضون ٥ سنوات (تمثل ١٥% من واردات تونس)، تضم المواد الأولية وغيرها من المواد الداخلة في الصناعات المختلفة.

القائمة الثالثة: يتم تبادلها بشكل حر، وفق برنامج زمني يستغرق ١٢ عاماً، تشمل المنتجات والسلع ذات الانتاجية العالية والقدرة التنافسية، (تشكل ٣٠% من إجمالي صادرات تونس).

القائمة الرابعة: يتم تبادلها الحر بعد ١٢ عاماً، وهي مدة تعتبر فترة سماح للصناعات التونسية، لتحسين أدائها (تمثل ٢٩,٥% من السلع الصناعية).

٢)- تعزيز التعاون والاندماج الإقليميين، من خلال إقامة منطقة للتبادل الحر، تجمع البعدين المتوسطي والأوروبي، سوف تكون جاهزة مع مطلع عام ٢٠١٠(١).

٣)- إرساء قاعدة متينة، لتنمية اجتماعية واقتصادية مستديمة، توفق بين الأهداف الاقتصادية والأبعاد الاجتماعية للتنمية، ومن ذلك حفظ وإقرار حقوق المهاجرين التونسيين، من العمالة المقيمة في الدول الأوروبية، وتقديم مساعدات لتأهيل الكوادر و الرفع من كفاءتهم.

٤)- دعم البعد البيئي في عملية التنمية، وربط النسيج الاقتصادي بضروريات حماية البيئة والمحافظة عليها.

---

(١)- http://www.euromedinfo.eu/site.542.content.ar.html

(٢)- للمزيد حول الشراكة التونسية الأوروبية يمكن العودة إلى موقع بعثة المفوضية في تونس
http://www.deltun.ec.europa.eu/fr/default.asp

٥)- إخضاع برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية، وخاصة الصناعية، لمقتضيات معايير الجودة والمواصفات العالمية.

٦)- منح امتيازات لبعض المواد الزراعية، التي تدخل أوروبا بدون ضرائب أو رسوم، مع تعديل حصص التصدير، مثل زيت الزيتون والحوامض.

٧)- كما يشمل الاتفاق مجالات تعاون أخرى، مثل التعليم والتدريب المهني، والبحث الاكاديمي، ونقل التكنولوجيا والسياحة والنقل والاتصالات.

٨)- كما نص الاتفاق في (المادتين ٣١- ٣٢) على قيام الطرفين بتوسيع مجال العلاقة الحالية ليعطي المؤسسات الاقتصادية في كلا الطرفين، حق العمل في إقليم الطرف الآخر، وخاصة المؤسسات المالية. وفي (المادة ٥٨) أشار الاتفاق، إلى ضرورة تنمية السياحة بين الطرفين، وبالذات بين الشباب، والعمل على تنمية قدرات تونس في مجال الإدارة وخدمات التموين، وتنمية القدرات التنافسية.

٩)- وبالنسبة لانتقال العمالة فقد أشار الاتفاق في (المادة ٦٤) إلى ضرورة تحسين ظروف عمل المواطنين التونسيين، الذين يعملون بشكل قانوني في جميع دول الاتحاد الأوروبي، وعدم اتباع سياسة تمييزية ضدهم، ومعاملتهم معاملة المواطنين نفسها، فيما يخص ظروف العمل، والأجور، والفصل من العمل.
كما أشار الاتفاق إلى حق المواطنين التونسين وأفراد عائلاتهم المصاحبين لهم والمقيمين إقامة قانونية، في التمتع بالمزايا والحقوق التي تكفلها قوانين الضمان الاجتماعي بصورها المختلفة.

١٠)- وفي مجال التعاون المالي والفني: فقد أشار الاتفاق في (المادة ٧٠) إلى قيام الاتحاد الأوروبي، بتقديم المساعدة المالية والفنية إلى تونس، وذلك لتحديث الاقتصاد التونسي، والعمل على تطوير البنية الأساسية، وتشجيع الاستثمار الخاص، ومساعدة

الاقتصاد التونسي على تحمل أعباء تحرير التجارة مع الاتحاد الأوروبي، وإيجاد فرص عمل جديدة، وزيادة أنشطة التشغيل.

أبعاد الشراكة التونسية / الأوروبية

يتطلب هذا الاتفاق من الهياكل الاقتصادية، الإنتقال إلى مرحلة جديدة من الإنتاج القومي، تقوم على أساس تقوية القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية، خاصة الصغيرة و المتوسطة(١).

ولهذا صار من المؤكد أنه على تونس مواصلة الإصلاحات، وتحقيق المزيد من النجاحات الاقتصادية واستقطاب المزيد من الاستثمارات، حيث ينتظر الجميع تراجع موارد خزينة الدولة، بسبب انخفاض التحصيلات الجمركية التي تمثل ١٨% من الواردات. كذلك تأثر صناعة النسيج التي ستجابه في بعض قطاعاتها المنافسة الحرة، ومن أجل ذلك قدم الجانب الأوروبي تعهدات بالمساعدة المالية والتقنية، لإنجاح هذه البرامج الإصلاحية.

و يظل كسب رهان الشراكة مع أوروبا متوقفاً على عدة عوامل أهمها(٢):

١- قدرة المؤسسات والشركات التونسية على المنافسة، بعد استفادتها من المساعدات الأوروبية، ورفع الإجراءات الحمائية عنها.

٢- مواصلة الدولة لبرامج إعادة هيكلة الاقتصاد.

٣- الاستمرار في الانفتاح.

٤- الرفع من حجم الصادرات.

و لتحقيق ذلك اتخذت العديد من الإجراءات مثل:

- تشجيع المنافسة بين الشركات التونسية.

- إيقاف العمل بنظام الأفضليات، وتخفيف الحماية عن المنتجات التونسية بنسبة تدريجية، حتى يستطيع النسيج الاقتصادي التأقلم مع الوضع الجديد.

علماً بأن تونس ترتبط باتفاقيات أفضليات تجارية مع ٣٠ دولة عربية وأجنبية.

- تحسين أداء المؤسسات والعمل على ارتقاء المنتج التونسي من ناحية الجودة، ليكون قادراً على المنافسة الخارجية.

---

(١)-د. صارم سمير، مرجع سابق، ص ٣١٧ .

(٢) -للمزيد حول الشراكة التونسية الأوروبية يمكن العودة إلى موقع بعثة المفوضية في تونس http://www.deltun.ec.europa.eu/fr/default.asp

- العمل على تشجيع الاستثمارات الخارجية، التي من شأنها إحداث التوازن في ميزان المدفوعات، خاصة بعد إلغاء الرسوم الجمركية التي تمثل نحو ١٨% من واردات الدولة.
- تشجيع القطاع الخاص، للمساهمة في امتصاص البطالة، وزيادة الدخل الوطني.

وفي مجال التجارة نجد(١):

إن الاتحاد الأوروبي، يعد أكبر شريك تجاري بالنسبة لتونس، حسب أرقام المديرية العامة للتجارة التابعة للمفوضية الأوروبية.

ففي عام ٢٠٠٤ بلغت صادرات تونس نحو الاتحاد الأوروبي ٨١% من إجمالي تجارتها الخارجية، في مقابل ٧٢,٤% من الواردات تأتيها من الاتحاد الأوروبي. وقد مثلت المنسوجات والملابس نسبة ٤٢,٢% من حجم واردات الاتحاد الأوروبي من تونس، مما يجعله خامس أكبر سوق لواردات تونس في هذا القطاع.

وهناك قطاعات هامة أخرى هي:

الآلات و الطاقة ١٦,٨% و ٩% ضمن الواردات الأوروبية من تونس.

ومن بين الصادرات الرئيسية من الاتحاد الأوروبي إلى تونس:

المنسوجات ٢٣,٦%

الآلات ٢٤,٤%

ومعدات النقل ٩,٦%

وتحظى السياحة بجزء كبير من حجم التجارة بين الاتحاد الأوروبي وتونس، ففي عام ٢٠٠٢ مثلت عوائد السياحة الأوروبية ٨٢% من إيرادات هذا القطاع بالنسبة لتونس.

يبدو جلياً أثر الشراكة في التنمية الاقتصادية في تونس من خلال عدة أمور:

١- البروتوكولات الموقعة: ففي آذار ٢٠٠٩ تم التوقيع في تونس على خمس اتفاقيات تمويل بين تونس والاتحاد الأوروبي بقيمة ١٠٦ مليون يورو،تهم مشاريع مختلفة تشمل عدة قطاعات استرتيجية.

(١)-http://www.euromedinfo.eu/site.542.content.ar.html

٢- الاستثمار الأجنبي المباشر: أكدت بيانات اقتصادية رسمية أن الاستثمار الأجنبي المباشر في تونس قد زاد بنسبة ٥١% خلال العام ٢٠٠٨ بسبب نمو قطاعي السياحة و العقارات في البلاد.

وأشارت البيانات إلى أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر ارتفع إلى ٢,٢١ مليار دولار في العام ٢٠٠٨ فيما ارتفعت التدفقات على قطاعي السياحة والعقارات إلى ١٣٦,٢ مليار دولار(١).

وفي الربع الأول من العام ٢٠٠٩ بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر نحو ٢٩٤,٤ مليون دولار(٢)، وتحتاج تونس لجذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية للمساعدة في توفير فرص عمل للأعداد المتزايدة من الخريجين.

مع العلم أن استقطاب الاستثمار الخارجي المباشر يمثل أحد أهم محاور السياسة التنموية عموماً والسياسة الاقتصادية خاصة في تونس نظراً لدوره في دفع عجلة التنمية من خلال الاستثمار الخاص وقيام المؤسسات الأجنبية وإحداثها لعديد من فرص العمل،إلى جانب دعم نسق التصدير، ومن منطلق هذه العوامل وضعت الدولة استراتيجية متكاملة العناصر والأهداف أثمرت نتائج مشجعة وبارزة، إذ أنه في ظرف وجيز أصبحت تونس وجهة استثمارية محبذة وموقعاً مميزاً بدليل أنه تم تعداد حوالي ٢٩٠٠ مؤسسة أجنبية قائمة في تونس توفر العمل لنحو ٢٥٠ ألف شخص. وفي خضم التحولات العالمية الجديدة وفي مقدمتها الأزمة الاقتصادية تعمل تونس على الحفاظ على تموقعها كموقع استثمار متميز رغم تداعيات هذه الأزمة على حركة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية ونمو الاستثمار الخارجي المباشر في العالم(٣).

٣- مشاريع الاتحاد الأوروبي ضمن إطار التعاون الإقليمي الخاص بالشراكة الاقتصادية والمالية والتي كانت تونس من الدول المشاركة فيها.

أ- مشروع انيما لتشجيع الاستثمار.

ب- صندوق فيميب للدعم.

---

(1)-http:// www.menafn.com/Arabic/qn-news-story-s.isp?type=all&storyid=1093232231.

(2)- http:// www.kuna.net.kw/NewsAgenciesPublicSite/ArticleDetails.aspx?id=1995620&language=ar.

(3)- http:// www.alhuria.info.tn/?ID=470 &page=article&article=33590.

ج- الاستثمار في المتوسط.

د- يوروميد للجودة .

ه- ميدا ابتكار – الابتكار والتكنولوجيا.

و- السوق الأورومتوسطية.

وكل هذا يؤدي إلى دفع عجلة التنمية الاقتصادية وبالتالي انخفاض نسب البطالة وزيادة الناتج المحلي.

المبحث الثاني: واقع الشراكة المصرية الأوروبية

شهد البعد الأوروبي، في سياسة مصر الخارجية، تصاعدا: ملحوظاً على مختلف المحاور و المستويات التي تربط أوروبا بمصر.

وقد أقدمت مصر، من جانبها، خلال السنوات الأخيرة، على خطوتين هامتين جداً، في إطار تعزيز العلاقات العربية / الأوروبية، والارتقاء بها إلى مرحلة المشاركة وهما(١):

١- المبادرة المصرية عام ١٩٩١ لإقامة منتدى دول البحر المتوسط، والتي أعلنت في تشرين الثاني أمام الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا في ستراسبورغ في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٩١، ليكون المنتدى نقطة محورية للحوار والتفاعل بين المسؤولين وغير المسؤولين والمهنيين والمثقفين، وجميع قطاعات المجتمعات العربية والأوروبية. وخرجت المبادرة إلى حيز التنفيذ منذ منتصف عام ١٩٩٤.

٢- توصل مصر إلى إعداد مشروع اتفاقية الشراكة العربية/الأوروبية، وهذه الاتفاقية تفتح آفاقاً كبرى للاقتصاد العربي، إلى جانب المجالات الحيوية الأخرى، مثل البحث العلمي والبيئة، والتعليم و المواصلات......الخ.

وفي حزيران٢٠٠١ الاتحاد الأوروبي ومصر وقعا اتفاق الشراكة ليحل محل اتفاق التعاون بينهما. ومن بين الأهداف الرئيسية للاتفاق: إقامة منطقة تجارة حرة بين الاتحاد الأوروبي ومصر بحلول عام ٢٠١٠(٢).

أهداف الشراكة المصرية / الأوروبية.

في ضوء واقع المستجدات الدولية و التي تشير في اتجاه مبادئ الاتفاقية نفسها، وذلك مثل اتفاقيات الجات، وأحكام منظمة التجارة العالمية التي أرست الأسس العامة لتحرير المعاملات الاقتصادية الدولية؛ يمكن للشراكة أن تحقق الأهداف التالية على المستوى الاقتصادي:

١- يمكن أن تساعد في إقامة سوق عربية مشتركة، حيث أن الدول العربية المتوسطية

(١)-د. صارم سمير، أوروبا والعرب من الحوار إلى الشراكة، ص ٢٨٨ و ما بعد.

(٢)- http://www.euromedinfo.eu/site536.content.ar.html

المنضمة للشراكة، ستزيل الحواجز والحدود فيما بينها. وبالتالي يمكن أن تكون نواة لسوق عربية كبيرة مشتركة، تضم معها باقي الدول العربية، لإقامة سوق أو منطقة تجارة حرة.

٢- زيادة المعدلات الاستثمارية في مصر، نظراً لما تقدمه من مميزات نسبية، تمكن من جذب الاستثمارات الكبيرة، مثل رخص الأيدي العاملة، وتوافر المواد الخام، و وجود سوق كبيرة في بالمنطقة المحيطة تتجاوز ال ١٣٠٠\ مليون نسمة مع قدوم عام ٢٠١٠.

٣- يمكن من ناحية ثانية أن تصبح مصر عامل جذب كبير لإقامة استثمارات صناعية بها، قادمة من دول أخرى خارج المنطقة، فتكتسب صفة المنشأ، وتجتاز بالتالي بوابة العبور للأسواق الأوروبية دون جمارك.

٤- تخفيض معدلات البطالة المرتفعة في مصر، من خلال استيعابها في المشاريع الاستثمارية الجديدة، وإيجاد مستويات معيشة أفضل.

٥- تهيئة الظروف لتحرير مطرد لتجارة السلع والخدمات ورؤوس الأموال(١).

٦- ممكن أن تكون الأسواق الأوروبية سوقاً للمنتجات المصرية، التي تبلغ حصتها فيها نحو ٤٢% من إجمالي الصادرات المصرية إلى العالم الخارجي، وليس العكس.

٧- إنشاء منطقة تجارة حرة بين مصر والاتحاد الأوروبي.

دوافع الشراكة المصرية/ الأوروبية:

نص اتفاق التعاون الشامل بين مصر و الاتحاد الأوروبي، (في المادة ٦ من البروكوتول الإضافي للاتفاق)، على أن يبدأ الطرفان مع عام ١٩٩٤، دراسة نتائج التعاون بينهما، و أن يعمل الطرفان على إعادة صياغة العلاقة بينهما، في ضوء أهداف الإتفاق الشامل(٢).

ويهدف الاتحاد الأوروبي، من هذه المفاوضات مع مصر، إلى تطوير العلاقة بين الطرفين، من علاقة تعاون و إعطاء مزايا من طرف واحد ، إلى علاقة شراكة يتم فيها التعامل بالمثل، وتعميق العلاقة بين الطرفين في المجال الاقتصادي والسياسي و الاجتماعي و غيرها من المجالات. و مع ذلك ، هناك أسباب خاصة ، تدفع كل جانب

---

(١)-http://www.sis.gov.eg/ar/economy/eeblox/Epartnership/050603000000000001.htm

(٢)-د. صارم سمير، مرجع سابق، ص ٣٠١ و ما بعد.

للتفاوض مع الجانب الأخر، بغرض التوصل إلى شكل قانوني جديد للعلاقات المستقبلية المتبادلة.

و يمكن أن تتمثل تلك الأسباب في الآتي:

الدوافع المصرية

١- تسعى مصر إلى رفع جودة منتجاتها، خاصة في ظل تمتعها بالعديد من المزايا النسبية، مثل طبيعة المناخ، والأيدي العاملة الرخيصة وغيرها. وسوف يكون ذلك ميسوراً نسبياً، في ظل المنافسة بدون جمارك، أو سياسات حمائية في الأسواق الأوروبية، والتي تعتبر الشريك التجاري الأول لمصر.

٢- إن جهود الإصلاح الاقتصادي التي تقوم بها مصر حالياً و بشكل تدريجي، تحتاج إلى بعد دولي، بمعنى أن تغيير النهج الاقتصادي المصري نحو التحرر الاقتصادي و تحرير التجارة، لا ينبغي أن يكون مقصوراً على الداخل فحسب، ولكن يجب أن يكون خارجياً أيضاً. ويأتي الاتحاد الأوروبي في مقدمة هذا البعد الدولي بسبب حجم العلاقات بينه و بين مصر.

٣- يمكن لمصر أن تعمل على تحقيق التحسين لمنتجاتها، عن طريق الاستفادة من برامج المساعدات التي يقدمها الاتحاد الأوروبي، وخاصة في مجال الدعم المالي والفني و التدريب، وتطوير إجراءات مراقبة الجودة، ونقل التكنولوجيا الأوروبية.

٤- يمكن لمصر من خلال هذا الإطار للعلاقة، أن تعمل على جذب مزيد من الاستثمارات الأوروبية إلى مصر، سواء بصفة مستقلة أو في صورة مشروعات مشتركة، مما يتيح المزيد من فرص العمل للمصريين، و يحد من مشكلة البطالة.

الدوافع الأوروبية

توجد أيضاً على الجانب الأوروبي مجموعة من العوامل التي تدفع دول الاتحاد الأوروبي للتفاوض مع مصر، لإعادة صياغة الإطار التنظيمي للعلاقات بينهما وهذه العوامل تتمثل في الآتي:

١)- سعي الاتحاد الأوروبي لتكوين تجمع دولي، في مواجهة التجمعات الاقتصادية الدولية الأخرى: النافتا، والأبيك*، والآسيان، وذلك ليضمن لنفسه دوراً بارزاً في الاقتصاد العالمي. وتأتي مصر ضمن الدول التي يسعى الاتحاد الأوروبي لجذبها إلى هذا التجمع في دول حوض المتوسط، مما يجعلعه أكبر تجمع اقتصادي في العالم عند قيامه في عام ٢٠١٠ تقريباً.

٢)- رغبة الاتحاد الأوروبي في الاستحواذ على أكبر قدر ممكن من الأسواق، وخاصة أسواق الدول كثيفة السكان، مثل مصر ودول المغرب العربي، والتي ترتفع فيها معدلات الاستهلاك وتنخفض فيها القدرة الانتاجية.

٣)- يهدف الاتحاد الأوروبي إلى الاستفادة من الأيدي العاملة الرخيصة في دول جنوب البحر المتوسط، وخاصة العمالة المصرية، حيث يمكن للاتحاد الأوروبي الاعتماد على هذه العمالة في التوسع في مجال إنتاج السلع الرخيصة نسبياً، والتي يستطيع الاتحاد الأوروبي أن ينافس بها في الأسواق العالمية، وبحيث تمثل مؤسسات إنتاج هذه النوعية من السلع مراكز متقدمة لتوزيع هذه السلع على أسواق منطقة جنوب البحر المتوسط و الشرق الأوسط.

ويلاحظ من ذلك، أن الاتحاد الأوروبي يهتم بالتفاوض مع مصر، في سياق اهتمامه بمنطقة البحر المتوسط، والتي تمثل أحد محاور اهتمامات الاتحاد، وذلك إلى جانب اهتمامه بدول شرق أوروبا و وسطها، خاصة بعد التغيرات الأخيرة في هذه المنطقة.

ويركز الاتحاد الأوروبي على المحورين السابقين، بغرض استقطابهما نحوه، حتى لاتستقطبهما التجمعات الأخرى و خاصة الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي حزيران ٢٠٠٤ دخل اتفاق الشراكة بين الاتحاد الأوروبي ومصر حيز التنفيذ، بعد المصادقة عليه من أعضاء الاتحاد الأوروبي و مصر(١).

---

*لقد أنشىء تكتل الأبيك APEC عام ١٩٨٩ و يمثل منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

(١)-http://www.eu-delegation.org.eg/ar/docs/eu-egy4.asp

في مجال التجارة(١):

إن الاتحاد الأوروبي يعد أكبر شريك تجاري لمصر، ويتوقع أن يتواصل الاتجاه في الفترة المقبلة، فلقد زاد نمو التجارة بين الاتحاد الأوروبي ومصر، لتصل قيمته ١١,٦ بليون يورو عام ٢٠٠٤.

وفي عام ٢٠٠٤، وصلت قيمة واردات الاتحاد الأوروبي من مصر إلى ٤,٢ بليون يورو، في حين بلغت قيمة صادراته إلى مصر ٧,٤ بليون يورو. حيث أن نسبة ٤٢% من الصادرات المصرية، و ٣٧% من وارداتها ، تتم مع الاتحاد الأوروبي.

وقد تتمثل أهم الصادرات المصرية إلى الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٠٤ في الآتي:

الطاقة ٣٩%.

المنسوجات و الملابس ١٥%.

المنتجات الزراعية ٩%.

و المواد الكيميائية ٥%.

كما تركزت واردات مصر من الاتحاد الأوروبي بشكل أساسي على ما يلي:

آلات توليد الكهرباء ٢١%

المواد الكيميائية ١٦%

معدات النقل ١٦%.

و الأغذية و المنتجات الزراعية ١٠%.

ويبدو واضحاً أثر الشراكة في التنمية الاقتصادية في مصر من خلال عدة أمور:

١- البروتوكولات الموقعة: أعلنت المفوضية الأوروبية في عام ٢٠٠٨ عن تقديم حزمة مساعدات قدرها ١٤٩ مليون يورو، لدعم برامج الإصلاح في مجالات التعليم، النقل، الخدمات العامة، الجتمع المدني.

٢-الاستثمار الأجنبي المباشر: إن الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد لمصر قد تضاعف أكثر من ١٢ مرة خلال الفترة من ٢٠٠١- ٢٠٠٦ حيث سجل ٦,١ مليار دولار في العام

(1)-http://www.euromedinfo.eu/site.536.content.ar.html

المالي ٢٠٠٥- ٢٠٠٦(١)، و١١,١ مليار دولار في العام المالي ٢٠٠٦-٢٠٠٧، و ١٣,٢ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠٠٧-٢٠٠٨، ثم ٤,٠ مليار دولار خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠٠٨-٢٠٠٩. ونتيجة لهذه التدفقات الضخمة تعتبر مصر واحدة من أكبر الدول جذباً للاستثمارات الأجنبية المباشرة على مستوى القارة الافريقية والعالم العربي(٢).

ويمكن القول بأن برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي انتهجته الحكومة المصرية منذ عام ٢٠٠٤ أثمر عن زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لاسيما في القطاعات غير البترولية (حيث ارتفعت نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاعي الصناعة والخدمات من ٣٠% في عام ٢٠٠٤ إلى ٦٠% في عام ٢٠٠٦) فضلاً عن تعزيز النمو الاقتصادي في مصر(٣).

ولابد أن نذكر بأن الشركات الصغيرة والمتوسطة تمثل جزءاً كبيراً ومؤثراً في كل اقتصاديات العالم. وعلى صعيد السوق المصرية تساهم تلك الشركات بشكل ملحوظ في الناتج المحلي الإجمالي، والتي يدعمها الاتحاد الأوروبي من خلال مشروع الاستثمار في المتوسط.

٣- مشاريع الاتحاد الأوروبي ضمن إطار التعاون الإقليمي الخاص بالشراكة الاقتصادية والمالية والتي كانت مصر من الدول المشاركة فيها.

أ- مشروع انيما لتشجيع الاستثمار.

ب- صندوق فيميب للدعم.

ج- الاستثمار في المتوسط.

د- يوروميد للجودة.

ه- ميدا ابتكار – الايتكار والتكنولوجيا.

و- السوق الأورومتوسطية.

وكل هذا يؤدي إلى دفع عجلة التنمية الاقتصادية وبالتالي انخفاض نسب البطالة وزيادة الناتج المحلي.

---

(1)-http:// www.sis.gov.eg/Ar/Economy/EEBlox/OECP/650609000000000001.htm
(2)-http:// www.investment.gov.eg/Moi-portal/publications/Reports-and-Indicators/Foreign%20Egypt/
(3)- http:// www.sis.gov.eg/Ar/Economy/EEBlox/OECP/650609000000000001.htm

المبحث الثالث: الآفاق المستقبلية للشراكة في سورية

بدأت مفاوضات الشراكة السورية /الأوروبية في تشرين الأول ١٩٩٧ بعد فترة طويلة من اتفاق التجارة التفضيلية الموقع بين سورية و الاتحاد الأوروبي عام ١٩٧٧، بهدف إقامة منطقة تجارة حرة سورية / أوروبية، مما يعني ذلك توفير مختلف المستلزمات من متطلبات وإجراءات جمركية، واقتصادية ومالية، لتحديث الاقتصاد السوري، ورفع القدرة التنافسية للصناعة السورية، وللتكامل مع دوائر الأعمال العالمية(١).

وقد مرت مفاوضات الشراكة السورية / الأوروبية بأكثر من مرحلة، شهدت فيها تباطؤاً و بروداً في انعقاد الجلسات التفاوضية، وفي المواضيع المطروحة للنقاش.

كما حدثت خلافات بين الجانبين، سواء أكان بالنسبة لقضايا سياسية تتعلق بقضية الصراع العربي / الإسرائيلي، أم مالية ذات صلة بالعوائد الجمركية التي ستخسرها الخزينة السورية وطرائق تعويضها، أم اقتصادية تتعلق بالحماية والمنافسة ... الخ.

و قد كانت محطات مفاوضات الشراكة السورية/ الأوروبية على الشكل التالي(٢):

في آب عام ١٩٧٧ الاتحاد الأوروبي وسورية وقعا اتفاق تعاون لتوفير إطار للتعاون الاقتصادي.

وفي تشرين الثاني عام ١٩٩٥ الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية يطلقان عملية برشلونة ، لتحقيق مزيد من التعاون الاقتصادي والسياسي والاجتماعي.

بعدها في عام ١٩٩٦ الاتحاد الأوروبي أطلق برنامج(١٩٩٥ – ١٩٩٩) Meda I بقيمة ٣٥٧ مليون يورو، وتم تخصيص مبلغ ١٠١ مليون يورو منه لسورية.

ثم في أيار ١٩٩٨ بدأ الاتحاد الأوروبي مفاوضات اتفاق الشراكة مع سورية.

وفي عام ٢٠٠٠ أطلق الاتحاد الأوروبي برنامج(٢٠٠٠ – ٢٠٠٦)Meda II بقيمة٥,٥٣

---

(١) –د. صارم سمير، أوروبا والعرب من الحوار إلى الشراكة، ص ٢٣٩.

(٢) –http://www.euromedinfo.eu/site.541.content.ar.html

٥,٥٣ بليون يورو، وهو يمثل أكبر التزام لأوروبا في المنطقة، ويجعل من الاتحاد الأوروبي أكبر مصدر لتقديم المساعدات، وحصلت سورية على ٣٩ مليون يورو منه.

ثم في كانون الأول ٢٠٠١ الاتحاد الأوروبي وسورية اتفقا حول الورقة الاستراتيجية القطرية لسورية للفترة ٢٠٠٢ – ٢٠٠٦ والبرنامج الإرشادي الوطني للفترة ٢٠٠٢ – ٢٠٠٤.

وبعد ذلك في عام ٢٠٠٤ الاتحاد الأوروبي وسورية اتفقا ونشرا البرنامج الإرشادي الوطني للفترة ٢٠٠٥ – ٢٠٠٦ الذي يغطي التعاون في تلك الفترة.
وفي أيار من نفس العام نشرت المفوضية الأوروبية الورقة الاستراتيجية لسياسة الجوار الأوروبية.و أيضاً في تشرين الأول ٢٠٠٤ الاتحاد الأوروبي وسورية وقعا بالأحرف الأولى على اتفاقية الشراكة(١).
حيث أن معظم الأنشطة الثنائية و الإقليمية للاتحاد الأوروبي في منطقة البحر المتوسط، يجري تنفيذها في نطاق البرنامج Meda، ويدار بواسطة هيئة المساعدات الأوروبية.
وقد بلغت الالتزامات المالية الأوروبية لمصلحة سورية ١٠١ مليون يورو في الفترة من ١٩٩٥ – ١٩٩٩ في إطار برنامج Meda I.
كما بلغت الالتزامات المالية لمصلحة سورية ١٣٥,٧ مليون يورو في الفترة من ٢٠٠٠ – ٢٠٠٤ في إطار Meda II ، وقد أنفقت سورية مبلغ ٣٩ مليون يورو.
وقد كانت سورية أول بلد متوسطي يناقش رسمياً من خلال ما سمي ببعثة البرمجة السورية /الأوروبية المشتركة، كيف يتوجب تنفيذ الحزمة الأولى من دعم الاتحاد الأوروبي في إطار عملية برشلونة، وقد كان ذلك في حزيران ١٩٩٥(٢)، ثم كانت هناك بعثة برمجة ثانية في آذار ١٩٩٨، والنتيجة هي مجموعة من البرامج، تغطي مجالات هامة للمرحلة الانتقالية الاقتصادية، مع التركيز على الدعم المؤسساتي، وتعزيز قطاع الأعمال، ومنح الأهمية للقطاعات الإنتاجية.

---

(١) – http://www.delsyria.ec.europa.eu/ab/union-mediterranean/backgroundnote.htm
(٢) –د. صارم سمير ، مرجع سابق ، ص ٢٤١ وما بعد .

وفي ٢٠٠٨/١٢/١٤ قامت سورية والاتحاد الأوروبي بالتأشير بالأحرف الأولى على النص المحدث لاتفاقية الشراكة السورية الأوروبية. وإن النص المحدث للاتفاقية يأخذ بعين الاعتبار التطورات التي حصلت منذ التأشير الأول على الاتفاقية في تشرين الأول عام ٢٠٠٤، وحتى الآن ولاسيما ازدياد عدد الدول المنضمة الى الاتحاد الأوروبي، والتحديثات على التعرفة الجمركية السورية، وتعويض الفرصة الزمنية الماضية بما يخص حصص المنتجات الزراعية السورية مقارنة مع ما كان مقرراً عام ٢٠٠٤(١).

و إن النص المحدث يمثل خطة أساسية في العلاقات الثنائية بين سورية والاتحاد الأوروبي القائمة على ارادتهما المشتركة ومصالحهما المتبادلة وإن هذه الخطوة تعد ايذانا بالتمهيد للتوقيع النهائي على الاتفاقية خلال النصف الاول من عام٢٠٠٩ الأمر الذي من شأنه فتح آفاق واعدة للتعاون بين الجانبين.

و تم التأكيد على اهتمام سورية بتطوير العلاقات مع الاتحاد الأوروبي، وأهمية اضطلاع أوروبا بمسؤولياتها تجاه المنطقة عبر دور أوروبي فاعل، انطلاقا من الروابط المشتركة والمصالح المتبادلة بين الجانبين والإعراب عن ارتياح سورية لتفهم الاتحاد الأوروبي لدورها الأساسي في حل مشاكل المنطقة لتحقيق السلام والامن والاستقرار فيها.

و تم التوضيح على إن الاتفاقية تنص على حوار سياسي وتعاون ثقافي واقتصادي ودعم فني من الاتحاد الأوروبي لسورية، وأيضاً إلى أن الاتفاقية تؤسس لحوار سياسي ذي سوية أعلى وتعاون علمي واقتصادي وثقافي يفتح المجال للحصول على خبرات أوروبية مهمة من أجل دعم عملية الاصلاح في سورية.

وأكد نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية أن الجانب الاقتصادي يعد الشق الأهم في الاتفاقية التي تهدف بالأساس إلى بناء منطقة تجارة حرة بين سورية والاتحاد الأوروبي خلال ١٢ سنة، بحيث يتم تحرير التجارة في نهاية هذه الفترة بشكل كامل بين الجانبين.

وأن اتفاقية الشراكة ستضع عملية الإصلاح الاقتصادي والتشريعات في سورية على سكة

---

(١)- الوكالة العربية السورية للأنباء بتاريخ ١٥-١٢-٢٠٠٨ http:// www.sana.sy

واضحة، مضيفا أن سورية نفذت خلال الفترة الماضية معظم التعديلات التشـريعية التـي نصت عليها الاتفاقية. ومع الإشارة إلى أن هيئة تخطيط الدولـة والمفوضـية الأوروبيـة ستضعان قريباً برنامجا إعلاميا تفصيلياً واضحاً حول مضامين اتفاقية الشـراكة السـورية الأوروبية في جميع المجالات، والآثار، والتغيرات المتوقعة على القوانين، والتشـريعات، والأنظمة في سورية.

وأشر الاتفاقية كل من رئيس هيئة تخطيط الدولة ونائب المدير العام في ادارة العلاقات الخارجية كبير المفاوضين في المفوضية الأوروبية.

مع العلم أن مشروع الشراكة السورية /الأوروبية يندرج، تنفيذاً لما ورد في إعلان برشلونة، في إطار استراتيجية الاتحاد الأوروبي للتعاون مع دول جنوب وشرق البحر المتوسط، بهدف إقامة منطقة تجارة حرة، وتعاون مالي واقتصادي، يستهدف تشجيع تنمية اقتصادية متكافئة، ونمو مستديم يحافظ على البيئة والموارد الطبيعية، وإنشاء مناخ مؤاتٍ للاستثمار الأجنبي، وتطوير البنية التحتية والاتصالات، وتنمية إمكانات البحث والتأهيل العلمي والفني ... وهذا بالإضافة إلى تعاون سياسي و آخر ثقافي وإنساني.

و للشراكة آثار على عدة أصعدة.

١ – على الصعيد الاقتصادي :

أوروبا شريكة سورية بحكم التاريخ والجغرافيا، فهي اليوم أكبر شريك اقتصادي لسورية، وهذا ما تظهره مبادلات سورية التجارية مع الاتحاد الأوروبي(١) .

٢ – على صعيد التجارة :

يعد الاتحاد الأوروبي أكبر شريك تجاري لسورية، وكان يمثل ما يزيد على ٤٠ % من حجم التجارة الخارجية لسورية في الفترة ٢٠٠٣ – ٢٠٠٤، وفي ٢٠٠٤، ٨٥% من واردات الاتحاد الأوروبي من سورية، تألفت من منتجات الطاقة. الأمر الذي جعل سورية تاسع أكبر مزود للاتحاد الأوروبي بموارد الطاقة، أما النسبة المتبقية ١٤% من وارداته من سورية متألفة بصفة أساسية من المنسوجات والمنتجات الزراعية.

(١) – http://www.euromedinfo.eu/site.541.content.ar.html

وتتألف صادرات الاتحاد الأوروبي إلى سورية بصفة أساسية من الآلات ٣٢ %، المنتجات الكيميائية ١٦ %، ووسائل النقل ١٢,٢ %(١).

٣ – على صعيد الاستثمارات :

بسبب تزايد معدلات النمو السكاني، فالحاجة كبيرة لاستثمارات إضافية، تأتي من دول المجموعة الأوروبية، والتي تبحث عن فرص استثمار في العالم، بعد انخفاض معدلات الربح في أوروبا. إضافة إلى أن الشراكة ستسهم في تحسين مناخ الاستثمار عموماً، مما سيساعد على اجتذاب استثمارات غير أوروبية.

٤ – على صعيد انتقال التكنولوجيا :

تمتلك أوروبا تكنولوجيا وعلماً وطاقة إنتاجية هائلة، تبحث عن مجال. وبلدان جنوب المتوسط مازالت تمتلك طاقات لم تستغل بعد، وتحتاج لخبرات وتكنولوجيا وعلم و استثمارات لاستغلالها في تطوير الاقتصاد. ويمكن أن نستمد من الزراعة مثلاً بسيطاً، فقطعة أرض تبلغ عشرات الهيكتارات لا تكاد تكفي لمعيشة عائلة واحدة، بطرق استثمارات بدائية ، بينما تنتج ثروة كبيرة إذا ما سخر لها رأس مال وتكنولوجيا.

ومن برامج الشراكة في سورية :

١ – برنامج ابتكار .

٢ – برنامج أرخميدس .

٣ – برنامج دعم المشاريع الصغيرة و المتوسطة SSP.

٤ – برنامج تحديث وزارة الماليةMMoF.

٥ – برنامج دعم القطاع المصرفي BSSP II.

١ – برنامج ابتكار:

أكد مدير برنامج (ابتكار) للتعاون الأورو – متوسطي، في مجال الابتكار و التكنولوجيا، دعمه لتعزيز التعاون و التنسيق مع سورية، بصفتها واحدة من أهم البلدان المستفيدة من البرنامج، بعد عامين من إطلاقه(٢).

(١)-http://www.euromedinfo.eu/site.541.content.ar.html

(٢)-http://www.delsyr.ec.europa.eu/ab/eu-and-syria/project/1.htm

وتم الاتفاق مع برنامج (ميدابتكار)، من أجل القيام بعدد من الأنشطة والفعاليات استناداً إلى النشاطات السابقة في البلاد، منها دراسة بيان الابتكار في سورية.

برنامج(يورو ميد للابتكار) يحظى بتمويل البرنامج الإقليمي، بقيمة ٧,٢٥ مليون يورو، و يزود البلاد الشريكة بأدوات حديثة و متطورة، لتحفيز الابتكار في مؤسسات القطاعين الخاص والعام، ويشجع على إقامة الشبكات، ويجري تنفيذ البرنامج خلال الفترة ٢٠٠٦ – ٢٠٠٩.

٢ – **برنامج أرخميدس** : أداة لدعم المؤسسات التجارية السورية.

أطلق برنامج ميدا هذا المشروع، للمساهمة في منطقة التجارة الحرة الأوروبية المتوسطية، والذي صمم من قبل المفوضية الأوروبية، بهدف تعزيز العلاقات بين غرف الصناعة والتجارة في جميع دول المتوسط، وتعزيز دور غرف التجارة والصناعة في منطقة برنامج ميدا، لتصبح ممثلاً قوياً ومستقلاً لمجتمع الأعمال الدولي(1).

ويركز برنامج أرخميدس على:

– تنظيم نقل المعرفة والخبرة من غرف الصناعة والتجارة في الاتحاد الاووربي إلى نظرائها في جنوب المتوسط.

– تطوير شبكات غرف التجارة و الصناعة الأوروبية – المتوسطية.

– إطلاق استراتيجيات تطوير الغرف على المدى الطويل.

وتركز المشاركة السورية في هذا البرنامج على الموضوعين التاليين:

١. تكنولوجيا المعلومات والتجارة الالكترونية، كوسيلة لتشجيع الشركات الصغيرة والمتوسطة.

٢. دعم صادرات الشركات الصغيرة والمتوسطة السورية إلى دول الاتحاد الأوروبي.

(1) – موقع اتحاد غرف التجارة السورية . http:// www.Fedcommsyr.org

٣- برنامج ssp

يهدف SSP إلى المساهمة في النمو الاقتصادي في سورية، بتحسين تنافسية قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة فيها. وعلى نحو أخص، يدعم المشروع المركز السوري للأعمال والمشروع الذي تأسس حديثاًSEBC، استناداً إلى عمل مركز الأعمال السوري الأوروبي وإنجازاته والذي تلقى تمويل المفوضية الأوروبية و دعمها طوال عشرة أعوام منذ تأسيسه عام ١٩٩٦. يؤمّنSSP المساعدة للمؤسسة الوطنية التي تم تأسيسها حديثاً و ذات التفويض الشامل لترويج القطاع الخاص في سورية(١).

و المستفيد من هذا البرنامج هي وزارة الاقتصاد والتجارة و وزارة الصناعة، بمبلغ قدره ١٥ مليون يورو، وذلك خلال الفترة من أيلول ٢٠٠٦ إلى حزيران ٢٠١٠.

و النشاطات الأساسية للبرنامج هي:

- دعم بناء المقدرات و تطوير المؤسسة الوطنية لدعم المشاريع الصغيرة و المتوسطة عن طريق تأسيس وحدة إدارة المشروع و تشغيلها إضافة إلى الخدمات الفنية ذات الصلة.

- دعم تأمين خدمات تطوير التصدير والأعمال، و مد المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالمشورة المالية، ودعم التطوير المؤسساتي.

أما النتائج المتوقعة من البرنامج فهي:

- تحسين فعالية المشاريع الصغيرة و المتوسطة و تنافسيتها.
- تعزيز خدمات تطوير الأعمال الاستشارية المحلية.
- تسهيل خيارات و متاحية التمويل على المديين المتوسط والطويل للمشاريع الصغيرة و المتوسطة.
- تسهيل متاحية المعلومات حول فرص أسواق التصدير.

(1)- http://www.delsyr.ec.europa.eu/ab/eu_and_syria/project/8.htm

- تقوية مؤسسات دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- صياغة سياسات تقوية القطاع الخاص ودعمه.

٤-برنامج MMoF

يهدف MMoF إلى تحسين دور الحكومة السورية في الاقتصاد، عبر إصلاح نظام المالية العامة فيها وأيضاً يهدف المشروع إلى تطوير إطار العمل المؤسساتي السوري في مجال الضريبة والمالية العامة، بما في ذلك قواعد العمليات الجمركية بغية تسهيل مشاركة سورية في منطقة التجارة الحرة الأوروبية المتوسطية و/أو اتفاقيات تجارية دولية أخرى ذات صلة..(١).

والمستفيد من هذا البرنامج هي وزارة المالية أما المعنيّون الأساسيون فهم: مديريات وزارة المالية: قسم الميزانية و المحاسبة، قسم الجمارك العامة، قسم الضريبة، قسم المعلوماتية والتكنولوجيا. بمبلغ قدره ٨ مليون يورو، و ذلك خلال الفترة من آذار ٢٠٠٥ إلى آب ٢٠٠٨.

٥-برنامج BSSP II

يهدف برنامج BSSP II إلى المساهمة في النمو الاقتصادي في سورية بدعم الإصلاح المستمر لقطاعها المصرفي. كما يركز على تحسين مهارات العاملين في القطاع المصرفي وإدارته بغية تسويغ الإجراءات المصرفية و تحسين الخدمات والمنتجات المصرفية. و يساعد هذا البرنامج - تسهيلاً لمتاحية التمويل من أجل القطاع الخاص - في المراحل الأولى من تحديث القطاع المصرفي على كل من الصعيد التشريعي و التشغيلي و المؤسساتي(2).

---

(1)-http://www.delsyr.ec.europa.eu/ab/eu_and_syria/project/16.htm

(2)- http://www.delsyr.ec.europa.eu/ab/eu_and_syria/project/18.htm

و المستفيد من البرنامج هي وزارة المالية أما المعنيون الأساسيون فهم: وزارة الماليـــة و مصرف سورية المركزي و المصارف التي تملكها الدولة، بمبلغ قدره ٦ ملايين يورو، و ذلك خلال الفترة من كانون الثاني ٢٠٠٦ إلى تموز ٢٠٠٩.

و من مشاريع الاتحاد الأوروبي ضمن إطـــار التعـــاون الإقليمـــي الخـــاص بالشـــراكة الاقتصادية والمالية والتي كانت تونس وسورية ومصر من الدول المشاركة فيها نذكر:

١- مشروع انيما لتشجيع الاستثمار:

الشبكة الأورومتوسطية لوكالات تشجيع الاستثمار (انيما) تعزز القدرات والتعاون وتشجيع التعاون وزيادة الاستثمار في المنطقة المتوسطة. الإطار الزمني (٢٠٠٢-٢٠٠٧) الموازنة: ٣,٩٥ مليون يورو(1).

٢- صندوق فيميب للدعم:

مشروع دعم جهود آلية التسهيلات الأوروبية المتوسطية للاستثمار والشراكة (فيميب) من أجل تشجيع النمو الاقتصادي المستدام في البلدان المتوسطية (الشريكة من خلال الاستثمارات في البنية التحتية وخاصة في تطوير القطاع الخاص). الإطار الزمني (٢٠٠٧-٢٠١٣)، الموازنة: ٣٢ مليون يورو في السنة(2).

3-الاستثمار في المتوسط:

يمثل البرنامج شبكة أورومتوسطية تجمع المنظمات المعنية بتشجيع الاستثمار وتسهيل التجارة وتعزيز مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. و يسعى البرنامج إلى تنفيذ أنموذج جديد للتعاون الاقتصادي وإقامة الشبكات بين المنظمات الأهلية والعامة في الاتحاد الأوروبي والبلدان المتوسطية بشكل خاص وبين المتعاملين في شؤون التنمية الاقتصادية بشكل عام. الإطار الزمني (٢٠٠٨-٢٠١١)، الموازنة: ٩ ملايين يورو(3).

---

(1)-http://www.euromedinfo.eu/site.1204.content.ar.html

(2)- http://www.euromedinfo.eu/site.1209.content.ar.html

(3)- http://www.euromedinfo.eu/site.1205.content.ar.html

4-يوروميد للجودة:

يدعم مشروع "يوروميد" للجودة البلدان المتوسطية الشريكة في تطوير وتسويق منتجات ذات جودة من خلال تنظيم دورات تدريبية وأنشطة نوعية على الصعيد الإقليمي. الإطار الزمني(٢٠٠٤-٢٠٠٨)، الموازنة ٧,٢٦ مليون يورو(1).

٥-ميدا ابتكار-الابتكار والتكنولوجيا:

يزود المشروع البلدان المتوسطية الشريكة أدوات متطورة لتشجيع الابتكار في المؤسسات الخاصة والعامة. الإطار الزمني (٢٠٠٦-٢٠٠٩)، الموازنة ٧,٢٥ مليون يورو(2).

٦-السوق الأورو- متوسطية:

يشجع المشروع السوق الأورو- متوسطية فهم الإطار القانوني الضروري لتنفيذ اتفاقات الشراكة المبرمة بين الاتحاد الأوروبي وكل من البلدان المعنية ويدعم تعميق التعاون الاقتصادي. الإطار الزمني(٢٠٠٢-٢٠٠٨)،الموازنة ٩,٢ مليون يورو(3).

---

(1)- http://www.euromedinfo.eu/site.1206.content.ar.html

(2)- http://www.euromedinfo.eu/site.1211.content.ar.html

(3)-http://www.euromedinfo.eu/site.1207.content.ar.html

النتائج:

- تم التوصل إلى أن الدافع الاقتصادي هو أحد أهم الدوافع، الذي يحكم مجمل العلاقات الأورومتوسطية. وفي دراسة الشراكة الاقتصادية نجد بأن الدافع الاقتصادي مهم جداً لكلا الطرفين، لطرف هو الانتشار لفتح أسواق جديدة لمنتجاته، ولطرف آخر هو الحصول على التكنولوجية المتطورة من خلال المشاريع الاستثمارية.

و استناداً إلى فرضيات البحث نستنتج :

١- إن الدول الضعيفة اقتصادياً في الشراكة بحاجة إلى قاعدة أساسية لتحقيق التنمية المطلوبة لها، بل وهي بحاجة إلى التنمية المستدامة، لمواكبة التطور الحاصل في الدول القوية اقتصادياً، مع الأخذ بعين الاعتبار التفاوت في درجات التنمية لدول جنوب المتوسط و شرقه.

٢- لا يخفى على أحد بأن الشراكة وبالرغم من نشاطاتها المختلفة فهي لم تحقق الغاية المرجوة لكلا الطرفين، وبالإضافة لذلك التفريق بين الدول المشاركة من خلال إعطاء أفضليات لدول على حساب دول أخرى. حيث تعتبر الاتفاقية التونسية مع الاتحاد الأوروبي أكثر تحديداً في مجال التعاون الاقتصادي من إطار الاتفاقية المصرية، و ذكر في أهداف اتفاقية الشراكة التونسية مع الاتحاد الأوروبي، أنها تهدف إلى تعجيل التكامل الاقتصادي في بلاد المغرب العربي. ولكن في حالة مصر، فإن التكامل الاقتصادي مفتوح، لأن الاتفاقية المصرية تهدف إلى تشجيع التكامل الاقتصادي في المنطقة، دون أن تحدد مسمى لهذه المنطقة.

أما في مجال الاستثمار، يضمن إطار الاتفاقية المصرية المادة (٤٩) بنداً إضافياً غير موجود في الاتفاقية التونسية، ويهدف هذا البند إلى توسيع مجالات التعاون بين مصر و الاتحاد الأوروبي، لتشمل التخطيط وتنفيذ المشروعات، التي تحتاج إلى النقل والاستخدام الفعال للتكنولوجيا، وكذلك استخدام المعايير والمواصفات القياسية، وتنمية الموارد البشرية، وإيجاد فرص عمل محلياً، وهي نقطة ايجابية في إطار الاتفاقية المصرية، مع السعي لتعميم التجربة و تطبيقها على جميع الدول المشاركة.

و بشكل عام نجد:

١- إن مشروع الأورومتوسطي يعكس عدم التكافؤ الكبير في علاقات القوة بين الاتحاد الأوروبي من جهة والدول العربية المتوسطية من جهة أخرى. فالاتحاد الأوروبي يفاوض بصفته كتلة قوية سياسياً واقتصادياً، بينما تفاوض الدول العربية بصورة متفرقة، مما سيؤدي لا محالة إلى القضاء على إمكانية قيام وحدة اقتصادية عربية تدريجية.

٢- تقوم الشراكة على الانتقاء وعدم التكافؤ. فهي تميز بين حرية تبادل السلع، وحرية انتقال الأشخاص، فتنزيل الحواجز أمام الأولى، وتضعها أمام الثانية، خوفاً من المهاجرين. وبهذا تتغافل المتوسطية عن مشكلات جنوب المتوسط، وبشكل خاص الهجرة غير الشرعية. وإلى جانب ذلك هناك حرية التجارة التي ستقتصر على بعد واحد، لأن الاتحاد الأوروبي يرفض بشدة إدخال المنتوجات الزراعية العربية إلى البلدان الأوروبية الأعضاء.

٣- إن التقدم العلمي- التكنولوجي لا يساعد على حل الأزمة بل زيادتها، فأوروبا تستعد لمفاجأة العالم بالتطور الهائل الذي سوف يجتاح مجال الهندسة الوراثية، والألياف الضوئية، وتكنولوجيا الاتصالات، والسيارات، والقوى المحركة، وتكنولوجيا التصنيع الدقيق و فائق الدقة، وبالتالي فإن أي اتفاقية يعقدها الاتحاد الأوروبي، لن تسمح بامتلاك إلا الأجيال التكنولوجية المتخلفة، التي لا تصلح إلا للإنتاج من أجل الاستهلاك المحلي.

توصيات:

١- يطرح الاتحاد الأوروبي نفسه في الشراكة، والذي يضم دولاً بعيدة عن المتوسط (ألمانيا مثلاً) في حين يستبعد من هذا التعاون دولاً عربية أخرى. لذلك فإن من يفكر بتعاون وثيق بين طرفي المتوسط، عليه أن يفكر بالأسس الموضوعية لتعاون حقيقي، وليس من أجل الحصول على مكاسب آنية.

٢- كما أن هذا المشروع ينادي بإقامة المنطقة الحرة، التي سيكون لها آثار سلبية عديدة، أولها على الصناعات العربية التحويلية القائمة. إما القضاء على أغلبها، أو التأثير فيها سلبياً، نظراً لتقدم الصناعات التحويلية في الاتحاد الأوروبي، لأنها تستفيد من اقتصاديات الإنتاج على نطاق واسع، بسبب ضخامة سوق الاتحاد، وبسبب أن عدداً مهماً من شركاتها هي من نوع شركات متعددة الجنسيات، ولربما الأثر الأخطر والأهم لمنطقة التجارة الحرة هو الحيلولة في المستقبل دون تطوير صناعات تحويلية عربية، غير قائمة حالياً، أو قائمة على نطاق محدود، فانفتاح الأسواق العربية المتوسطية، ومن دون حماية على استيراد سلع مصنعة متطورة وذات تقنية عالية كصناعة الكمبيوتر والالكترونيات والصناعات الطبية و الهندسية المتطورة، سيشكل عقبة في طريق العمل على إقامتها في الأقطار العربية المتوسطية، مما سيؤدي إلى استفحال البطالة في هذه البلدان.

٣- في حال الشراكة، سيكون على المستثمرين العرب من أجل التصدير إلى أوروبا، شراء مستلزمات الإنتاج من دول الاتحاد الأوروبي، ولو كانت أغلى من مثيلاتها من بلدان ثالثة بمقدار الرسم الجمركي، وسيحرم ذلك الدولة المستوردة من الرسم الجمركي.
مما يجعل الإنتاج خلال فترة محددة مرتبطاً بمصدر واحد، وغالباً بسوق تصريف واحدة، ومعتمداً على ظروفها الاقتصادية. ولتلافي المشكلة يجب صياغة معايير وضوابط للعمليات التجارية.

٤- من أهم التوصيات أو المقترحات هي الشراكة المتكافئة، ولتحقيقها لا بد من توافر شروط .. وهي:

- الوصول إلى وضع الاستقرار في المنطقة، وهو أول شرط للشراكة.

- الاحترام المتبادل، والذي لم تظهره وثيقة برشلونة، التي تشدد على فكرة الشراكة المتوازنة والمتساوية على كل الأصعدة السياسية والثقافية و الاقتصادية ...الخ .
- عدم استبعاد الجامعة العربية من مفاوضات الشراكة، خاصة وأنها كانت طرفاً فاعلاً في الحوار العربي /الأوروبي ، طيلة سنواته.
- عدم استبعاد أي دولة متوسطية أو حتى عربية من مفاوضات الشراكة، و أن يتم الحوار مع العرب كمجموعة، كما الأوروبيين كمجموعة، لأن ميل الدول الأوروبية إلى التفاوض مع كل دولة على حدة يجعل الموقف العربي ضعيفاً.
- الشرط الموضوعي الخامس هو إلغاء فكرة الانتقاء في الشراكة، والتي تظهر في تمييز أوروبا بين حرية التبادل للسلع وبين حرية انتقال الأشخاص، فتزيل الحواجز أمام الأولى، وتضعها أمام الثانية.
- أيضاً فإن هذا الانتقاء وعدم التكافؤ في التعامل الأوروبي الذي يقتصر على السلع الصناعية (الصناعات التحويلية) واستبعاد المنتوجات الزراعية، و استثناء المكون الذي يدخل في إنتاج السلع المصنعة، يعني تهميشاً للزراعة العربية، وهذا يعني أن أوروبا تسعى لتلبية حاجاتها ومصالحها فقط ولتفادي ذلك يجب على الاتحاد الأوروبي أن يحرر القيود المفروضة على وارداته الزراعية القادمة من الدول العربية.
- تشجيع التدفقات الاستثمارية من أعضاء الاتحاد الأوروبي إلى الأقطار العربية وتقديم الدعم الفني والمالي والتكنولوجي الكافي من أجل دعم برامج الإصلاح الهيكلي، و تحقيق التطور الاقتصادي، وزيادة القدرات الإنتاجية، و رفع الطاقات التصديرية للسلع العربية.
- دعم برامج تطوير الكفاءة البشرية، وتحسين المهارات، من خلال برامج، تراعي الاحتياجات التنموية للتعامل الكفء مع تكنولوجيا العصر وثوراته المتلاحقة.

- إعادة النظر بأهداف منطقة التبادل التجاري الحر على النحو المقترح حالياً، لأنها – وحتى بالنسبة للأوروبيين – غير كافية، فكيف بالنسبة إلى العرب، إذ لا بد من إيجاد فضاء اقتصادي مشترك.

الخاتمة :

تتعرض العلاقات بين الدول العربية والاتحاد الأوروبي، منذ انتهاء الحرب الباردة، لسلسلة من التحولات الاستراتيجية، في إطار علاقات تعاون جديدة بين شمال البحر المتوسط وجنوبه، تقوم على أساس اتفاقيات مشاركة اقتصادية جديدة، من خلال إيجاد إطار مؤسسي للتعاون الاقتصادي والسياسي والأمني بين دول الاتحاد الأوروبي وبقية الدول الأخرى المطلة على البحر المتوسط.

وقد بدأت دول الاتحاد الأوروبي – بعد أن تحققت لها الوحدة – عملية واسعة لإعادة تقييم سياستها مع دول الجوار المحاذية لها، أو المؤثرة فيها داخل القارة الأوروبية أو خارجها، بالإضافة إلى دول أخرى، تطل على المتوسط.

ويرتبط التفكير في المتوسط، كمنطقة جغرافية لها وضع خاص، باهتمامات وقضايا مشتركة، قد تكون دافعاً للتنافس على الموارد، أو تكون حافزاً لإيجاد حلول مشتركة لمشكلاتها المختلفة. ومن هنا شعرت جميع الأطراف بالحاجة إلى مزيد من التعاون بين دول المتوسط، ليس من أجل تحقيق التطور الاقتصادي فحسب، ولكن من أجل تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة.

وإنه في ظل الاعتماد المتبادل وتشابك العلاقات الدولية و ضخامة حجم المشكلات، يبقى حل هذه المشكلات غير وارد على مستوى الدولة الواحدة، و إن البحث عن حلول حاسمة و مثمرة، يجب أن يكون على مستوى إقليمي واسع، بل يحتاج الكثير من القضايا إلى مستوى معين من التعاون بين الأقاليم، للمساهمة في مواجهتها وتقديم الحلول المناسبة لها، بشكل يؤدي إلى تعزيز الأمن والاستقرار في تلك المناطق. فكانت الشراكة الأورومتوسطية، حيث للعرب فيها أهداف لا تقل أهمية عن الأهداف التي تسعى أوروبا إلى تحقيقها من خلال الشراكة. ويتطلب تحقيق الأهداف المشتركة لأطراف الشراكة الإرادة الحاسمة، كما يتطلب المناخ المناسب، وإيجاد إطار صالح للعمل في صيغة مناسبة.

فإذا كان– إعلان برشلونة – بالرغم من الملاحظات التي أبديت عليه يضع أسساً لشراكة مستقبلية، وبين أوروبا ودول حوض المتوسط، من شأنها أن تدعو إلى السلام والاستقرار

لجميع الشركاء، فإن المسافات تبقى كبيرة بين المبادئ والأهداف من جهة، وبين المتطلبات العملية التي تترجمها إلى حقائق على أرض الواقع من جهة ثانية.

و بعد انعقاد مؤتمر باريس في ١٣ تموز ٢٠٠٨ للاتحاد المتوسطي، تبقى الآمال كبيرة أن ينجم عنه شراكة حقيقية، تعود بالفائدة المرجوة للطرفين. حيث يجمع الاتحاد المتوسطي ٤٣* دولة بعدد سكان يربو على ٧٦٥ مليون نسمة، تضم أعضاء الاتحاد الأوروبي ٢٧ دولة و ٩ من دول جنوب المتوسط، مع الإصرار من قبل مدريد على أن تكون برشلونة مقراً للأمانة العامة للاتحاد المتوسطي.

وأكد الرئيس الفرنسي ساركوزي أنه يتعين استخلاص العبر من مسار برشلونة الأورومتوسطي، والتعامل مع كل بلد على أساس الاحترام والتساوي في الحقوق و الواجبات، مشيراً إلى أن المستقبل يحتم العمل سوياً على تطوير الطاقات المتجددة و الحفاظ على البيئة.

وفي الغد القريب سيضم الاتحاد المتوسطي أكثر من ٨٠٠ مليون نسمة، مما يجعل منه ثالث مجموعة بشرية بعد الصين والهند، و هو ما سيعطي لأوروبا وزناً أكبر في عملية تقاسم مراكز القوة والنفوذ، وهذا أمر على قدر بالغ من الأهمية.

ويبقى لنا أن ننتظر إلى ما سيقدمه لنا عام ٢٠١٠ من نتائج و تطورات لمسار برشلونة المتعلق بمنطقة التبادل التجاري الحر.

---

*الدول المشاركة في الاتحاد المتوسطي هي:دول الاتحاد الأوروبي ال٢٧ و ٩ دول من جنوب المتوسط وشرقه هي:المغرب والجزائر وتونس وسورية ولبنان ومصر والسلطة الفلسطينية واسرائيل و تركيا، وهذا بالإضافة إلى كل من الأردن و موريتانيا وكرواتيا و البانيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود وإمارة موناكو.

المراجع المستخدمة:

باللغة العربية:

١– د. أبو عامود محمد سعد، " العلاقات العربيةـ الأوروبية رؤية مستقبلية"، **السياسة الدولية**، (يوليو٢٠٠٤).

٢– الأسرج حسين عبد المطلب، "الحقوق الاقتصادية والتنمية في الدول العربية"، **سلسلة رسائل البنك الاقتصادي**، العدد٩٠ (سبتمبر٢٠٠٧).

٣– الحص سليم، " آفاق التنمية العربية المستدامة "، **المستقبل العربي**، العدد ٣١٥(أيار ٢٠٠٥).

٤– تحرير د. الحمش منير، " مؤتمر التنمية والتخطيط في ظل المتغيرات العالمية الإقليمية: الأوراق والمدخلات"، **قضايا استراتيجية**، دمشق، العدد٣٩ (تشرين الأول ٢٠٠٤).

٥– د. الدجاني أحمد صدقي، **الحوار العربي الأوروبي الفكر والمسارات والمستقبل وجهة نظر عربية**، دار المستقبل العربي ١٩٩٣.

٦– د. الدجاني أحمد صدقي، **العلاقات العربية الأوروبية بعد عقد الحوار**، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ١٩٨٦.

٧– الرشدان عبد الفتاح، " العرب والجماعة الأوروبية في عالم متغير" ، **مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية**، العدد١٢(١٩٩٨).

٨– د. الرهوان محمد حافظ عبده، د. جامع أحمد، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، مصر ١٩٩٩.

٩– الزغبي موسى، **المتغيرات الدولية وانعكاساتها على الوطن العربي**، بيروت–دمشق، المنارة ١٩٩٧.

١٠– الشريف قاسم، النافتا منظمة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، **معلومات دولية**، العدد ٦٤ (٢٠٠٠).

١١- د.العايب خير الدين، "الشراكة الاقتصادية الأوروبية المتوسطية"، **آفاق اقتصادية**، مركز البحوث والتوثيق، أبوضبي، العدد٩٩(٢٠٠٤).

١٢- العبادي عبد الناصر نزال، أبو السندس جهاد أحمد، " دور اتفاقية المشاركة الأوروبية الأردنية في تعزيز تجارة الأردن الخارجية "، **مجلة النهضة**، العدد٢١(اكتوبر٢٠٠٤).

١٣- د.الفحل حسين، الندوة الاقتصادية الأولى حول العلاقات الاقتصادية السورية اللبنانية (الواقع و الآفاق)، جامعة دمشق ، كلية الاقتصاد(١٩٩٧).

١٤- الليني أحمد، الشراكة الأوروبية العربية وطموحات تفعيلها، موقع إذاعة هولندا العالمية، العربية/اقتصاد، ٢٤-٤-٢٠٠٥.

١٥- الليني أحمد، أوروبا والبرامج التنموية للدول العربية، موقع إذاعة هولندا العالمية، العربية/اقتصاد، ١٧-٥-٢٠٠٥.

١٦- د. المسفر محمد صالح، "الاتحاد الاوروبي و ابعاد مشاريعه المتوسطية العلاقات العربية الأوروبية حاضرها و مستقبلها"، **مركز الدراسات العربي الأوروبي**، بروكسل(٩ـ١١/٢/١٩٩٧).

١٧- المهنا ابراهيم سليمان، "مشروعات التعاون الاقتصادي الإقليمية والدولية"، **مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية**، العدد٢١ (١٩٩٩).

١٨- د. الهيتي نوزاد عبد الرحمن، التنمية المستدامة في المنطقة العربية: الحالة الراهنة والتحديات المستقبلية "، **شؤون عربية**، الكويت، العدد١٢٥(ربيع٢٠٠٦).

١٩- بلقاسم زايري، "منطقة التبادل الحر الأورومتوسطية والفقر في الدول المتوسطية"، **مركز دراسات الوحدة العربية، المستقبل العربي**، العدد٢٨٦(١٢/٢٠٠٢).

٢٠- بن حبيب نظيم، "الشراكة الاورومتوسطية: والصعوبات التي تواجهها"، **مجلة "Euro med platform magazine"** ، العدد ٣(يوليو٢٠٠٥).

٢١- د. بوعشة محمد، **التكامل والتنازع في العلاقات الدولية الراهنة – دراسة المفاهيم و النظريات**، بنغازي ليبيا، دار الكتب الوطنية ١٩٩٩.

٢٢- توكسز مينا، ترجمة عبد النبي حسن، "جيوب التأثير، تراجع تأثير المجموعة الأوروبية على الاقتصاديات العربية"، **تقارير استراتيجية**، (١٩٩٥).

23- د.حبيب مطانيوس، الاقتصاد السوري ومتطلبات الشراكة السورية الأوروبية، محاضرة في جمعية العلوم الاقتصادية، يمكن مراجعتها على الموقع http://www.mafhoum.com/syr/articles/habib/index.htm

٢٤- حلبي عبد المنعم، دور سورية الاستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط (دراسة تحليلية)، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، جامعة حلب، كلية الاقتصاد،٢٠٠٥.

٢٥- د.حنوش زكي، "دور الاتحاد الأوروبي في دعم التنمية في الوطن العربي- رؤية عربية للشراكة"، **آفاق اقتصادية**، مركز البحوث والتوثيق، أبوضبي، العدد٨٢(٢٠٠٠).

٢٦- د. حنوش زكي، " الشرق اوسطية و الشراكة المتوسطية: نحو مشروع عربي متوسطي أو شرق اوسطي"، المؤتمر السنوي الثاني(٢٥ــ٢٧ تشرين الثاني١٩٩٧) السوق العربية المشتركة و مستقبل الاقتصاد العربي.

٢٧- د. خضر بشارة، **الحوار الاقتصادي العربي-الاوروبي نشأته..حاضره..مستقبله**، بلجيكا "د.ت"

٢٨- خولي ادوار، " **الحوار العربي الأوروبي من خلال دور النفط و أثره في التنمية** "، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة حلب، كلية الاقتصاد١٩٨٦.

٢٩-رامازاني آر.كيه، "دراسات عالمية الشراكة المتوسطيةــ إطار برشلونة"، **مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية**، العدد ٢٢.

٣٠- د.شعبان اسماعيل، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، منشورات جامعة حلب ٢٠٠٣.

٣١- د. صارم سمير، **أوروبا والعرب من الحوار إلى الشراكة**، دمشق، سورية دار الفكر المعاصر ٢٠٠٠.

٣٢- د. صارم سمير، **اليورو**، دمشق، سورية دار الفكر المعاصر ١٩٩٩.

٣٣- د. صالحي صالح ، "التحديات المستقبلية للاقتصادات المغاربية في مجال الشراكة مع الاتحاد الأوروبي"، **مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**، الجزائر،العدد٢(٢٠٠٣).

٣٤- د. صبري عبد الرحمن، " منطقة التجارة الحرة العربية بين الواقع والطموح "، **سلسلة رسائل البنك الصناعي**، الكويت، العدد٦٦(سبيمبر٢٠٠١).

٣٥- طاهر د.جميل، "مفهوم و أبعاد التنمية الاقتصادية في الأقطار العربية: الواقع و التحديات"، **شؤون عربية**، الكويت، (أيلول١٩٩٣).

٣٦- عبد الدايم محمد، " اليورو و العلاقات الاقتصادية العربية الأوروبيـــة"، **المعرفـــة**، (٢٠٠٨/١/١٢).

٣٧- د. عبد القادر دربال ــ الأستاذ بلقاسم زايري، " تأثير الشراكة الأورومتوسطية على أداء و تأهيل القطاع الصناعي في الجزائر" ، **مجلة العلوم الاقتصادية وعلـــوم التســـيير**، الجزائر، عدد١(٢٠٠٢).

٣٨- أ. عبد الهادي عائشة، " ندوة إقليمية حول واقع وآفاق هجرة العمالة العربيـــة فـــي ضوء الشراكة الأورومتوسطية "، فندق شبرد ٣٠/١٠-١/١١/٢٠٠٦.

٣٩- د.فتح الله سعد حسين، **التنمية المستقلة المتطلبات والاســـتراتيجيات و النتـــائج**، الطبعة الثانية، بيروت ١٩٩٩.

٤٠- أ.د. فلاحي صالح عمر، "التنمية المستدامة بين تراكم رأس المـــال فـــي الشـــمال و اتساع الفقر في الجنـــوب"، **مجلـــة العلـــوم الاقتصـــادية وعلـــوم التســـيير**، الجزائـــر، العدد٣(٢٠٠٤).

٤١- قرم جورج، **العلاقات الاقتصادية والمالية العربيـــة-الأوروبيـــة ١٩٦٠ – ١٩٨٧** بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث و التوثيق ١٩٩٤.

٤٢- تحرير كنعان طاهر حمدي [وآخرون...]، " هموم اقتصادية عربيـــة: التنميـــة ــ التكامل ــ النفط ــ العولمة"، **مركز دراسات الوحدة العربيـــة**، (بيـــروت تشـــرين الأول ٢٠٠١).

٤٣- د. محمود محمد رأفت، **السوق العربية المشتركة ومســـتقبل الاقتصـــاد العربـــي**، تحرير د.محمد ابراهيم منصور، مركز دراسات المستقبل، تشرين الثاني ١٩٩٧-١٩٩٨.

٤٤ – ميرو جون سبيرد، **سياسات العلاقات الاقتصادية الدولية**، خالد قاسم، "د.ت".

٤٥- د. هلال علي الدبن [و آخرون...]، **العرب والعالم**، مركز دراسات الوحدة العربية مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، بيروت ١٩٩٨.

٤٦- د. وهيب مؤيد، " أبعاد الشراكة الاقتصادية في تحقيق التنمية المســـتدامة "، **آفـــاق اقتصادية**، مركز البحوث والتوثيق، أبوضبي، العدد ١٠٧(٢٠٠٦).

٤٧- أ.د. يعقوبي محمد ــ أ. عزي لخضر، " الشراكة الأورومتوسطية وآثارهـــا علـــى المؤسسة الاقتصادية"، **مجلة علوم انسانية**، العدد١٤ السنة الثانية (اكتوبر٢٠٠٤).

٤٨- الاسكوا، اتفاقيات التجارة الإقليمية وقواعد منظمة التجارة العالمية (أوراق مـــوجزة) الإعداد للمؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالميـــة (wto) المكســيك ١٠ـــ١٤ أيلول٢٠٠٤.

٤٩- مؤتمر قمة جوهانسبرغ ٢٠٠٢، منظمة الأمم المتحدة،

http:/www.un.org/arabic/conferences/wssd/brochure/

50-الأمم المتحدة ،المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٠ نيسان-٢ أيار ٢٠٠١

http://www.un.org/arabic/conferences/wssd/docs/first/e-cn17-2001-pc-24.pdf

٥١- الأمم المتجدة، الجمعية العامة، الدورة السابعة والخمسون البند٨٧(و) مـــن جـــدول الأعمال، ٢٨ شباط ٢٠٠٣

http://www.un.org/esa/sustdev/csd/csd11/0255658a.doc.

٥٢- مبادرة التنمية المستدامة في المنطقة العربية.

http://www.unep.org.bh/Newsroom/pdf/(g)Arabic%20initiative%20for%20wssd.Arabic.doc

التقارير الاقتصادية:

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٠ .
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠١ .
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٢ .
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٣ .
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٤ .
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٥ .
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٦ .
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٧ .

باللغة الأجنبية:

1.Carlton Clymer Rodee (and others), *Introduction to political science*, McGraw-Hill, Singapore ,forth edition 1983.

2. Permot Mc Alase , *Economics for Business* ,Prentice Hall, England, Second edition 2001.

3. Dick Leonard, *Guide to the European Union*, The economist, London, seventh edition 2000.

4.James C.Ingram and Robert M Dumn.JR , *International Economics*,Wiley,USA, third edition 1993.

5. John Sloman , *Economics* ,Prentice Hall,Europe,Italy,third edition 1999.

6. Karl E.Case and Ray C. Fair, *Principle of Economics*,fourth edition,USA 1999.

7. Michael A.Hitt, R.Duane Ireland, Robert e. Hoskisson, *Strategic Management Competitiveness and Globalization* ,West, NewYork 1995.

8.Michael p. todaro, *Economic Development*, seventh edition,England, 2000.

9. Michael P.todaro, *Economics for Developing World –Introduction Principles, Problems and Policies for Development* , thied edition,Longman ,London &Newyork 1992.

10.PaulJ.JWelfens, *European Monetary Union Transition,Intrnational Impact and Police Options*,Springer,Germany, 1997.

11. Richard Gillespie, (ed) *Mediterranean Politics*, Volume1, London: Fairleigh Dickinson University, press.1994.

12. Tim Niblock and Rodney Wilson, *The Polot ical Economy of the Middle East (Economic Development)*, Volume1, UK,1999.

13. Tim Niblock and Rodney Wilson, *The Polotical Economy of the Middle East (International Economic relations)*, Volume2,UK,1999.

14. Wilfred J.Ethier, *Modern International Economics* , Norton, USA,1995.

مواقع من النت:

http://www.euromedinfo.eu

http://www.amf.org.ae

http://www.eesceuropa.eu

http://www.mfa.gov.eg

http://www.arabstatistics.org

http://www.arabaffairs.org

http://www.delsyr.ec.europa.eu

http://www.fedcommsyr.org

http://www.uluminsania.net

http://www.bbcarabic.com

http://www.rtv.gov.sy

http://www.sana.sy

http://www.syrecon.org

http://www.europa.eu.int

http://www.manpower.gov.eg/aishaabdelhady/conferences/2006/emi-gration

http://www.euromedinfo.eu/site.541.content.ar.html

http://www.delsyr.ec.europa.eu/ab/eu-and-syria/project/1.htm

http://www.euromedinfo.eu/site.536.content.ar.html

http://www.euromedinfo.eu/site.531.content.ar.html

http://www.euromedinfo.eu/site.542.content.ar.html

http://www.eu-delegation.org.eg/ar/docs/eu-egy4.asp

http://www.amf.org.ae/amf/website/pages/page.aspx?type

http://www.deltun.ec.europa.eu/fr/default.asp

http://www.akhbar.tn/?p=2537

http://www.delegy.ec.europa.eu/AR/docs/news206.asp

http://www.delsyr.ec.europa.eu/ab/union-mediterranean/background note.htm

http://www.delsyr.ec.europa.eu/ab/eu-and-syria/project/8.htm

http://www.delsyr.ec.europa.eu/ab/eu-and-syria/project/16.htm

http://www.delsyr.ec.europa.eu/ab/eu-and-syria/project/18.htm

http://www.aldifaa.com/Detail.asp?InSectionID=1069&InNewsItemID=99161

http://www.suhuf.net.sa/2000jazhd/dec/27/ar.htm

http://www.euromedinfo.eu/site.538.content.ar.html

http://www.euromedinfo.eu/site.535.content.ar.html

http://www.deljor.cec.eu.int/

http://www.deldza.cec.eu.int/

http://www.annabaa.org

http://www.sis.gov.eg/ar/economy/eeblox/Epartnership/050603000000000001.htm

http://www.mafhoum.com/syr/articles/habib/index.htm

http:/www.un.org/arabic/conferences/wssd/brochure/

http://www.un.org/arabic/conferences/wssd/docs/first/e-cn17-2001-pc-24.pdf

http://www.un.org/arabic/conferences/wssd/whatsnew/feature-story.html

http://www.un.org/esa/sustdev/csd/csd11/0255658a.doc.

http://www.euromedp.org/mag03/page10.asp?lang=ar

http://www.euromedinfo.eu/site.1204.content.ar.html

http://www.euromedinfo.eu/site.1209.content.ar.html

http://www.euromedinfo.eu/site.1205.content.ar.html

http://www.euromedinfo.eu/site.1211.content.ar.html

http://www.euromedinfo.eu/site.1207.content.ar.html

http://www.unep.org.bh/Newsroom/pdf/(g)Arabic%20initiative%20for%20wssd.Arabic.doc

http://www.agadiragreement.org/157516041575157816011575160216101577.html

http://www.menafn.com/Arabic/qn-news-story-s.isp?type=all&storyid=1093232231.

http://www.kuna.net.kw/NewsAgenciesPublicSite/ArticleDetails.aspx?id=1995620&language=ar.

http://www.alhuria.info.tn/?ID=470 &page=article&article=33590.

http://www.sis.gov.eg/Ar/Economy/EEBlox/OECP/65060900000000001.htm

http://www.investment.gov.eg/Moi-portal/publications/Reports-and-Indicators/Foreign%20Egypt/